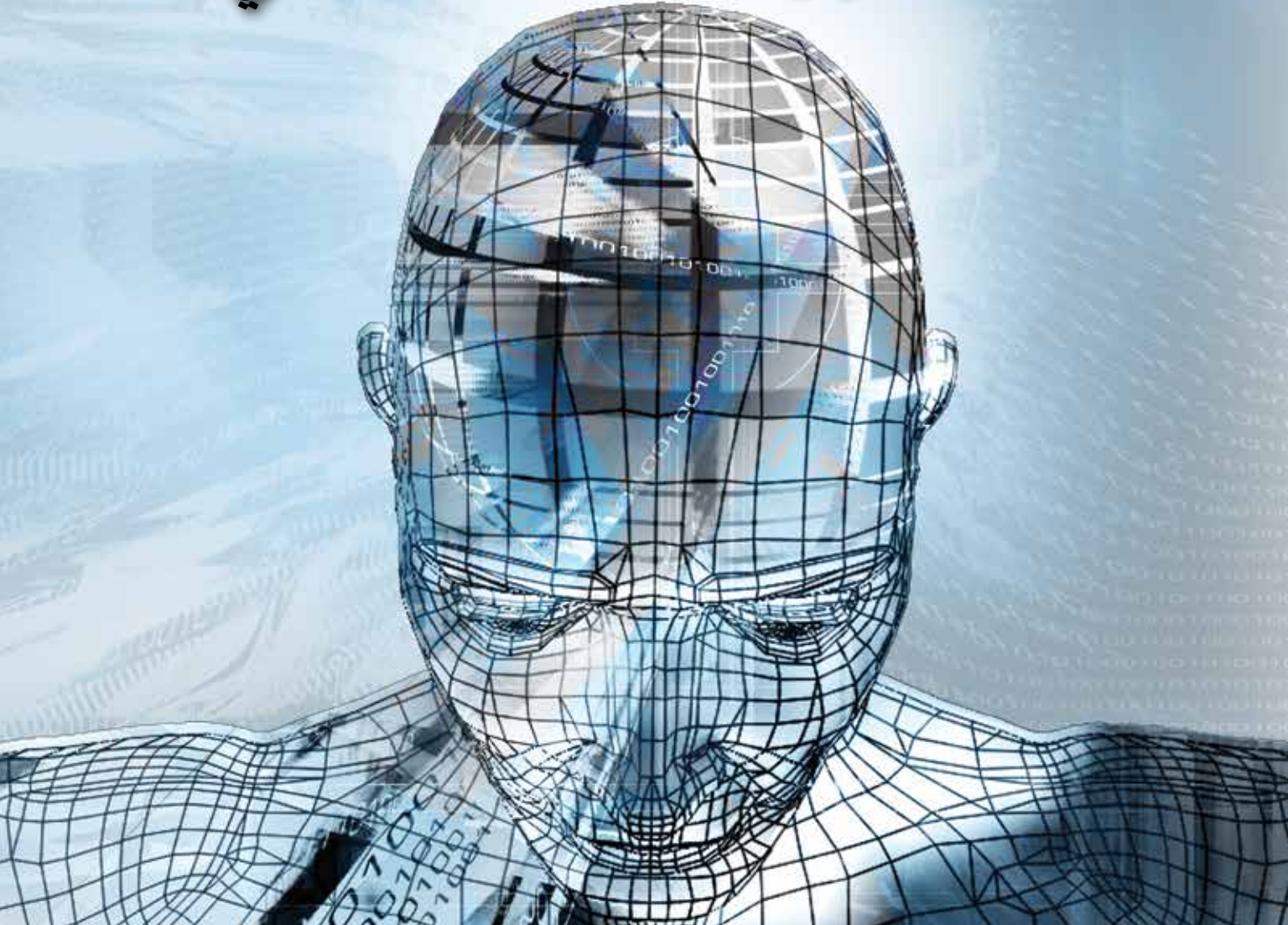


# التمويل والتنمية

سبتمبر ٢٠١٤ - السعر ٨ دولارات

## من الماضي نحو المستقبل مستقبل الاقتصاد العالمي



الصندوق @ ال٧٠ + التمويل والتنمية @ ال٥٠

مشاغل ٥ من الحائزين على جائزة نوبل

٢٥ خبيرا اقتصاديا نترقب انجازاتهم

## تحقيقات

### مستقبل الاقتصاد العالمي

#### ٦ عالم من التغيير

حصر إنجازات نصف القرن الماضي

أيهان كوسي وإزغي أوزترك

#### ١٢ البلورة السحرية

نظرة على الاتجاهات العامة وأوجه عدم اليقين يمكن أن تساعد في الإعداد لمواجهة التحديات الاقتصادية في المستقبل

كالبانا كوتشار، ويان سان، وإيفريديكي تسونتا، ونيكلاس وستيليوس

#### ١٤ تحديات تلوح في الأفق

خمسة من الفائزين بجائزة نوبل يناقشون ما يرى كل منهم أنه أكبر مشكلة يواجهها الاقتصاد العالمي في المستقبل

جورج أكيرلوف، بول كروغمان، روبرت سولو، مايكل سبينس، جوزيف ستيجليتز

#### ٢٠ الجيل القادم

٢٥ من الخبراء الاقتصاديين دون سن ٤٥ يشكلون طريقة تفكيرنا بشأن الاقتصاد العالمي

كارمن رولينز

#### ٢٢ تشكيل العولمة

تنفيذ العولمة بحكمة يمكن أن يؤدي إلى سلام ورخاء لا مثيل لهما، وتنفيذها بشكل غير جيد قد يؤدي إلى كوارث

مارتن وولف

#### ٢٦ كلام صريح: التركيز والمرونة والخدمة

صندوق النقد الدولي الذي أنشئ منذ ٧٠ عاما سيظل مخلصا للمهمة الموكلة إليه وذلك بالتكيف مع التحديات الجديدة التي تؤثر مباشرة على الاقتصاد العالمي

كريستين لاغارد

#### ٢٨ حيث يكمن الخطر

علمتنا الأزمة المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة الانتباه إلى الزوايا المظلمة التي يمكن ألا يعمل فيها الاقتصاد بكفاءة كبيرة

أوليفييه بلانشار

#### ٣٢ القوى الجديدة

توجد مجموعة من إمدادات الطاقة الجديدة تزعزع استقرار المؤسسة الاقتصادية الحالية، مما يؤدي إلى فائزين وخاسرين في جميع أنحاء العالم

جيفري بول

#### ٣٥ أداة القياس

عدم المساواة قد يكون موضوعا مثيرا للاهتمام، ولكن يصعب تعريفه.

جوناثان أوستري وأندرو بيرغ

#### وفي هذا العدد أيضا

#### ٣٩ التصدي للأزمة

التعاون الدولي وصندوق النقد الدولي

المحتوى: جو بروكوبيو، والصور: نيك غاليفياناكي



٦



٢٢



٣٢



٣٥

## إلى أين تتجه الرياح

الإشارة إلى هذا العدد بأنه عدد خاص عن "بوب ديLAN". وقد يكون مستغرباً أن تستوحي مجلة اقتصادية مقالاتها من هذا المطرب ومؤلف الأغاني الأسطوري، لكن أصداء واحدة من أشهر أغنياته، وهي "الزمنيتغير"، ظلت تتردد في الأروقة من حولنا أثناء إعداد هذا العدد الخاص عن الاقتصاد العالمي في الماضي والمستقبل.

والواقع أننا لم نكن ندندن بأنغام هذه الأغنية لتمضية الوقت، فقد بدت كلماتها وثيقة الصلة بنا بصفة خاصة هذا العام بينما نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لنشأة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذكرى السنوية الخمسين على ظهور مجلة التمويل والتنمية. فقد شهد العالم تغيرات هائلة خلال العقود السبعة الماضية.

وبينما ظلت هاتان المناسبتان عالقتان في أذهاننا وأصداء قصيدة "بوب ديLAN" الغنائية المشهورة عن الزمن المتغير تتردد في الأجواء، تركز اهتمامنا على التحولات في الاقتصاد العالمي - فأخذنا نسترجع أحداث الماضي ونستشرف المستقبل. وكنا نريد أن نتوصل إلى جواب على التساؤل عما يمكن أن يكون عليه حال الاقتصاد العالمي بعد سبعين سنة أخرى.

ولجأنا إلى بعض أذكي العقول في مجال الاقتصاد لمساعدتنا في هذا الشأن. فطلبنا إلى خمسة من الحائزين على جائزة نوبل - وهم جورج أكيرلوف، وبول كروغمان، وروبرت سولو، ومايكل سبنس، وجوزيف ستيجليتز - اطلاعنا على آرائهم حول الموضوع "الحيوي" الواحد الذي ينتظر أن يعيد تشكيل المشهد الاقتصادي في السنوات المقبلة. وربما يجد القارئ إجاباتهم مثيرة للدهشة.

وفي هذا العدد أيضاً، تحدد السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، في باب "كلام صريح" مسار عمل الصندوق في السنوات العشرة القادمة، ويستخلص السيد أوليفييه بلانشار، كبير الاقتصاديين في الصندوق، الدروس المستفادة من أعنف حدث اقتصادي في ذاكرتنا الحديثة - وهو الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ - كما يشدد على ضرورة تغيير الاقتصاديين طريقتهم في التعامل مع العالم. وكان المطرب "بوب ديLAN" حاضراً في ذهن كل من أيهان كوسي وإزغي أوزتورك حيث استهلا مقالهما المزود بالرسوم البيانية عن التحولات الاقتصادية في السبعين سنة الماضية بكلمات المطرب نفسه.

وهناك مقالات أخرى عن الاقتصاد العالمي في الماضي والمستقبل ومنها مقال عن مخاطر وبشائر العولمة بقلم مارتن وولف من جريدة الغاينانشيال تايمز؛ ومقال آخر يلقي نظرة على الاتجاهات الاقتصادية العامة التي يمكن أن تساعد في الإعداد لمواجهة تحديات المستقبل بقلم كالبانا كوتشار، ويان سان، وإيفريديكي تسونتا، ونيكلاس وستيلبوس؛ ودراسة قصيرة عن النظام النقدي في أعقاب الحرب بقلم ركس غوش. ونختتم مجموعة مقالاتنا في هذا العدد بمقال عن مستقبل الطاقة في الاقتصاد العالمي بقلم جيفري بول، ومقال آخر عن قياس عدم المساواة - وهو من أسخن القضايا الاقتصادية المطروحة للنقاش في الأيام القليلة الماضية - بقلم جونانان أوستري وأندرو بيرغ.

ورغبة منا في التماسي مع موضوع هذا العدد عن "التغيير"، فقد سعينا لتجربة بعض الأمور لأول مرة، حيث يروي رسام الكاريكاتير نيك غاليفياناكيس وجو بروكوبيو قصة نشأة صندوق النقد الدولي بطريقة لم يسبق اتباعها على صفحات التمويل والتنمية - وذلك في شكل قصة مصورة تمتد عبر سبع صفحات. وللتأكيد أكثر على الجانب الموسيقي في موضوع هذا العدد، نتناول في باب "تأمل معي" فرقة البيتلز الموسيقية ودورها كمصدر لدخل الصناديق.

وأخيراً، نلقي الضوء في هذا العدد على مسيرة أحد عمالقة علم الاقتصاد - الحائز على جائزة نوبل والأستاذ بجامعة ستانفورد - البروفيسور كين أرو، الذي استثمر ولعه القديم بالرياضيات وعمله في مجال الأرصاد الجوية أثناء الحرب العالمية الثانية لتحقيق انطلاقة تاريخية في مجال الاقتصاد. فإذا ما أردنا إعادة صياغة كلمات أغنية بوب ديLAN، فإن كين أرو يعرف إلى أين تتجه الرياح.

جيفري هيدن  
رئيس التحرير

## ٥٠ عاما من التمويل والتنمية

الزمن يتغير وكذلك نطاق تركيز مجلة التمويل والتنمية على مدار نصف القرن الماضي، الأمر الذي انعكس على الأقل في الكلمات الأكثر استخداماً على صفحات المجلة

## ٤٨ تأمل معي: عملة قوية

انطلاقة الحفلات الموسيقية الحية كمصدر مهم لدخل الصناديق

سايمون ويلسن

## ٥٠ في مركز الصدارة

طرات تغيرات هائلة على النظام النقدي الدولي خلال العقود السبعة الماضية، وتمكن صندوق النقد الدولي من التكيف معها.

أتيش ريكس غوش

## أبواب ثابتة

## ٢ شخصيات اقتصادية

## مُغَيِّر المسار

جانيت ستوتسكي تعرض أبرز ملامح كينيث أرو، صاحب النظريات والحائز على جائزة نوبل الذي قام بأعمال ريادية في مجال علم الاقتصاد

## ٥٣ عودة إلى الأسس

## ما هو الاقتصاد الكينزي؟

المبدأ الرئيسي لهذه المدرسة الفكرية هو أن التدخل الحكومي يمكن أن يحقق الاستقرار الاقتصادي ثروت جهان، وأحمد صابر محمود، وكريس باباجورجيو

## ٥٥ استعراض الكتب

المؤتمر: أكبر معركة في الحرب العالمية الثانية - جرت خلف الأبواب المغلقة، إد كونواي

المال والحب القاسي: جولة مع صندوق النقد الدولي، لياقات أحمد

إقامة مجتمع التعلم: منهج جديد للنمو، والتنمية، والتقدم الاجتماعي، جوزيف ستيجليتز وبروس غرينولد

الرسوم التوضيحية: pp. 28-30, Margaret Scott; pp. 39-45, Nick Galifianakis  
الصور الفوتوغرافية: Cover, Paul Cooklin/Getty Images; pp. 2, 4, Noah Berger/IMF; p. 6, FreezeFrameStudio/iStock; p. 12, iStock; p. 14, Michael Spilotro/IMF; p. 15, Paul Vallejos/El Comercio de Peru/Newscom; p. 16, Basso Cannarsa/LUZPhoto/Redux; p. 17, Andrea Merola/epa/Corbis; p. 18, Bloomberg via Getty Images; p. 20, Barcelona Graduate School of Economics, Baltel/SIPA/Newscom, Ed Quinn, Dan Dry; p. 21, Princeton University, Steve Castillo, TT News Agency/Reuters/Newscom, London Business School, Genevieve Shiffar, University of Michigan; p. 22, Bartosz Hadyniak/Getty Images; p. 26, Stephen Jaffe/IMF; p. 32, Larry W. Smith/EPA/Newscom; pp. 35, 38, Oktay Ortakcioglu/Getty Images; pp. 46-47, Wordle.net; pp. 48-49, Keystone Press/ZumaPress/Newscom; p. 48, Getty Images, Daily Mirror Mirrorpix/Newscom; p. 49, Robert Whitaker/Getty Images, Robert Whitaker/Getty Images, iStock; p. 50, IMF file photos; p. 51, Padraic Hughes/IMF, Stephen Jaffe/IMF; pp. 55-57, Michael Spilotro/IMF

اقرأ على الموقع الإلكتروني [www.imf.org/fandd](http://www.imf.org/fandd)

صفحة مجلة التمويل والتنمية على الفيسبوك  
[www.facebook.com/FinanceandDevelopment](https://www.facebook.com/FinanceandDevelopment)

# مُغيّر المسار

جانيت ستوتسكي  
تعرض أبرز ملامح  
كينيث أرو، صاحب  
النظريات والحائز  
على جائزة نوبل  
الذي قام بأعمال  
ريادية في مجال  
علم الاقتصاد

تشكل مساهمات كينيث أرو في تغيير مسار النظريات الاقتصادية في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية أساس أعمال أجيال متتالية من الباحثين النظريين والتطبيقيين.

فقد قال الباحث الاقتصادي الراحل فرانك هان، مشيراً إلى وصف شكسبير لليونوس قيصر، إن زميله أرو "تخطى العالم مثل العملاق... ولا يكاد أن يكون هناك أي مجال من المجالات التي نبحثها إلا وأضاف إليه الكثير وغالبا ما غيرَه تغييرا كبيرا"، ولعل ما يمكن أن يبرهن على ذلك المفاهيم الاقتصادية المتنوعة التي تحمل اسمه، مثل نموذج أرو-ديبرو، ونظرية الاستحالة لأرو، وورقة أرو المالية.

وعلى الرغم من أن حب أرو الأول كان مجال الرياضيات والإحصاء الرياضي، فقد انتهى به الأمر كعالم اقتصاد لسبب اقتصادي بحت. ذلك أن أمواله قد نفذت وهو طالب دراسات عليا في مجال الإحصاء الرياضي بجامعة كولومبيا قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة، وقدمت إليه كلية الاقتصاد معونة مالية.

## أعلى عطاء

وقام الباحث الاقتصادي هارولد هوتلينغ بتدريس عدد من دورات الإحصاء كما "درّس دورة عن رياضيات علم الاقتصاد"، وقال أرو إنه حضر هذه الدورة "من باب الفضول". ونظرا لأن هذه الدورة بدأت تثير شغفه بعلم الاقتصاد، فقد توجه أرو إلى هوتلينغ بعد أن نفذت نقوده. وقال الباحث الاقتصادي لأرو إنه ليس له أي تأثير على المنح

المالية التي تقدمها كلية الرياضيات، ولكنه يمكن أن يساعده إذا انتقل إلى كلية الاقتصاد. ويتذكر وهو في مقابلة أجريت مؤخرا في مكتبه بجامعة ستانفورد التي قضى فيها معظم حياته المهنية، فيقول "وبالتالي انتقلت إلى كلية الاقتصاد. ويشعر الناس بصدمة كبيرة من ذلك. ولكنني قلت لهم إنكم جميعا خبراء في علم الاقتصاد، فلماذا لا أذهب إلى من يقدم أعلى عطاء؟"

وهذا الانتقال إلى كلية الاقتصاد بدأ مشوارا مهنيا تقاسم خلاله جائزة نوبل في الاقتصاد في عام ١٩٧٢ عندما كان يبلغ من العمر ٥١ سنة، وهو أصغر اقتصادي يحصل على تلك الجائزة. وأشارت اللجنة المعنية بجائزة نوبل إلى عمل أرو وعمل الاقتصادي البريطاني جون هيكس في مجالين: نظرية التوازن العام، التي تسعى إلى تفسير كيف تتحدد الأسعار في اقتصاد ما، ونظرية الرفاهية، التي تتناول بالتفصيل أمثل تخصيص للسلع والخدمات في اقتصاد ما. غير أن اللجنة المعنية بجائزة نوبل أشارت أيضا إلى أن الاقتصاديين قدما مساهمات مهمة في مجالات أخرى.

ويصدق ذلك بحق على أرو الذي بحث ما الذي يحدث عندما يكون لدى أحد طرفي المعاملة معلومات أكثر من الطرف الآخر، وأوضح كيف يمكن أن ينشأ التغيير الفني من النشاط الاقتصادي، وأدخل فكرة المخاطر وعدم اليقين في تحليل التوازن. كذلك قدم أرو مساهمات في مجال التحليل الاقتصادي للتمييز العنصري والرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، قام أرو في أولى غزواته في مجال التحليل الاقتصادي، أي رسالة الدكتوراه،

أساسا بتأليف نظرية الاختيار الاجتماعي، التي تتناول كيف يمكن جمع التفضيلات الفردية في اختيار القرارات على مستوى المجتمع بأكمله، كما هو الحال في التصويت.

وفي جميع مساعيه تقريبا، أدخل أرو الحسابات الرياضية الصارمة وكان له تأثير رئيسي في التوجه نحو الرياضيات الذي تتسم به النظرية الاقتصادية الآن.

وأرو ابن لمهاجر من رومانيا، وولد في مدينة نيويورك في عام ١٩٢١. وشأنه شأن العديد من أبناء جيله، فقد تأثر بشدة من الاختلالات التي حدثت وهو يكبر أثناء الكساد الكبير. وانقلبت حياة والده الكريمة كمصرفي وتنقلت الأسرة كثيرا مع زيادة وانخفاض دخل والده. ويتذكر "انتهى بي الأمر إلى أن أذهب إلى مدارس في أماكن عديدة مختلفة". ولكن أخيرا استقرت الأسرة مرة أخرى في نيويورك حيث التحق بمدرسة تاونسيند هاريس لمدة ثلاث سنوات لإكمال دراسته بالمدارس الثانوية العامة ("كنت تقوم بذلك عن طريق البقاء في الفصل لمدة ساعة إضافية في اليوم"). وبدأ اهتمامه بالرياضيات في هذه المدرسة. وعندما تخرج من المدرسة الثانوية في عام ١٩٣٦، يقول "كنا لا نزال فقراء جدا.. وبالتالي كانت الفرصة الحقيقية الوحيدة لكي التحق بالكلية تتمثل في كلية مدينة نيويورك المجانية.

ومثل العديد من الشباب الذين عانوا من ويلات الكساد، "كنت أشعر بالقلق من عدم إيجاد وظيفة... وكان السؤال هو كيف يمكن أن أحصل على وظيفة آمنة؟ وكان هناك حل واحد واضح وهو العمل كمدرس رياضيات في المدارس الثانوية". ونتيجة لذلك، تخصص أرو في مجالي الرياضيات والتعليم، على الرغم من أنه وجد أن دورات التعليم "لم تكن ملهمة للغاية".

### عدم وجود وظائف في مجال تدريس الرياضيات

ومثلما حدث بعد عدة سنوات في جامعة كولومبيا، لم يستطع أرو تدريس الرياضيات. وقد كان هناك تأخر كبير في قبول عدد المتقدمين الذين اجتازوا الاختبار اللازم للعمل كمدرسين للرياضيات في عام ١٩٣٣ لدرجة أن مدينة نيويورك لم تجر اختبارات منذ ذلك الحين. ونتيجة لذلك، قال أرو إنه قرر "أنه من الأفضل له ألا يخاطر بكل شيء من أجل هذه الوظيفة. ولذلك تعلمت أن أقوم بشيء اسمه الإحصاء وبدأ اهتمامي به... وحدث أن كانت جامعة كولومبيا لحسن الحظ هي المكان للدراسة". وبعد أن تخرج من كلية نيويورك في عام ١٩٤٠، اقترض والده نقودا لسداد مصاريفه في جامعة كولومبيا و"التحقت بسهولة بقسم الرياضيات... ولكنني أدركت، ومثلما تعلمت طوال بقية حياتي أن الباحثين في مجال الرياضيات ينظرون باستعلاء إلى الباحثين في مجال الإحصاء".

وهذا هو الوقت الذي تدخل فيه هوتلينغ لتحفيز أرو على دراسة علم الاقتصاد. وبعد الحصول على درجة الماجستير في الرياضيات، عمل أرو عملا دؤوبا لتعلم علم الاقتصاد. وأكمل جميع الدورات المؤهلة واجتاز الاختبار الشفوي المطلوب لدراسة الدكتوراه في نهاية عام ١٩٤١. ولكن وقفت الحرب العالمية عائقا أمامه، مما أدى إلى توقفه عن الدراسة مؤقتا. ويقول "كان من الواضح أنني سأنضم لصفوف الجيش". ولذلك بدلا من انتظار الاستدعاء، قرر أن يبحث عن شيء يمكن أن يكون مهتما به. "وأقرب شيء وجدته هو التنبؤ بالطقس، وهو نشاط حيوي للقوات الجوية التي كانت آنذاك جزءا من الجيش الأمريكي.

ودرس أرو الأرصاد الجوية في جامعة نيويورك ثم كُلف بالعمل في مركز بحوث حيث كان جزء من عمله يتمثل في "التحقق من جودة التنبؤات بالطقس". ولكنه وجد أيضا "مشكلة حقيقية: كيف تستخدم التنبؤات بالرياح لتوجيه الطائرة بحيث يمكن أن تستفيد الطائرة من الرياح؟" ولم يكن ذلك مهما لوصل الطائرات بسرعة

أكبر من أمريكا الشمالية إلى أوروبا، ولكنه كان مهما لتوفير الوقود. وقال أرو إنه توصل إلى طريقة لخفض استهلاك الوقود بنسبة ٢٠٪. ولم يقنع الجيش أبدا باستخدام تقنيته ولكنه يقول "إنه يعتقد أنها استخدمت منذ ذلك الحين في الطيران التجاري". وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت بحوثه أساسا بشأن "الاستخدام الأمثل للرياح في تخطيط الرحلات الجوية" والتي نشرت في عام ١٩٤٩. وبالتالي فقد نُشرت أول دراسة للحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في مجلة *Journal of Meteorology*.

## "لا يكاد أن يكون هناك أي مجال من المجالات التي نبحثها إلا وأضاف إليه الكثير وغالبا ما غيرته تغييرا كبيرا"

وعندما انتهت الحرب، عاد أرو إلى جامعة كولومبيا بمنحة دراسية طيبة احتفظ بها من أجله أثناء خدمته في الجيش وكان يعتقد "كان لي أن أقوم بشيء مهم جدا. فقد كنت أشعر أنني طالب مجد للغاية، ولكن بدون أفكار جديدة."

وأثناء البحث عن موضوع لدراسة الدكتوراه في عام ١٩٤٧، انضم أرو إلى لجنة كولز للبحوث في مجال علم الاقتصاد بجامعة شيكاغو كباحث وعضو في هيئة التدريس. وتقوم هذه اللجنة التي أسسها رجل الاعمال ألفريد كولز في عام ١٩٣٢، بدراسة الصلة بين النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء. وفي لجنة كولز، التقى أرو بسلمى شفايتزر، التي كانت تدرس هناك. ولم يتزوجها في ذلك العام فحسب، ولكنها عرفته بخبير الإحصاء م. أ. غيرشيك الذي دعا أرو لقضاء الصيف التالي في مؤسسة راند، وهي مؤسسة تفكير عالمية في مجال السياسات. وقال أرو "إن صيف ١٩٤٨، كان عام انطلاقي".

وفي المحادثات في مؤسسة راند مع الفيلسوف وباحث علم المستقبل الألماني أولاف هيلمير، استلهم أرو فكرة إعداد رسالته حول نظرية الاختيار الاجتماعي. وكان المفهوم جديدا لدرجة أن مستشار دراسته، ألبرت هارت، لم يكن يعلم شيئا عما كان أرو يستكشفه. وقال أرو "لكن ثقة هارت بي كانت كبيرة... وقال أنا لا أعرف ما الذي يدور في هذا الموضوع، ولكنني أثق بك".

وفي رسالة الدكتوراه وكتاب بعنوان الاختيار الاجتماعي والقيم الفردية، نشر في عام ١٩٥١، وهو العام الذي حصل فيه على درجة الدكتوراه، وضع أرو أساسا لنظرية الاختيار الاجتماعي، التي تبحث باستخدام الرياضيات قضايا مثل كيف تنعكس الآراء المختلفة لفردى الناخبين عن المرشحين والقضايا في نتائج الانتخابات. وفي ما يسمى الآن نظرية الاستحالة (أو ما هو ممكن) لأرو، قال إنه عندما تفرض بعض الشروط المعقولة بشأن العدالة، فإنه من المستحيل أن يعبر نظام التصويت بدقة عن التفضيلات المجتمعية. ويميل الاقتصاديون التقليديون إلى نمذجة الأفراد بوصفهم يتخذون قرارات عقلانية. ومن انعكاسات ذلك هي أن التفضيلات انتقالية — بمعنى أن الناخبين الذين يفضلون المرشح سميث عن جونز، وجونز عن وليامز، سيفضلون سميث عن وليامز. وتبين نظرية أرو أنه عندما تفرض أربعة شروط معقولة فقط على ثلاثة اختيارات أو أكثر، فإنه من المستحيل تجميع التفضيلات الفردية العقلانية في تفضيلات اجتماعية تحافظ على انتقالية صنع القرار. وهذا يعني أنه لا توجد طريقة لضمان الوصول بدقة إلى التفضيلات الاجتماعية (الفانزون في الانتخابات، مثلا) انطلاقا من التفضيلات الفردية. وتستخدم نظرية الاختيار الاجتماعي للمساعدة في فهم عملية صنع القرار الجماعي وتصميم قواعد التصويت.

## إطلاق العنان

كان إكمال أرو لرسالة الدكتوراه مفتاح نجاحه. ويقول "بمجرد أنني انتهيت من رسالة الدكتوراه بشأن الاختيار الاجتماعي، بدأت انطلق نوعاً ما."

وطبق أرو الرياضيات المتقدمة على نظرية التوازن العام، وهي فكرة ترجع إلى الباحث الاقتصادي ليون والراس في عام ١٨٧٤ وكانت دليلاً إلى حد ما على أن آدم سميث كان على حق. ولا تؤدي الأعداد التي لا تحصى من الجهات الفاعلة الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق أغراضها الذاتية إلى إحداث فوضى ولكنها تكون موجهة عن طريق "يد خفية" ينتج عنها نظام لإنتاج السلع وتقديم الخدمات واستحداث الوظائف منظم نسبياً على نطاق الاقتصاد بأكمله.

وفي علم الاقتصاد، فإن توازن السوق يشير إلى مجموعة من الأسعار يتساوى عندها الطلب والعرض بالنسبة لجميع السلع. ويتناول تحليل التوازن الجزئي الطلب على سلعة ما (أو المعروض منها) كدالة لسعرها، مع تثبيت جميع الأسعار الأخرى. وينظر تحليل التوازن العام إلى جميع الأسعار بصفاتها متغيرة وأن الطلب يتساوى مع العرض في جميع الأسواق. وعلى سبيل المثال، قد لا يعتمد الطلب على الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية على سعره فقط ولكن على أسعار النفط والوقود الأحفوري والسلع والخدمات التي قد تكون لها علاقة غير فورية بنفس القدر بأسواق الطاقة، وأيضاً على الأجور وأسعار الفائدة.

وفي عام ١٩٥٤، وضع أرو، وهو يعمل مع الباحث الاقتصادي الفرنسي جيرارد ديبرو، الشروط العامة للأسعار التي يتساوى عندها العرض الكلي والطلب الكلي لكل بند في الاقتصاد (والمعروفة الآن باسم نموذج أرو-ديبرو للتوازن العام). وتوصل ليونيل ماكنزي، وهو يعمل بمفرده، إلى نتيجة مماثلة ولكن بطريقة مختلفة إلى حد ما. واستند أرو وديبرو (الحاصلان على جائزة نوبل في عام ١٩٨٣) إلى أفكار جون ناش التي أعدها في نظرية المباريات، والتي كانت في ذلك الوقت مجالاً جديداً للدراسة في الرياضيات وتتناول بالتحليل استراتيجيات المنافسة التي تعتمد فيها نتيجة أعمال أحد المشاركين على أعمال الآخرين والتي حصل بشأنها ناش على جائزة نوبل في عام ١٩٩٤.

وفي عمل لاحق، بما في ذلك ما كتبه مع ليونيد هيوروز، بحث أرو موضوع استقرار الأسواق وكيف تنضبط الأسعار لتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

وقد أدى فكر التوازن العام إلى تطوير نماذج نظرية وتجريبية تدرج صراحة التفاعلات بين أجزاء الاقتصاد مثل تلك التي تربط معا جانبي الاستهلاك والإنتاج.

وتستخدم نماذج التوازن العام هذه في العديد من مجالات علم الاقتصاد. ففي المالية العامة والتجارة الدولية، يمكن استخدام هذه النماذج لتقييم ما إذا كانت البلدان في وضع أفضل أو أسوأ نتيجة تغييرات في الضرائب والتعريفات. وفي أوائل السبعينات، وضع جون شوفن، وهو زميل قديم لأرو في جامعة ستانفورد، وبالتعاون مع الباحث الاقتصادي

البريطاني جون والي أول نموذج توازن عام تطبيقي للاقتصاد الأمريكي لتقييم أثر التغييرات الضريبية. وعندما تطبق هذه النماذج على التنمية الاقتصادية، فيمكنها أن تقيم كيف يؤثر نمو قطاع التصدير على الأجور.

وأثر تحليل التوازن العام أيضاً بشكل كبير على الفكر المعاصر حول الاقتصاد الكلي أو الإجمالي. وسعى الاقتصاديون إلى إيجاد أسس الاقتصاد الكلي في الاقتصاد الجزئي، الذي يدرس سلوك فرادى الأسواق. وتعتمد نظرية الاقتصاد الكلي الكلاسيكية الجديدة على التوازن العام كأساس لرؤيتها للاقتصاد بوصفه أساساً في حالة توازن، وبأسعار وأجور تتسم بالمرونة في فرادى الأسواق. وتختفي الانحرافات عن التوازن بسرعة (تنحل بنفسها). وتستند المدرسة الكينزية أو الكينزية الجديدة (راجع "ما هو الاقتصاد الكينزي؟" في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية) أيضاً إلى أفكار التوازن العام، ولكنها ترفض فكرة أن الأسواق تصحح أوضاعها دائماً أو بسرعة. ويميل التغيير في الأسعار إلى البطء، وفقاً لهذه المدرسة، مما يسمح بأن تكون الاقتصادات في حالة عدم توازن لفترات طويلة، ويوفر الأساس المنطقي للسياسات المالية والنقدية النشطة. وتحاول نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي تفسير الطابع المتغير وغير المؤكد للتطورات الاقتصادية الكلية. ويرى أرو أن النماذج الاقتصادية الكلية يجب أن تراعي ميل الأسواق إلى أن تبقى في حالة عدم توازن، مثلما فعلت مع البطالة لفترات طويلة خلال الكساد الكبير.

## الانطلاقة في مجال الرفاهية

في عام ١٩٥١، وبعد أن أدخل أرو نظرية الاختيار الاجتماعي مباشرة، طبق الرياضيات المتقدمة على مجال اقتصاد الرفاهية المعني بما يسمى نظرية باريتو للمثالية، وهو وضع من المستحيل فيه جعل شخص واحد أحسن حالاً دون جعل شخص آخر أسوأ حالاً. وتمثل نظرية باريتو للمثالية معياراً لقياس ما إذا كان اقتصاد ما يعمل بشكل جيد. وتصف النظرية الأولى لاقتصاد الرفاهية الظروف التي يؤدي فيها توازن عام تنافسي إلى تخصيص أمثل للموارد وفقاً لنظرية باريتو؛ وتصف النظرية الثانية الظروف التي يمكن بموجبها تحقيق نتيجة باريتو المثلى لاقتصاد ما بتوازن تنافسي ونوع من إعادة التوزيع للموارد. وقد عممت معالجات أرو هاتين النظريتين بحيث يمكن تطبيقهما عندما لا يكون هناك طلب على بعض السلع أو الخدمات أو معروض منها، وهو ما يحدث كثيراً، وما يشير إليه الاقتصاديون باسم "حل الزاوية".

ولم تتضمن نظرية التوازن العام في الأصل أي عنصر من عدم اليقين أو المخاطر. ونظراً لصعوبة التأمين ضد المخاطر في الأسواق، أدخل أرو مفهوم السلعة "الطارئة"، وهي سلعة تجمع بين الخصائص المادية لسلعة ما وبين ما يدور في العالم الذي تُسلم فيه (القمح المنتج خلال فترة جفاف يختلف عن القمح المنتج في عام يشهد وفرة). وافترض أرو بعد ذلك ورقة مالية تحقق عائداً يعتمد على حالة العالم. وهذه الورقة المالية التي تعرف باسم ورقة أرو المالية هي أساس نظرية التمويل المعاصرة. وتسمح للمشاركين في السوق بتحقيق وفورات على عدد من السلع التي يحتاجون إليها للتجارة. وعلى سبيل المثال، يمكن للمزارعين إبرام عقود لبيع قمحهم في المستقبل بسعر محدد للتأمين ضد مخاطر انخفاض السعر انخفاضاً كبيراً. ويمكن تداول هذه العقود الآجلة بعد ذلك في سوق تكون للمشاركين فيها توقعات مختلفة بشأن الأسعار. ومن الأدوات الحاسمة في التحليل الاقتصادي هي دالة الإنتاج التي تصف كيف يتم جمع المدخلات مثل العمالة ورأس المال لإنتاج الناتج النهائي. وقد افترضت نظريات النمو أن التغيير الفني، وهو عامل محرك



مهم لنمو الإنتاجية (استخدام مدخلات أقل لإنتاج منتج خاص)، لا يحدث نتيجة النشاط الاقتصادي ولكنه نتيجة عامل خارجي، على الرغم من أن الحس السليم يشير إلى أن العديد من التحسينات الفنية كانت نتيجة للنشاط الاقتصادي. وطورت دراسة أرو لعام ١٩٦٢ عن التعلم بالممارسة فكرة أنه يمكن للعمال والشركات تحسين إنتاجيتهم من خلال الخبرة وأن بعض هذه المعرفة تولد

## إن "طلاب أرو يحبونه حبا جما ويقولون إنه يشاطر ذكاهه وبصيرته معنا."

فوائد للاقتصاد ككل. وتساعد هذه الفكرة على تفسير بعض الحقائق، مثل الاختلافات الكبيرة المستمرة في الإنتاجية بين البلدان.

وأوضحت دراسة أرو لعام ١٩٦٣ بشأن عدم اليقين واقتصاد الرفاهية للرعاية الطبية الصعوبات التي تواجه تصميم سوق تعمل بشكل جيد في مجال الرعاية الطبية لأن بعض المشاركين لديهم معلومات أكثر من غيرهم، مثل الفجوة في المعرفة الطبية بين الأطباء ومرضاهم، ولأنه لا توجد منافسة من حيث الأسعار في هذه السوق. وقد أثبت أرو الأهمية المركزية للمخاطر الأخلاقية في سوق الرعاية الطبية، مثل زيادة الطلب على الرعاية الطبية من قبل المرضى الذين لديهم تأمين. وقالت لجنة من خبراء الاقتصاد البارزين إن المقالة كانت ضمن المقالات العشرين الأكثر تأثيرا في مجلة *American Economic Review*، وهي المنشور الرئيسي للرابطة الاقتصادية الأمريكية.

### التنوع

ضمن جهود كبيرة أخرى، وضع أرو مع مردخاي كورتس نهجا لتحقيق أمثل استثمارات عامة. وبحث أرو أيضا بعض التفسيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية لاستمرار التمييز العنصري داخل مكان العمل وخارجه.

وأدى قلق أرو إزاء المشاكل التجريبية لعلم الاقتصاد والقضايا الاجتماعية والسياسية إلى تنقله بين العمل في مجال تغير المناخ إلى العمل على دعم الدواء في الاقتصادات النامية. وقد كان أرو من أوائل المساهمين في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التي توفر تقديرات موثوقة عن تأثيره.

وركز جزء كبير من عمله في مجال تغير المناخ على طريقه تقييم الأفراد لما يمكن أن يحدث في المستقبل. وفي مقالة حديثة نشرت مؤخرا في مجلة *Nature*، يدعي أرو والمؤلفون المشاركون في العمل أن الحكومة الأمريكية قدرت تكلفة الكربون بأقل من حجمها، وتستخدمها إدارة أوباما كأساس لخطتها للحد من انبعاثات الكربون من محطات الطاقة.

وفي السنوات الأخيرة، ترأس أرو لجنة المعهد الطبي التي أيدت فكرة دعم العلاجات المضادة للملاريا لكي تتوافر بأسعار معقولة في البلدان منخفضة الدخل. وهو أيضا من المؤسسين الأوصياء لمنظمة "الاقتصاديون من أجل السلام والأمن"، التي تلتزم بدعم الحلول غير العسكرية للتحديات العالمية.

وباستثناء ١١ سنة قضاها أرو في جامعة هارفارد من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٧٩، فقد قضى أرو مسيرته المهنية في جامعة ستانفورد. فقد وصل إليها في عام ١٩٤٩، وسرعان ما أصبح

أستاذا للاقتصاد والإحصاء وبحوث العمليات وساعد جامعة ستانفورد على أن تصبح مركزا لدراسة النظرية الاقتصادية والاقتصاد القياسي والرياضيات التطبيقية.

وحصل أربعة من طلابه في جامعتي ستانفورد وهارفارد على جائزة نوبل، وهم جون هارساني في عام ١٩٩٤، ومايكل سبنس في عام ٢٠٠١، وإيريك ماسكين وروجر مايرسون في عام ٢٠٠٧. وأشار سبنس، في سيرته الذاتية عن جائزة نوبل، إلى المركز الرهيب الذي يتمتع به أرو بين طلابه. حيث قال "إن وصف مساهمات كين أرو في مجال علم الاقتصاد في النصف الثاني من القرن العشرين يقترب كثيرا جدا من مجرد وصف تطور علم الاقتصاد خلال تلك الفترة." ويشير طالب جامعة ستانفورد السابق روس ستار، الذي وسع مجال تطبيق نظرية التوازن العام، إلى المودة التي ألهمها أرو للجميع. وقال ستار في مقابلة عبر الهاتف إن "طلاب أرو يحبونه حبا جما. وقال إنه يشاطر ذكاهه وبصيرته معنا."

وأرو هو أيضا فرد من أفراد أسرة أكاديمية بارزة. فشقيقته، أنيتا سمرز، أستاذ متقاعد بجامعة بنسلفانيا، حيث كان زوجها الراحل، روبرت، يعمل أستاذا في علم الاقتصاد. وابن شقيقة أرو واسمه لورانس سمرز خبير اقتصادي شهير في جامعة هارفارد ورئيس سابق للجامعة. وكان الراحل بول صامويلسون، الذي أصبح في عام ١٩٧٠ أول مواطن أمريكي يحصل على جائزة نوبل في علم الاقتصاد، شقيق روبرت سمرز.

ويتذكر الزملاء والطلاب حضور أرو المميز في حلقات نقاش الكلية. وعلى سبيل المثال، فقد يبدو في بداية حلقة النقاش مشغولا أو حتى نائما قليلا. ولكنه يحول انتباهه فجأة إلى السبورة، ويفكر مليا لوضع دقائق فيما كتبه المتحدث، ثم يشير إليه بأدب إلى خطأ فادح في خط التفكير. ويقلل أرو، الذي لا يزال يقدم المشورة إلى الطلاب ولكنه توقف عن التدريس بعد تقاعده في عام ١٩٩١، من حجم مهاراته داخل الفصل. ويتذكره بعض الطلاب السابقين وهو يطرح الكثير من الأفكار في نفس الوقت تقريبا على السبورة، وهو يقذف الطباشير صعودا وهبوطا دون إسقاطها، ويتذكرون أن مجاراته في الفصل كانت تمثل تحديا.

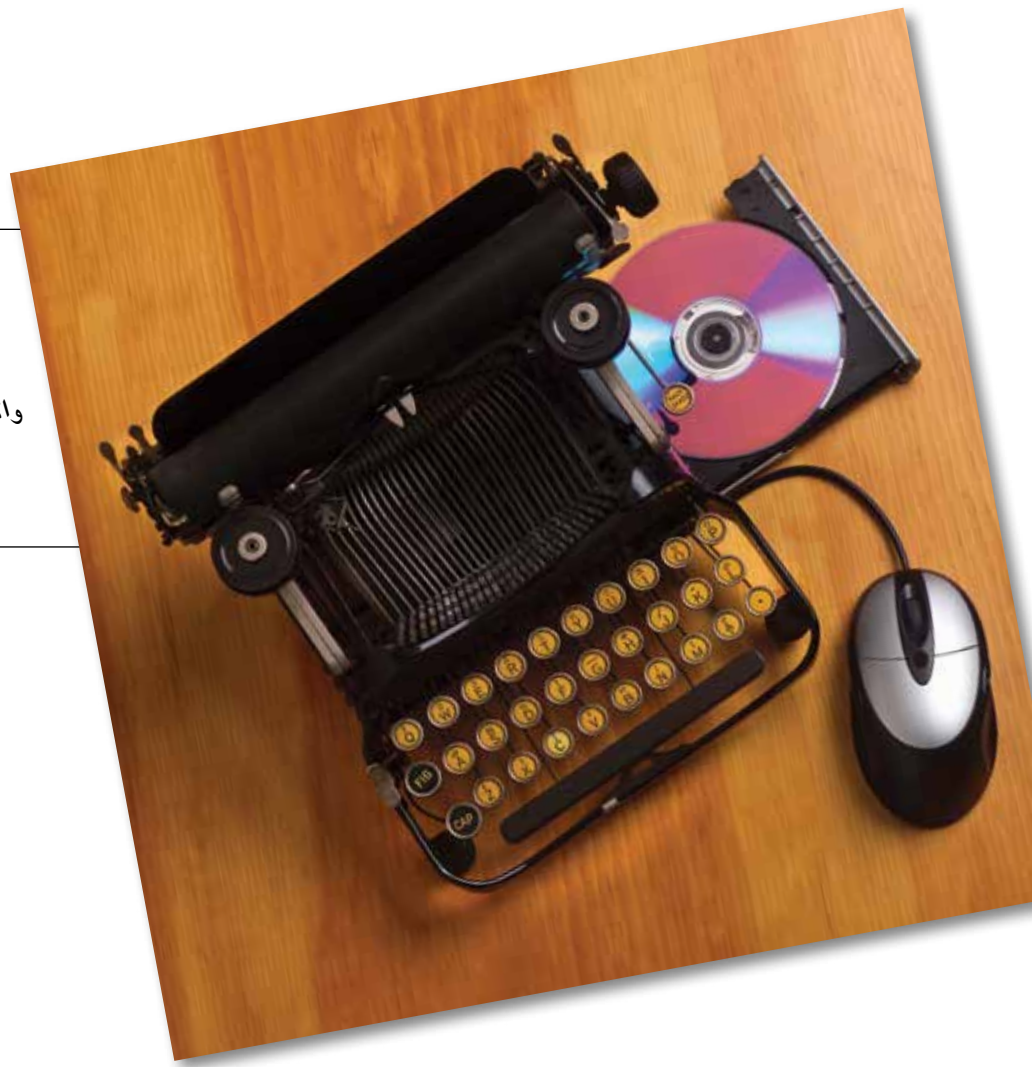
وحتى السنوات الأخيرة، كان أرو يستقل دراجته للوصول إلى الحرم الجامعي، ويتذكره الطلاب السابقون وهو يدخل الفصل مرتديا خوذة الدراجة على رأسه، وبروز مضخة هواء من حقيبته. وقال أرو البالغ من العمر ٩٣ عاما إن حل المشاكل هو الذي كان دائما ما يحفزه وأنه بمجرد أن يحل إحدى المشاكل "أعترف بأنني كنت أفقد الاهتمام نوعا ما." ولهذا السبب على الرغم من أنه حصل على جائزة نوبل لعمله بشأن نظرية التوازن العام، فهو أكثر فخرا بعمله على نظرية الاختيار الاجتماعي.

وكان العديد من الباحثين الآخرين، مثل الراحل ليونيل ماكنزي، يعملون على نفس المشاكل التي تواجه نظرية التوازن العام في نفس الوقت الذي وضع فيه أرو وديبرو نموذجهما. "وفي بعض النواحي ... لو لم أكن موجودا، فلن يكون هناك اختلاف كبير.

ولكن لم يكن هناك أحد يطرح أسئلة الاختيار الاجتماعي." وأنا فخور بهذا. ■

عملت جانيت ستوتسكي حتى وقت قريب مستشارة في مكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي وهي تعمل حاليا مستشارة في مجالات السياسات المالية والمرأة والتنمية والاقتصاد الكلي للتنمية.

ما هو بطيء الآن  
سيكون سريعا في المستقبل،  
حيث سيكون الحاضر الآن  
هو الماضي لاحقا،  
والنظام يتلاشى سريعا،  
والأول الآن سيكون الأخير فيما بعد،  
لأن الزمن يتغير  
من كلمات أغنية «الزمن يتغير»،  
لبوب ديلان، ١٩٦٤



# عالم من التغيير

## حصر انجازات نصف القرن الماضي

أيهان كوسي وإزغي أوزترك

ولكن كيف تغير الاقتصاد العالمي منذ عام ١٩٦٤؟ نحن نقدم إجابة انتقائية على هذا السؤال عن طريق تلخيص بعض التغييرات الرئيسية على مدى السنوات الخمسين الماضية. فقد كان التقدم الذي شهده الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة مثيرا للإعجاب. ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى إحراز تقدم في العديد من المجالات، ولكن هناك أيضا ما يدعو للتفاؤل.

### التكنولوجيات الجديدة

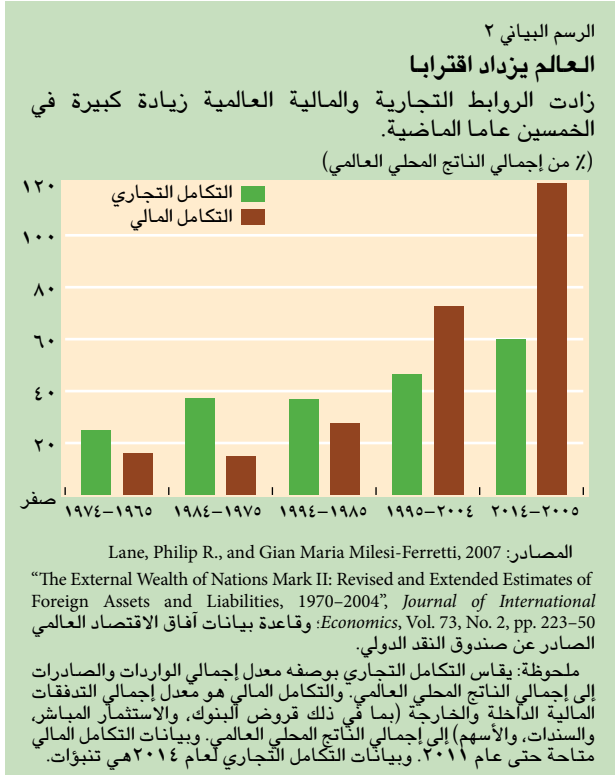
لو كنا قد كتبنا هذا المقال في عام ١٩٦٤، لكننا استخدمنا الآلات الكاتبة، وليس أجهزة الكمبيوتر، وربما كنا سنعتمد على النسخ المطبوعة للمجلات والكتب لإجراء بحثنا الأساسية. وكان يمكن أن يتطلب الأمر عدة أسابيع لتجميع الإحصاءات ذات الصلة وترجمتها إلى رسوم بيانية. وربما كان الأمر سيتطلب أيضا عدة أسابيع لشحن النسخ المطبوعة من المجلة للقراء حول العالم.

**عندما** نُشر العدد الافتتاحي من مجلة التمويل والتنمية في يونيو ١٩٦٤، كان الاقتصاد العالمي يتمتع بأفضل عشر سنوات من النمو منذ الحرب العالمية الثانية. وقد أدت جهود إعادة الإعمار الهائلة بعد الحرب التي بذلت في العقد السابق إلى نمو قوي في أوروبا وآسيا. وشهد الاقتصاد الأمريكي، الذي كان يستأثر بنحو ثلث الناتج العالمي خلال الستينات، أطول فترة نموله حتى الآن. وفي نفس العام، عبرت أغنية بوب ديلان الخالدة عن الطابع المتغير بسرعة لتلك الأوقات. ورغم أن ديلان ربما لم يكن يفكر في الإنتاج العالمي، فقد شهد الاقتصاد العالمي بعض التغييرات التي لا يمكن تصورها حقا خلال نصف القرن التالي. وقد بدأت بعض البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من مشكلات إنمائية مزمنة تنمو بوتيرة أسرع بكثير وأصبحت في نهاية المطاف من المساهمين الرئيسيين في النمو العالمي. وقد مر النظام الاقتصادي العالمي بتحول جذري يصاحبه، وتسبب في جزء منه، التقدم الرهيب في العلوم والتكنولوجيا وظهور العولمة.



## صعود العولمة

”نحن نعيش في عالم تسوده العولمة“. ولم يكن لهذه الجملة معنى كبير في عام ١٩٦٤. ولكنها أصبحت عبارة شائعة، وخاصة على مدار العقدين الأخيرين مع تزايد انتشار العولمة – التجارة المتنامية والتكامل المالي للاقتصاد العالمي (راجع الرسم البياني ٢). وتزامنت التطورات في تكنولوجي الاتصالات والنقل مع تسارع العولمة وعززتها حيث أصبحت البلدان أكثر ترابطا من خلال زيادة سريعة في حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمالة عبر الحدود، وأدت إلى انتشار أسرع بكثير للأفكار والمنتجات الثقافية.



وبفضل العديد من التطورات التكنولوجية على مدى نصف القرن الماضي، يمكننا اليوم أن نطلع فوراً على مجموعة واسعة من مصادر المعلومات ونستطيع تبادل المعارف الجديدة مع بقية العالم في ثوان. وقد سهل التقدم السريع في تكنولوجيات الاتصالات والنقل حدوث ابتكارات رئيسية في العديد من المجالات الأخرى، كما غير بشكل جذري الطريقة التي نعمل بها، ورفع الإنتاجية، وأدى إلى روابط تجارية ومالية دولية أقوى.

وأكثر ما تغير هو كيفية التواصل. نظراً لأن التقدم في أجهزة الكمبيوتر والتكنولوجيات المتنقلة قد أحدث ثورة في جميع وسائل الاتصال. وفي عام ١٩٦٥، بلغ سعر أول كمبيوتر تم تسويقه بنجاح ١٣٥,٤٧٠ دولاراً أمريكياً بالقيمة المعدلة للتضخم. وكان بوسعه إجراء عمليات حسابية أساسية مثل الجمع والضرب. وقدرت سعته بما يقرب من ٤٠٠٠ كلمة حجم كل واحدة ١٢ بت. والآن، فإن سعة الهاتف الذكي العادي تزيد على ذلك بثلاثة ملايين ضعف وتبلغ تكلفته أقل من ٦٠٠ دولار.

وبدخول الإنترنت للجمهور في ١٩٩١ بدأ عصر جديد في مجال الاتصالات. وأدت الزيادة الهائلة في إمكانية الوصول إلى الإنترنت إلى تقارب الناس والشركات والبلدان، بينما أصبحت الاتصالات

## التقدم في أجهزة الكمبيوتر والتكنولوجيات المتنقلة أحدث ثورة في جميع وسائل الاتصال

المتنقلة أرخص وأيسر منالاً. وفي عام ١٩٦٥، أطلق أول قمر صناعي للاتصالات التجارية من الولايات المتحدة، موفراً ٢٤٠ دائرة هاتفية تعمل في الاتجاهين. واليوم، هناك ما يقرب من ٤٠٠ قمر صناعي للاتصالات التجارية ونقل المعلومات عبر العالم، بقدرات تتقازم أمامها قدرات ١٩٦٥. وفي عام ١٩٨٠، كانت هناك خمسة اشتراكات في الهاتف المحمول لكل مليون نسمة؛ والآن هناك أكثر من ٩٠ لكل ١٠٠ شخص (راجع الرسم البياني ١). وقد أصبحت وسائل الاتصالات السابقة عديمة الفائدة نتيجة التكنولوجيات الجديدة. ومع الانتشار السريع في الاتصالات اللاسلكية، انخفض استخدام الهواتف الأرضية خلال العقد الماضي، على سبيل المثال.

وقد مر قطاع النقل أيضاً بتغير كبير على مدى الخمسين عاما الماضية. ويمكننا الآن أن نساfer ونشحن السلع بسرعة أكبر كثيراً وبسعر أقل كثيراً مقارنة بما كان ممكناً منذ نصف عقد من الزمن. وفي أوائل الستينات كان سعر تذكرة الطيران ذهاباً وإياباً من ميامي إلى نيو أورلينز ٩٢٧ دولاراً (معدلاً لمراعاة التضخم)؛ ويبلغ سعرها الآن ما يقرب من ٣٣٠ دولاراً. ومع توافر اتصالات أرخص وأسرع وانخفاض تكاليف الشحن، أصبح بإمكان الشركات الصغيرة أيضاً الوصول إلى الأسواق الخارجية.

وعلى الرغم من أن الاستهلاك السنوي العالمي من الطاقة المستمدة من الموارد الأولية (الوقود الأحفوري والطاقة الطبيعية والطاقة النووية) قد زاد بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال نصف القرن الماضي، فإن التحسينات التكنولوجية في قطاع إنتاج الطاقة قد جعلت الإنتاج أكثر كفاءة من أي وقت مضى. ولإنتاج ناتج قيمته ١٠٠٠ دولار، كان العالم يستخدم ما يعادل ١٣٧ كيلوغراماً من النفط في عام ٢٠١١، أي ٥٠ كيلوغراماً أقل مما كان يستخدمه منذ ٢٠ عاماً. كذلك انخفضت الإمدادات العالمية من النفط كنسبة مئوية من إجمالي إمدادات الطاقة الأولية مع زيادة الإمدادات من الغاز الطبيعي والطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح.

وقد شهدت السنوات الخمسين الماضية تغيرات عميقة في حجم واتجاه وطبيعة التجارة الدولية: زادت التجارة العالمية في السلع والخدمات بشكل سريع، وساعد على ذلك تحرير السياسات التجارية

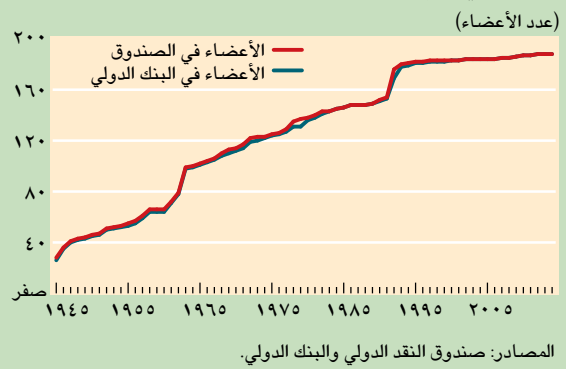
#### الإطار ١

#### بلدان جديدة، أعضاء جدد

أدت الحروب والصراعات السياسية والاجتماعية وتفكك الاتحاد السوفييتي إلى زيادة عدد البلدان المستقلة من ١٣٩ بلدا في عام ١٩٦٥ إلى ٢٠٤ في عام ٢٠١٤. وسرعان ما بدأت هذه البلدان الجديدة في تأدية دورها في المحافل الدولية للسياسات. ففي نهاية ١٩٦٥، على سبيل المثال، كان عدد الأعضاء في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أكثر من ١٠٠ عضو بقليل. وعلى مدار الخمسين عاما الماضية، انضم إليهما نحو ٨٥ عضوا، أولا من البلدان الإفريقية المستقلة حديثا ومؤخرا من دول الاتحاد السوفيتي السابقة. وتضم كل مؤسسة الآن ١٨٨ عضوا.

#### نمو أكبر

زاد عدد البلدان الأعضاء في الصندوق والبنك الدولي من أقل من ٤٠ بلدا في عام ١٩٤٦ إلى ١٨٨ بلدا الآن.

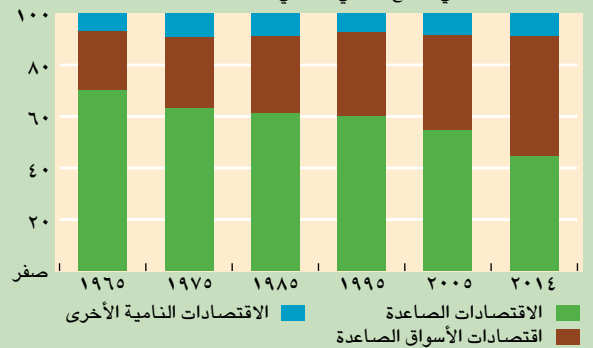


#### الرسم البياني ٣

#### بروز الأسواق الصاعدة

زادت حصة اقتصادات الأسواق الصاعدة من إجمالي الناتج المحلي العالمي زيادة مطردة منذ عام ١٩٦٥.

(الحصة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، %)



في جميع أنحاء العالم. كذلك أصبحت التدفقات التجارية بين الأقاليم أكثر أهمية مع انتشار اتفاقات التجارة الإقليمية. وزاد حجم التجارة في سلع قطاع الصناعات التحويلية بسرعة، وأدى إلى إقامة سلاسل العرض العابرة للحدود، فأصبحت الشركات الآن قادرة على تنفيذ مختلف مراحل عملية الإنتاج في بلدان مختلفة.

وقد كان التغيير في التدفقات المالية الدولية أكبر بكثير: فقد ارتفعت نسبة البلدان التي تعتمد النظم المالية المتحررة ثلاثة أضعاف على مدى السنوات الخمسين الماضية. ومع جني مزيد من البلدان ثمار السماح بحرية حركة رؤوس الأموال، زادت التدفقات المالية الدولية بشكل ملحوظ. وارتفع إجمالي الأصول المالية العالمية من ٢٥٠ مليار دولار في عام ١٩٧٠ إلى ما يقرب من ٧٠ تريليون دولار في عام ٢٠١٠. كذلك تغير تكوين التدفقات المالية الدولية، فأصبحت حصة محفظة الاستثمارات في الأسهم أكبر بكثير.

وعلى الرغم من أن مدى التكامل بين أسواق العمل بين مختلف البلدان أقل كثيرا من تكامل أسواق التجارة والأسواق المالية، فقد سجلت تحركات العمالة عبر الحدود أيضا زيادة كبيرة على مدى السنوات الخمسين الماضية. وزاد عدد الذين يعيشون كمهاجرين الآن من ٧٧ مليون شخص في عام ١٩٧٠ إلى نحو ٢٣٠ مليون شخص. وقيل عقدين من الزمن، كان معظم الناس يهاجرون من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. وتتجاوز حاليا معدلات الهجرة الإقليمية بين الاقتصادات النامية معدلات الهجرة إلى الاقتصادات المتقدمة.

#### أطراف فاعلة جديدة على الصعيد العالمي

حصل عدد من البلدان على استقلاله خلال الخمسين سنة الماضية (راجع الإطار ١). غير أنه في معظم هذه الفترة، كان الاقتصاد العالمي ذا القطبين هو القاعدة — كان يتكون من بلدان نامية في الجنوب وبلدان متقدمة في الشمال. وكان الجنوب يتألف معظمه من اقتصادات فقيرة ووفيرة العمالة وفرت المنتجات الزراعية والمواد الخام إلى الشمال. وكانت بلدان الشمال أغنى وأكثر تقدما. وكانت تنتج سلع الصناعات التحويلية وتستهلك الجزء الأكبر من التدفقات التجارية والمالية العالمية.

غير أنه منذ منتصف الثمانينات، سجلت بعض بلدان الجنوب، المعروفة باقتصادات الأسواق الصاعدة، نموا بوتيرة غير عادية وتواصل اندماجها بسرعة في الاقتصاد العالمي. ونوعت أيضا قاعدتها الإنتاجية وصادراتها نحو سلع الصناعات التحويلية والخدمات وبعيدا عن المنتجات الزراعية.

وبينما ظلت حصة اقتصادات الأسواق الصاعدة من حيث السكان والقوى العاملة في العالم مستقرة نسبيا على مدى السنوات الخمسين الماضية، فقد رسخت هذه الاقتصادات حضورا متزايدا في كل بعد اقتصادي آخر. وقد زادت حصتها، كمجموعة، من إجمالي الناتج المحلي العالمي بواقع الضعف تقريبا (راجع الرسم البياني ٣). وبلغت مساهمتها في النمو العالمي ٣٠٪ في المتوسط بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٤، أي ما يقرب من نصف الاقتصادات المتقدمة في تلك الفترة. وخلال العقد الماضي، استأثرت تلك الاقتصادات بأكثر من ٧٠٪ من النمو العالمي، بينما انخفضت حصة الاقتصادات المتقدمة إلى ما يقرب من ١٧٪ (راجع الرسم البياني ٤). وأصبحت اقتصادات الأسواق الصاعدة أيضا المحرك الرئيسي للتجارة العالمية وأقامت روابط مصرفية ومالية أخرى أقوى مع بقية العالم.

وقد جاء أداء بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة بصورة أفضل. فعلى سبيل المثال، استأثرت البرازيل وروسيا والهند والصين، ما يسمى ببلدان بريكس، بنصف النمو العالمي خلال العقد الماضي. وتعد الصين حاليا ثاني أكبر اقتصاد في العالم في حين تحتل البرازيل المرتبة السابعة، مرتفعتين من المرتبتين الثامنة والسابعة عشرة على التوالي في عام ١٩٧٠. وتشتمل قائمة أكبر ٢٠ اقتصادا الآن على كوريا الجنوبية وإندونيسيا، اللتين كانتا بعيدا عن ذلك تماما قبل بضعة عقود.

## اضطرابات شديدة الوقع

٢٠٠٧، لكنها سرعان ما انتشرت إلى الاقتصادات المتقدمة الأخرى وبعض الأسواق الصاعدة من خلال الروابط التجارية والمالية.

أصبح حجم الاقتصاد العالمي أكبر ست مرات مما كان عليه قبل نصف قرن مضى، حيث بلغ معدل نموه السنوي ٤٪ خلال تلك الفترة. وقد مهدت التكنولوجيات الجديدة الطريق لنظم إنتاج أكثر كفاءة في مجموعة واسعة من الصناعات وعززت النمو الاقتصادي. وبينما كان المتوسط السنوي لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي للفرد في الفترة من ١٩٦٥ إلى ٢٠١٣ حوالي ٢٪، سجل العالم نمواً بوتيرة أسرع من ذلك خلال أكثر من نصف السنوات الخمسين الماضية. ونتيجة لذلك، زاد إجمالي الناتج المحلي العالمي للفرد بأكثر من الضعف بين عامي ١٩٦٥ و ٢٠١٣ رغم الزيادة الكبيرة في عدد السكان (راجع الرسم البياني ٥).

ولكن لم تتسم عملية النمو العالمي نفسها بالسلاسة أبداً. فقد شهدت بلدان عديدة أزمات مالية أدت إلى انخفاضات كبيرة في نموها خلال نصف القرن الماضي (راجع الإطار ٢). ومر الاقتصاد العالمي أيضاً بفترات من الانقطاعات الشديدة في النمو. وفي كل عقد بعد الستينات، كان هناك ركود عالمي (راجع الرسم البياني ٦). وفي الأعوام ١٩٧٥ و ١٩٨٢ و ١٩٩١ و ٢٠٠٩، انخفض نصيب الفرد من الناتج العالمي وانخفضت مؤشرات أخرى مختلفة للنشاط العالمي في وقت واحد (دراسة Kose and Terrones، قيد الإصدار).

وتزامنت كل حالة من حالات الركود العالمية هذه مع اضطرابات اقتصادية ومالية شديدة في العديد من البلدان حول العالم. وأدت الزيادة الحادة في أسعار النفط إلى ركود عام ١٩٧٥. كذلك فإن سلسلة من الصدمات العالمية والوطنية — بما في ذلك قفزة أخرى في أسعار النفط في عام ١٩٧٩ ومكافحة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي للتضخم في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ وأزمة ديون أمريكا اللاتينية — أدت أدواراً كبيرة في ركود عام ١٩٨٢.

وعلى الرغم من أن ركود ١٩٩١ تزامن مع العديد من التطورات العالمية والوطنية السلبية، إلا أنه أصبح حدثاً عالمياً بسبب انتقال الصعوبات المحلية المختلفة إلى بلدان أخرى، كالاضطرابات المالية في الولايات المتحدة واليابان وعدد من البلدان الاسكندنافية؛ وأزمات سعر الصرف في العديد من الاقتصادات الأوروبية المتقدمة؛ وتوحيد ألمانيا؛ وانهار الاتحاد السوفيتي. وقد بدأت نوبة ركود ٢٠٠٩ بوقوع أزمة مالية في الولايات المتحدة في عام

### الإطار ٢

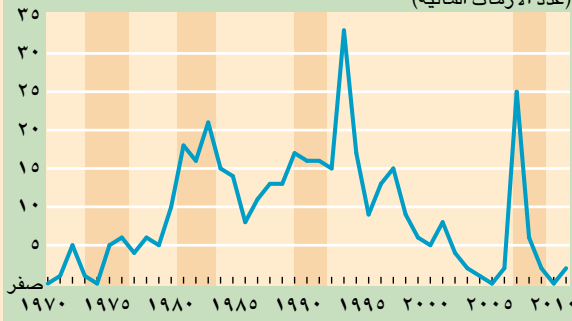
#### الأزمات المالية المتكررة

أعاقت الأزمات المالية النمو الاقتصادي حول العالم. وقد وقعت زهاء ٤٠٠ حالة بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠١٣. ولم تشهد الاقتصادات المتقدمة سوى ٣٥ أزمة نصفها بعد عام ٢٠٠٧. وواجهت اقتصادات الأسواق الصاعدة ٢١٨ أزمة مالية، معظمها في الثمانينات والتسعينات، وخاصة أثناء الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧. وكانت أزمات العملات هي الأكثر انتشاراً، إذ استأثرت بنصف جميع حلقات الأزمات. واستأثرت الأزمات المصرفية وأزمات الديون بالنسبة المتبقية. ولا يزال من الصعب جدا التنبؤ بمكان وزمان الأزمة المالية القادمة.

#### الأزمات المالية واسعة النطاق

بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠١٣ كانت هناك أكثر من ٤٠٠ أزمة متصلة بالبنوك أو العملات أو الديون.

(عدد الأزمات المالية)



المصدر: دراسة (Laeven and Valencia (2013).

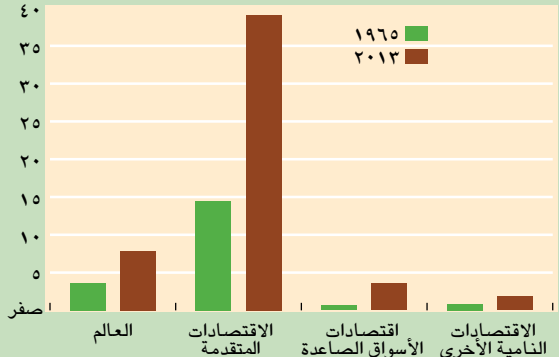
ملحوظة: الأعمدة المظللة تمثل السنوات الثلاثة المحيطة بحالات الركود العالمي، التي وقعت في الأعوام ١٩٧٥ و ١٩٨٢ و ١٩٩١ و ٢٠٠٩.

### الرسم البياني ٥

#### تقاسم الرخاء

على الرغم من أن الشخص العادي أغنى اليوم مقارنة بعام ١٩٦٥، فقد كان الأشخاص في الاقتصادات المتقدمة أفضل حالا من الأشخاص في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى.

(إجمالي الناتج المحلي للفرد، آلاف الدولارات بأسعار ٢٠٠٥ الثابتة)



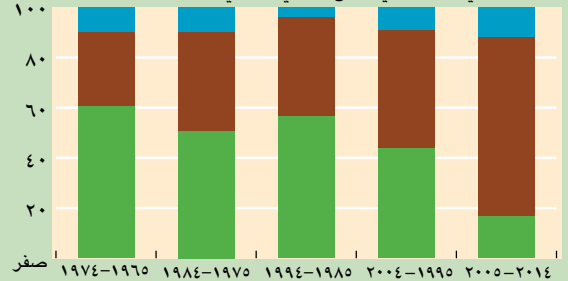
المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

### الرسم البياني ٤

#### نمو متزايد

تستأثر اقتصادات الأسواق الصاعدة بحصة متزايدة من نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي.

(المساهمة في نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي، ٪)



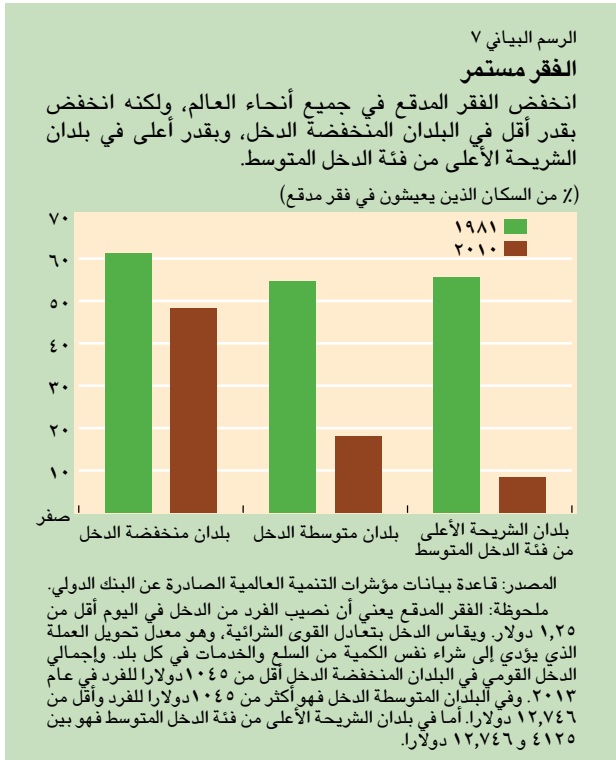
المصدر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي. ملحوظة: بيانات عام ٢٠١٤ هي تنبؤات.

ظل عدد سكان العالم في ارتفاع كما أصبح الناس يتمتعون بحياة أطول. وفي منتصف الستينات، كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة حوالي ٥٥ سنة؛ أما الآن فمن المتوقع أن يعيش المولود الجديد حوالي ٧٠ سنة (راجع الجدول).

وقد أحرز تقدم في مجال التعليم المدرسي أيضا. فقد ارتفع عدد الأطفال الذين أتموا مرحلة التعليم الابتدائي من ٨٠٪ من إجمالي الأطفال في سن التعليم المدرسي في الثمانينات إلى ٩٢٪ في عام ٢٠١٢. وفي البلدان منخفضة الدخل، كان هذا التغيير أكبر بكثير— من ٤٥٪ إلى أكثر قليلا من ٧٠٪ في العقود الثلاثة الماضية.

وأصبح المواطن العادي في العالم أكثر ثراء من أي وقت مضى وذلك بفضل النمو الذي شهده الاقتصاد العالمي على مدى السنوات الخمسين الماضية. غير أن فوائد هذا النمو لم توزع بالتساوي، والنتيجة هي استمرار الفقر وعدم المساواة.

ويتمثل أحد الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ في خفض الفقر المدقع إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥. وعلى الرغم من أن هذا الهدف قد تحقق قبل موعده بخمس سنوات، فقد ظل الفقر المدقع منتشرًا على نطاق واسع في عدد من البلدان المنخفضة الدخل. وفي عام ١٩٨١، بلغ معدل الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، وهو خط الفقر المدقع، النصف في بلدان الشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط والبلدان منخفضة الدخل على حد سواء (راجع الرسم البياني ٧). وبعد ثلاثين عاما، حققت بلدان الشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط انخفاضا كبيرا في معدلات الفقر بفضل النمو السريع في اقتصادات الأسواق الصاعدة. ومع ذلك، لا يزال نصف سكان البلدان المنخفضة الدخل يعيشون في فقر مدقع. وعلى المستوى العالمي، يعيش أكثر من مليار شخص، معظمهم في إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، في فقر مدقع.



## نمو السكان يتباطأ ولكن الناس يعيشون حياة أطول

زاد متوسط العمر المتوقع زيادة مضطردة على مدى نصف القرن الماضي.

النمو السكاني (التغير ٪)	١٩٦٥-١٩٧٤	١٩٧٥-١٩٨٤	١٩٨٥-١٩٩٤	١٩٩٥-٢٠٠٤	٢٠٠٥-٢٠١٤
النمو السكاني (التغير ٪)	٢,١	١,٧	١,٧	١,٣	١,٢
العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	٥٩,٠	٦٣,٠	٦٥,٥	٦٧,٦	٦٩,٩
معدل الولادات (لكل ١٠٠٠ شخص)	٣٢,١	٢٧,٦	٢٥,٧	٢١,٧	١٩,٨
معدل الوفيات (لكل ١٠٠٠ شخص)	١٢,٠	١٠,٢	٩,٢	٨,٦	٨,١
نمو الناتج (التغير ٪)	٥,٠	٣,٣	٣,١	٣,٦	٣,٧
نمو الناتج للفرد (للتغير ٪)	٢,٩	١,٥	١,٤	٢,٢	٢,٥

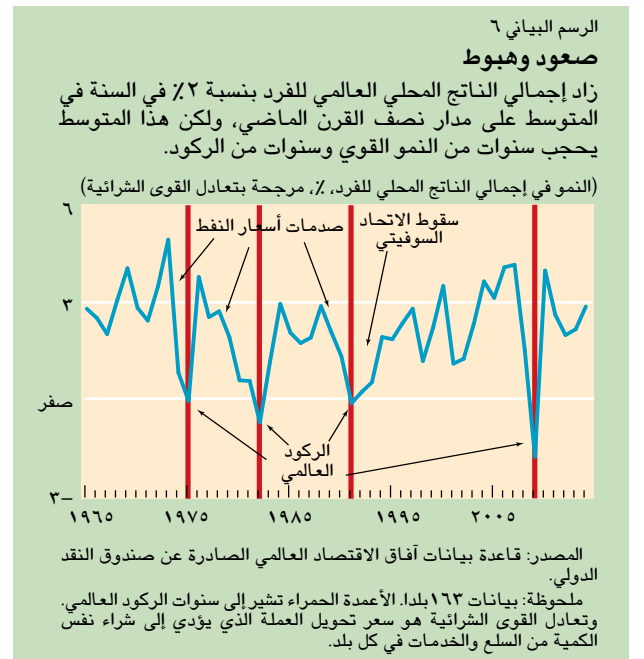
المصادر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي؛ وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الناتج هو إجمالي الناتج المحلي المرجح بتعديل القوى الشرائية لفرادى البلدان. تعادل القوى الشرائية هو سعر تحويل العملة الذي يؤدي إلى شراء نفس الكمية من السلع والخدمات في كل بلد. وبيانات ٢٠١٤ هي نمو الناتج ونمو الناتج للفرد تنبؤات من آفاق الاقتصاد العالمي. والبيانات المتعلقة بالسكان حتى عام ٢٠١٢.

ولم تستمر كل من حالات الركود العالمي غير سنة واحدة فقط، ولكنها خلفت تكاليف بشرية واجتماعية عميقة وطويلة الأمد، حيث فقد الملايين وظائفهم، وأغلقت الشركات، وانهارت الأسواق المالية. وكان الركود العالمي الأخير هو الأعمق منذ الكساد الكبير في الثلاثينات: على مستوى العالم، ارتفع عدد العاطلين بنحو ٢٠٪ بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩. وفي عام ٢٠٠٩، عانى ٨٣ مليون شاب من البطالة، وهو رقم أعلى من أي وقت في العقود الماضية. ولا يزال الاقتصاد العالمي، وخاصة أسواق العمل، يعاني من آثار ركود عام ٢٠٠٩، وذلك بعد سبع سنوات من بداية الأزمة.

## الفقر وعدم المساواة

زاد عدد سكان العالم من ٣ مليارات في عام ١٩٦٥ إلى نحو ٧ مليارات في عام ٢٠١٣، ولكن نما الاقتصاد العالمي بوتيرة أسرع من سكان العالم، مؤديا إلى تحسين مستوى معيشة المواطن العادي في العالم. وساعدت التحسينات في التكنولوجيا الطبية، والصرف الصحي، والتطعيم على خفض معدل الوفيات، ورغم انخفاض معدلات الإنجاب،



## نظرة إلى الماضي والتطلع إلى المستقبل

مر الاقتصاد العالمي بفطرة من التحولات الكبيرة منذ عام ١٩٦٤. وأدت السرعة الهائلة للتقدم التكنولوجي والتكامل الدولي إلى تحول العالم إلى قرية عالمية حقاً، تتقارب فيها البلدان بشكل أكبر بسبب وسائل الاتصالات الأفضل والروابط التجارية والمالية الأقوى مما كان يمكن تصوره قبل ٥٠ عاماً. وانتقل الاقتصاد العالمي من اقتصاد ذي قطبين إلى تكوين متعدد الأقطاب تستأثر فيه الآن اقتصادات الأسواق الصاعدة بحصة الأسد من النمو العالمي. وقد تحقق تقدم كبير من حيث رفع مستويات المعيشة في العديد من أرجاء العالم. ومع ذلك، فلا يزال يتعين بذل الكثير من الجهد لتحسين السياسات الاقتصادية الكلية والمالية للسماح باستجابة أفضل للأزمات المالية وللحد من الفقر وعدم المساواة.

والخبر السار هو أن هناك اعترافاً واضحاً بهذه التحديات الضخمة. وهناك جهود متضافرة من خلال المنظمات المتعددة الأطراف للتغلب عليها — مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين مضى على إنشائها ٧٠ عاماً. واتخذ الصندوق خطوات لتحسين المشورة التي يقدمها في مجال السياسات لمنع وإدارة الأزمات، وتعزيز تسهيلات المعنى بالإشراف على القطاع الاقتصادي الكلي والقطاع المالي. ونفذ البنك الدولي تدابير لتحقيق هدفه "التوأمين" الجديدين المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع على المستوى العالمي خلال جيل واحد وتعزيز "الرخاء المشترك" الذي يهدف إلى تحسين رفاه الشرائح الفقيرة من المجتمع. وهناك إجماع أيضاً على أن توليد النمو يمثل عنصراً حاسماً في التغلب على العديد من التحديات، ومع ذلك يجب أن يحتوي جميع شرائح المجتمع وأن يكون داعماً للبيئة وقابلًا للاستمرار.

وهناك نقاشات حية تدور حول مستقبل الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية العالمية. ويرى البعض أن من المرجح أن تدخل الاقتصادات المتقدمة في فترة من الركود العام بسبب السياسات غير السليمة. ويدعي آخرون أن أيام النمو القوي انتهت لأن ابتكارات اليوم أقل فائدة من الاختراعات الكبرى التي حدثت في الماضي. ولكن ثمة رأي آخر مفاده أن الاقتصاد العالمي لديه إمكانات هائلة لتوليد جرعة صحية من النمو في العقود القادمة. ويمكن للابتكارات والسياسات المصممة جيداً والاقتصادات الصاعدة الحيوية والاقتصادات الرائدة أن تساعد على تحقيق هذه الإمكانيات.

ولم يكن بإمكان أحد أن يتنبأ بدقة بالتغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي خلال نصف القرن الماضي. ولا يمكن لأحد أن يتنبأ بمضمون مقال مثل هذا في عام ٢٠٦٤. ولكن هناك تنبؤ واحد صحيح اليوم مثلما جاء في أغنية ديLAN منذ ٥٠ عاماً مضت: "الزمن يتغير".

أيهان كوسي مدير مجموعة آفاق التنمية بالبنك الدولي وإزغي أوزترك باحث في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي.

### المراجع:

Alvaredo, Facundo, Tony Atkinson, Thomas Piketty, and Emmanuel Saez, 2014, *The World Top Incomes Database*. <http://topincomes.gmond.parisschoolofeconomics.eu>

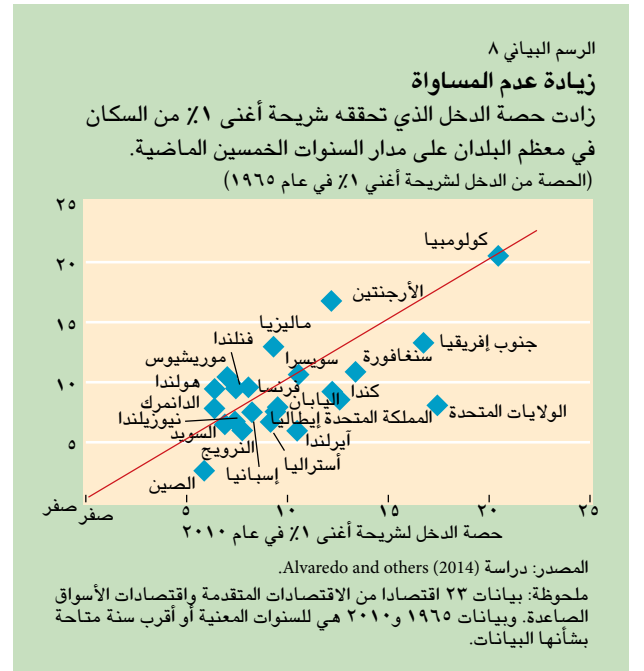
Kose, M. Ayhan, and Marco E. Terrones, forthcoming, *Collapse and Revival: Understanding Global Recessions and Recoveries* (Washington: International Monetary Fund).

Laeven, Luc, and Fabián Valencia, 2013, "Systemic Banking Crises Database," *IMF Economic Review*, Vol. 61, No. 2, pp. 225-70.

وزاد عدم المساواة أيضاً في معظم البلدان. وعلى سبيل المثال، زاد عدم المساواة في الفترة ١٩٩٠ إلى ٢٠١٠ في أكثر من ثلثي البلدان التي تتاح بشأنها بيانات. ووصل عدم المساواة بين البلدان إلى أعلى مستوى له في أواخر التسعينات، ثم بدأ في الانخفاض، ولكنه لا يزال أعلى مما كان عليه في أوائل الثمانينات. وإضافة إلى ذلك، زادت حصة الدخل الذي تحققه شريحة أغنى ١٪ من السكان في معظم الاقتصادات الكبرى المتقدمة والأسواق الصاعدة (راجع الرسم البياني ٨). وعلى سبيل المثال، تحقق شريحة أغنى ١٪ من السكان في الولايات المتحدة حوالي ١٨٪ من الدخل القومي الآن، مقارنة بحوالي ٨٪ قبل ٥٠ عاماً.

## مع أن توليد النمو يمثل عنصراً حاسماً في التغلب على العديد من التحديات، يجب أن يحتوي جميع شرائح المجتمع

وثمة تحد رئيسي من نوع مختلف يواجه الاقتصاد العالمي ألا هو تغير المناخ. فقد ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بشكل كبير، وخاصة خلال العقد الماضي، ويبدو أنها أدت إلى مجموعة واسعة من المشكلات، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، وذوبان الجبال الجليدية، وظواهر الطقس الأكثر تطرفاً. وزاد عدد الكوارث الطبيعية المبلغ عنها والمتعلقة بالطقس بأكثر من ثلاث مرات منذ الستينات. وبالإضافة إلى الفقر المدقع، فإن البلدان منخفضة الدخل عرضة للمخاطر الناجمة عن تغير المناخ. وعلى الرغم من تحقيق تقدم في خفض الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة على مدار آخر ٢٥ عاماً، فلا يزال يتعين بذل الكثير من الجهد للتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ.



# البلورة السحرية

نظرة على الاتجاهات العامة وأوجه عدم اليقين يمكن أن تساعد في الإعداد لمواجهة التحديات الاقتصادية في المستقبل

كالبانا كوتشار، ويان سان، وإيفريديكي تسونتا، ونيكلاس وستيلوس

تشخ بعض الأسواق الصاعدة، بما في ذلك الصين، قبل أن تحقق الثراء وذلك بسبب تراجع عدد السكان. غير أنه سيتعين على عدد كبير من الاقتصادات النامية، ولا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، توليد فرص عمل للداخلين الجدد في سوق العمل مع التزايد السريع الحاصل في أعداد السكان. ويمكن أيضا أن تؤثر الأنماط الديمغرافية المتغيرة على مستويات الادخار والاستثمار لدىفرادى البلدان وتبدل التدفقات المالية وتدفقات العمالة على مستوى العالم في المستقبل.

## قوة عالمية واحدة؟ لم يعد الأمر كذلك

يشهد العالم حاليا تحولا في القوة من الاقتصادات المتقدمة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. مع تزايد نفوذ المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات والمدن على الصعيدين الوطني والدولي.

فقد كانت الاقتصادات المتقدمة تمثل ثلثي إجمالي الناتج المحلي العالمي (على أساس تعادل القوى الشرائية) في عام ١٩٩٢ غير أن إسهامها تناقص إلى أقل من نصف إجمالي الناتج المحلي العالمي بحلول عام ٢٠١٢ (تقرير صندوق النقد الدولي)، مع ظهور مدن كمراكز للقوة — حيث يتولد اليوم نحو ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في ٦٠٠ مركز حضري (دراسة 2011، McKinsey).

”جميع التنبؤات مخطئة، وتلك واحدة من أوجه اليقين القليلة التي منحت للإنسان“

— ميلان كونديرا

الاقتصاد العالمي سلسلة من التحولات تخضع المستقبل لقدرة لا يستهان به من أوجه عدم اليقين والتعقيد وعدم القدرة على التنبؤ. وبعض هذه التحولات دوري، مثل التعافي من الأزمة المالية العالمية؛ والبعض الآخر أطول أجلا وذو طابع هيكلية أكبر. مثل التطورات الديمغرافية والزيادة السريعة في الترابط. وتتفاعل هذه التحولات في تشكيل المستقبل، بما يجعل استقراء الأوضاع من الماضي عدسة غير موثوقة للنظر إلى المستقبل.

وعلى خلفية الأزمة المالية العالمية، بدأ صندوق النقد الدولي في العام الماضي في بذل جهود تهدف إلى تحسين مواءمة تركيزه في الأجل القصير على إدارة التحول من مرحلة الأزمة إلى منظورات طويلة الأجل. وتركزت الجهود على تحديد التيارات الأساسية وما يتصل بها من أوجه عدم اليقين التي ستشكل العالم الذي نعيش فيه على مدى العقود القادمة. وهناك أهمية بالغة لفهم طبيعتها وسرعتها وكذلك طريقة تفاعلها — وهو أمر مهم — للاستعداد لمواجهة تحديات المستقبل والتيقظ للمخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى أزمات جديدة.

وبالطبع، فإن تحديد الاتجاهات العامة وأوجه عدم اليقين التي يمكن أن تشكل مستقبل الاقتصاد العالمي هو مهمة عسيرة أيضا. وقد قام فريق خبراء الصندوق، بعد مشاورات داخلية وخارجية مستفيضة، بتضييق تركيزه على بضعة عوامل حاسمة هي الجوانب الديمغرافية، ونشر القوة، واستمرارية الموارد والبيئة، والترابط، والتفاوت في الدخل. وقد ارتئي أن لهذه العوامل أهمية خاصة للصندوق وأعضائه بما لها من تأثير كبير محتمل على استمرارية النمو الاقتصادي واستقراره. ولا ينبغي تفسيرها على أنها تنبؤات بشأن المستقبل، ذلك أن تطورها عبر الزمن هو أيضا أمر غير مؤكد.

## الضغوط الديمغرافية

يتوقع أن يزداد عدد سكان العالم ليتجاوز ٨ مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٣٠ وأن يبلغوا سن الشيخوخة بمعدل غير مسبوق؛ وللمرة الأولى في التاريخ، سيفوق عدد الأشخاص الذين في سن ٦٥ أو أكبر عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات بحلول عام ٢٠٢٠ (NIA, 2007). ففي جميع مناطق العالم، عدا منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، سيزيد عدد السكان المسنين على عدد السكان في عمر العمل، مما يرفع من التكاليف المتصلة بالعم. وفي الوقت نفسه، فإن الزيادة في العمر المتوقع تعني أن الأشخاص يستطيعون العمل لفترة أطول. وربما

والتفاعل بين انعدام المساواة والاستقطاب السياسي، مما يجعل توافق الآراء حول سياسات إعادة توزيع الدخل أكثر صعوبة. ويشكل استمرار تفاوت الدخل خطرا على النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي.

### تحديات المستقبل

كيف ستتطور هذه الاتجاهات العامة وأوجه عدم اليقين وتتفاعل وتشكل الاقتصاد العالمي في المستقبل؟ بمساعدة أداة تحليل السيناريوهات — إحدى أدوات الإدارة كثيرا ما تستخدم في مجال الإدارة لبناء سيناريوهات المستقبل لأغراض وضع الاستراتيجيات — لا نجد صعوبة في افتراض مستقبل تتزايد فيه التوترات والمخاطر بأبعاد مختلفة، وتتطور بشكل فجائي أكبر، وتتراكم بعضها فوق

## السلع العامة العالمية ستكون ضرورة لا غنى عنها

بعض، بشكل يتحدى قدرتنا على تحقيق حالة مستمرة من الاستقرار والرخاء المشترك. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يشير الترابط ونشر القوة إلى مستقبل يتسم بقدر متزايد من التكامل وكذلك من التجزؤ السياسي والاجتماعي، مع وجود انعكاسات عميقة على التعاون في مجال السياسات على مختلف المستويات. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع مستويات المعيشة، ولكنه يمكن أن ينشئ أيضا تكاليف بيئية واجتماعية وسياسية، فتضيق بعض منافعه وبالتالي استمراره.

ويمثل المستقبل بتعقيداته وأوجه عدم اليقين فيه فرصا وتحديات لصندوق النقد الدولي وأعضائه. فالسلع العامة العالمية — بما في ذلك، على سبيل المثال، اتساع شبكة الأمان المالي العالمية في عالم أكثر ترابطا وإيجاد حل عالمي لتغير المناخ — ستكون ضرورة لا غنى عنها. ويجب أن يواصل الصندوق تطبيق اختصاصاته الثابتة — تأمين الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي — على هذه الظروف والطلبات المتغيرة.

وقد لاحظ الناشط الأمريكي في مجال الحقوق المدنية، مالكولم إكس، أن المستقبل ملك لأولئك الذين يعدون له اليوم. وفي مثل هذا الوقت الذي تسوده التغيرات والتحولات، ربما تكون هذه المقولة أصدق من أي وقت مضى. ■

كالبانا كوتشار نائب مدير، ويان سان نائب رئيس وحدة، وإيفريديكي تسونتا ونيكلاس وستيليوس اقتصاديان أولان، وجميعهم في إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة.

المراجع:

- Goddard Institute for Space Studies (GISS), 2012, *Surface Temperature Analysis* (New York).
- International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook database* (Washington, various years).
- McKinsey Global Institute, 2011, *Urban World: Mapping the Economic Power of Cities* (Seoul, San Francisco, London, Washington).
- National Institute on Aging (NIA), 2007, *Why Population Aging Matters: A Global Perspective* (Washington).
- United Nations (UN), 2013, *International Migration and Development: Contributions and Recommendations of the International System* (New York).

غير أن ديناميكية التحولات التي ستحدث مستقبلا في توزيع القوة تفتقر إلى الوضوح. فمسار النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية قد يكون متفاوتا، ويمكن اختبار القوة المتزايدة للمدن والجهات الفاعلة من غير الدول مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية. وسواء كان نشر القوة سيزيد من قدرة المجتمع العالمي على التعاون ومعالجة المشكلات المشتركة أو ينتقص منها فذلك مسألة ستكشف عنها الأيام. ويتيح تحول القوة من الاقتصادات المتقدمة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية فرصة كبيرة للحفاظ على الاستقرار العالمي وتعزيز صلابة الاقتصادات وإمكانات النمو مع تزايد عدد البلدان التي تشارك بحصة في الرخاء العالمي المشترك. وفي الوقت نفسه، يمكن أيضا أن يسفر تعدد الأطراف الفاعلة، بمصالحها المتنوعة، عن زيادة الصراعات وزعزعة الاستقرار أو جمود السياسات وانعدام الفعل.

### إنقاذ الكوكب

أدت زيادة أسعار السلع الأولية وزيادة تقلبها خلال العقد الماضي إلى تجدد المخاوف بشأن ندرة الموارد الطبيعية. والدلائل على حدوث تغير في المناخ أخذة في التزايد أيضا، مع وجود توقعات بأن التأثير سيتجاوز حدود البلدان بكثير: فقد بلغت درجات الحرارة أعلى معدلاتها خلال ١٢ عاما منذ عام ١٩٩٧، إلى جانب ارتفاع في مستويات البحار وذوبان الجبال الجليدية (دراسة GISS, 2012). وما لم تتخذ إجراءات تصحيحية الآن، ستخضع الموارد الطبيعية كالماء والبيئة لضغوط متزايدة نتيجة لتزايد سكان العالم وتزايد الدخل. ويرجح أن يكون لندرة الموارد وتدهور البيئة تأثير غير متكافئ على الاقتصادات النامية. وقد كان الابتكار التكنولوجي أداة مفيدة في الماضي ولكنه قد لا يكون كافيا للتصدي لتحقيق التوازن بين دعم النمو وحماية البيئة. وتوجد الآن ضرورة لاتخاذ تدابير منسقة وفي حينها لتجنب العواقب التي يمكن أن تكون وخيمة والتي يرجح أن تحدث في النصف الثاني من هذا القرن.

### الجميع في نفس القارب

كانت الأزمة المالية العالمية بمثابة إنذار. فقد أصبح العالم الآن أكثر تكاملا بطريقة تزداد تعقيدا، على نحو يسهل انتشار كل من الرخاء والمخاطر. وتزايدت الروابط التجارية والمالية بين البلدان بصورة حادة، مع بلوغ حجم الصادرات العالمية حاليا ستة أضعاف ما كان عليه منذ عقدين مضيا (IMF). وتزايد انتشار شركات الوساطة المالية من خلال شبكات الشركات التابعة والفروع، وأصبحت الشركات عالمية بوتيرة متزايدة. وتزايدت أيضا تدفقات العمالة؛ فعدد الأشخاص الذين يعيشون اليوم خارج أوطانهم — ٢٣٢ مليون شخص — أكبر من أي وقت مضى، ويمثل زيادة نسبتها ٢٣٪ مقارنة بعددهم في عام ٢٠٠٠ (UN, 2013). وأتاحت التكنولوجيا فرصا أكبر للحصول على المعلومات وزادت من سرعة نقل البيانات ومعالجتها.

ويرجح أن يتواصل نمو الترابط، ولكن يوجد قدر كبير من عدم اليقين بشأن وتيرته وطبيعته وانعكاساته على المخاطر. وبينما يعود هذا الترابط بالنفع على الاقتصاد العالمي، فمن الممكن أن يؤدي إلى تراكم المخاطر النظامية وتيسير انتقال الصدمات ورفع التكاليف المحتملة للأزمات. ومن غير الواضح ما إذا كان فهمنا للترابط سيلحق بوتيرته المتزايدة دوماً وبطبيعته.

### تقاسم الرخاء

تزايد تفاوت الدخل بدرجة كبيرة على مدى العقود القليلة الماضية. فقد أدت العولمة والتقدم التكنولوجي إلى انتشار مليارات الأشخاص من هوة الفقر ولكنهما أسهما أيضا في زيادة تفاوت الدخل. وهناك أسباب كثيرة للاعتقاد بأن تفاوت الدخل سيستمر، بالنظر إلى قصوره الذاتي

# تحديات تلوح في الأفق

خمسة من الفائزين بجائزة نوبل يناقشون ما يرى كلٌ منهم أنه أكبر مشكلة يواجهها الاقتصاد العالمي في المستقبل



## الاحترار العالمي

حقيقة ثانية غير سارة

جورج أكيرلوف

### الناس

يفكرون بمنطق القصص (السرد). ولو أردت أن تجلب لنفسك مشكلة، فاقصص الرواية الخاطئة. وقد وثّق هذه الظاهرة اللغوي والأنثروبولوجي والهاوي بنجامين لي هورف في عشرينات القرن العشرين. فقد لاحظ في عمله اليومي كمهندس وقاية من الحرائق أن عددا كبيرا من الحرائق يحدث في محطات البنزين. وبتوظيف خبراته في مجال اللغويات، اكتشف هورف أن العمال الذين يتعاملون مع براميل البنزين التي كانت تستخدم آنذاك لنقل البنزين كانوا يختارون إشعال أعواد الثقاب أو الولاعات للتدخين بالقرب من البراميل التي كانوا "يعرفون" أنها "خالية".

وبسبب جزء مشابه من اللغويات، يدخل العالم الآن في مشكلة كبيرة. فكل بضعة أعوام، يجتمع زعماء العالم في منتدى جليل: ريو دي جانيرو، كيوتو، جوهانسبرغ، كوبنهاغن. وبعد هذه المنتديات

## القصص التي نرويها لأنفسنا بشأن الاحترار العالمي مفرطة البرودة والحدز.

تصدر إعلانات مهيبية، ولكن مرة أخرى تضرب بعرض الحائط مجموعة الإجراءات المتعلقة بالاحترار العالمي. فاللغة التي تُعرض بها مسألة الاحترار العالمي لا تحرك الدوافع، لا لدى الأفراد ولا لدى الحكومات للتصرف الآن.

ولو عرضت المسألة بقصة بسيطة واحدة لكانت دامغة وصادقة في آن واحد. فالغلاف الجوي للأرض يعمل كغطاء واق حولنا. ويسمح هذا الغطاء للطاقة الآتية من الشمس باختراقه، وبالتالي تدفئ الشمس الأرض، ويقوم الغلاف الجوي بعد ذلك بصورة حميدة بإبطاء المعدل الذي يتم به إشعاع ذلك الدفء.

ونحن، معشر البشر، لدينا جميعا طفلاً وليد هو الأرض. وعاما بعد عام، يتزايد سمك الغطاء الجوي المحيط بوليدنا على نحو لا رجعة فيه. وحتى القيام برحلة قصيرة بالسيارة لمسافة ٥٠ ميلا، نهابا وإيابا، باستخدام خمسة جالونات من البنزين، تسفر عن

جورج أكيرلوف فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد في عام ٢٠٠١. وهو باحث زائر بإدارة البحوث في صندوق النقد الدولي، وأستاذ متفرغ للاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، ومؤلف لكتاب صدر مؤخرا بالاشتراك مع راشيل كراتنون هو Identity Economics: How Our Identity Shapes Our Work, Wages, and Well-Being (اقتصاديات الهوية: كيف تشكل هوياتنا عملنا وأجورنا ورفاهنا).

إضافة ١٠٠ رطل من ثاني أكسيد الكربون إلى الغلاف الجوي. وهكذا يمكن أن تضيق الأسرة الأمريكية المتوسطة مثلا، من خلال أنشطة بريئة كهذه، ١٨٠٠ رطل أسبوعيا إلى الغطاء المحيط بالأرض. وبإضافة جميع الأسر في مختلف بلدان العالم، وتطبيق شيء من العلم على فهمنا البيئي بشأن الأطفال المولودين حديثا والأغذية، يكون من السهل أن نرى أن العالم، على أرجح الاحتمالات، يشهد حالة متزايدة من الدفء.

وفي هذه الظروف، سيهرع أي والد لإنقاذ الوليد. إلا أن القصص التي نرويها لأنفسنا بشأن الاحترار العالمي مفرطة البرودة والحدز. ونقرأ تصريحات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. ونلجأ إلى استنتاجات "العلماء". وقد قال العلماء كلمتهم، بتوافق شبه تام، وبقدر كبير من الشغف والقوة في كثير من الأحيان، إلا أن نبرة الحياض المهني للعلم تشوش الرسالة. وأذكر يوما جلست فيه بجوار عالم فلك شهير في عشاء منذ نحو ٢٠ عاما. ولعدم معرفتي بما يقال لعالم فلك، فتحت موضوع تغير المناخ. وكان رده: "ليس لدينا حتى الآن معلومات تؤكد أن هناك احترارا عالميا ناتجا عن تغير المناخ بسبب أنشطة بشرية".

(التتمة في صفحة ١٩)





بول كروغمان فاز بجائزة نوبل في عام ٢٠٠٨. وهو أستاذ للاقتصاد والشؤون الدولية في جامعة برنستون، وكاتب عمود في صحيفة نيويورك تايمز، ومؤلف كتاب صدر مؤخرا هو "End This Depression Now" (القضاء على الكساد الآن!).

وثانيا، بمقدار انخفاض نمو الإمكانات الإنتاجية في الواقع بنفس القدر الذي تشير إليه التقديرات، يكون ذلك دليلا على قوة الآثار بعيدة الأجل لمشكلات اقتصادية يفترض أنها قصيرة الأجل: فالسماح لركود عالمي عميق بالرسوخ يبدو أنه قد أدى بمرور الوقت إلى تدهور ضخم في الآفاق الاقتصادية الأطول أجلا. ويعني ذلك ضمنا بدوره أن الحفاظ على كفاية الطلب في غاية الأهمية، ليس فقط للأجل القصير ولكن للأجل الطويل أيضا.

وفي أي من الحالتين إذن، ينبغي أن تكون زيادة الطلب أولوية عاجلة. ومن المؤسف أن ما تعلمناه منذ عام ٢٠٠٧ هو أن مؤسساتنا المعنية بصنع السياسات الاقتصادية ليست مهيئة على الإطلاق للتعامل مع حالات القصور الكبيرة والمستمرة في الطلب.

وخلال "الاعتدال الكبير" - وهو الاسم الذي أطلقه الاقتصاديان الأمريكيان جيمس ستوك ومارك واتسون على انخفاض درجة التقلب الاقتصادي الكلي في الولايات المتحدة في منتصف الثمانينات - اعتقدنا أننا أخضعنا عملية صنع السياسات الاقتصادية الكلية للسيطرة. فقد أسندت مهمة إدارة الطلب إلى تكنوقراطيين في بنوك مركزية بينما ركزت سياسة المالية العامة على القضايا طويلة الأجل. ولكن عندما وقعت صدمات كبيرة ومستمرة، تبين أن هذا النظام ينهار. فمن ناحية، تواجه البنوك المركزية قيودا بسبب الحد الأدنى الصفري - أي استحالة أن تصبح أسعار الفائدة سالبة - والمخاوف بشأن حجم ميزانياتها العمومية. ومن ناحية أخرى، بدأت سياسة المالية العامة بسرعة تحول الأمور من سيء إلى أسوأ بدلا من أن تسهم في إصلاحها. فقد أجمها انعدام التماثل بين المدينين والدائنين - حيث ترغم الفئة الأولى على الخفض في حين لا يوجد التزام على الأخيرة بالتوسع - والتناحر السياسي. وأحيانا أمزح بالقول بأن أوروبا والولايات المتحدة في منافسة على من بمقدوره الاستجابة بطريقة أسوأ للأزمة الجارية؛ وفي الوقت الحالي، تكسب أوروبا، ولكن ليس بفارق كبير.

وسيكون من الجميل الاعتقاد بأن هذه المشكلات عابرة، وربما تكون فعلا كذلك. إلا أن استقرار حالة الاعتدال الكبير اختل، كما ندرك الآن، نتيجة لديون الأسر المعيشية المتزايدة دوما وللنمو السريع نسبيا لعدد السكان في عمر العمل، وهما عاملان لن يعود أي منهما، ولا توجد دلائل تذكر على حدوث تحول في السياسات.

ولذلك يظل عدم كفاية الطلب مشكلة كبيرة جدا، ويرجح فيما يبدو أن تستمر طويلا. ويتعين أن نجد طريقة للتعامل مع هذا الوضع. ■

## زيادة الطلب الأزمة التي لم تحل

بول كروغمان

بلوغنا منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، تظل أكبر مشكلة يواجهها الاقتصاد العالمي - أو على الأقل البلدان الغنية نسبيا فيه - مشكلة لم يخطر قط ببال كثير من الاقتصاديين أننا سنواجهها. فللمرة الأولى منذ ثلاثينات القرن العشرين، يعاني العالم فيما يبدو نقصا مستمرا في الطلب الكافي؛ وهو ما يعني ببساطة أن الأشخاص لا ينفقون بالقدر الكافي للاستفادة من الطاقة الإنتاجية التي نملكها. وكان المفترض أن هذه المشكلة محلولة، وهي مشكلة ربما تكون قد أجهدت أجدادنا ولكن لن تعود. إلا أنها عادت، ولا تزال الإجابات عسيرة.

ولنعرض بعض الأرقام الموجزة في صورتها الخام. إذا نظرنا إلى مجمل "الاقتصادات المتقدمة" الوارد في قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي، سنجد أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المجمع لهذه الاقتصادات نما بنسبة ١٨٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧. ودعت التوقعات التي أعدت آنذاك إلى مواصلة النمو بمعدلات مماثلة في الأجل المتوسط. ولكن يبدو في

## مؤسساتنا المعنية بصنع السياسات الاقتصادية ليست مهيئة على الإطلاق للتعامل مع حالات القصور الكبيرة والمستمرة في الطلب.

الواقع الآن أن الاقتصادات المتقدمة كانت ستتمو بنسبة لا تزيد على نحو ٦٪ بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٤، بما يعني ضمنا قصورا نسبته ١٠٪ عما كنا نعتقد أنه الاتجاه العام.

ومن الصحيح أن هناك رأيا سائدا على نطاق واسع مفاده أن المقدار الفعلي للتراخي الاقتصادي أقل بكثير من ذلك، على أساس أن التقدير الوارد في قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لفجوة الناتج الحالية لمجمل الاقتصادات المتقدمة يقتصر على ٢,٢٪. إلا أنه من الخطأ الفادح أن نعتبر التقدير المنخفض لفجوة الناتج علامة على أن السياسة لم تفشل على أي حال ذلك الفشل الذريع، وذلك لسببين. فأولا، نحن لا نعلم على وجه اليقين مدى انخفاض أدائنا عن مستوى قدرة الاقتصاد. وهل التراجع الكبير في مستويات المشاركة في قوة العمل الأمريكية أو الإنتاجية البريطانية طويل الأجل أو دوري، نتيجة خروج العاملين من السوق لعدم رؤيتهم فرص عمل؟ وهل استقرار التضخم في مستوى منخفض دليل على أن الاقتصاد يعمل في مستوى قريب من قدرته أو أنه يعزى إلى عدم رغبة العاملين في قبول تخفيضات في أجورهم، مما يجعل منحني فيليبس - العلاقة العكسية التاريخية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم المناظرة - مسطحا في محالة انخفاض التضخم؟ لا أحد يعلم - وسيكون من الأمور المأساوية التسليم بأن انخفاض الناتج وارتفاع البطالة نتيجتان حتميتان في حين أنهما قد يكونان مجرد انعكاسين لعدم كفاية الطلب.



إسهاماته في نظرية النمو الاقتصادي. وهو أستاذ متفرغ في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

وينشأ الجزء الثاني من الرأي عن الجزء الأول. فنمو السكان (من خلال "توسيع" رأس المال) والتقدم التكنولوجي (من خلال الحاجة إلى طاقات جديدة) هما القوتان الرئيسيتان اللتان حالتا دون انخفاض العائد على الاستثمار الخاص، بالرغم من تزايد كثافة رأس المال وتضاؤل العائد. وإذا كان النمو بطيئاً في المستقبل، فسيؤدي ذلك إلى استمرار الادخار وانخفاض معدل العائد وضعف الاستثمار الخاص. وعلاوة على ذلك، تشير الآراء إلى أن التاريخ الحديث يؤكد هذا الرأي المتشائم. فالفقاعات وحدها - فقاعة الدوت كوم وفقاعة المساكن - هي التي استطاعت توليد الرخاء في السنوات الأخيرة، ونحن نعرف أن ذلك لا يمكن أن يستمر. وما نحن الآن، وقد مضت خمس سنوات على النهاية الرسمية للركود الأخير، فلا الولايات المتحدة ولا أوروبا - والأقل منهما اليابان - استطاعت العودة إلى الاستخدام الكامل للإمكانات الإنتاجية. وتتسق حالة الضعف المطولة هذه على الأقل مع فكرة الركود طويل الأجل.

ولكن ليس بصورة تامة. فجزء كبير من الضعف في الطلب الخاص يمكن أن يعزى بصورة مباشرة إلى نقص الإنفاق في قطاع التشييد، السكني وغير السكني على حد سواء. (ويمكن أن يعطل ذلك أيضاً اختفاء كثير من الوظائف مرتفعة الأجر). ولا توجد أسباب غامضة لذلك. فالاقتصادات التي شهدت فقاعات في المساكن في السنوات التي سبقت الأزمة ترك لها مخزون زائد من المساكن وسوق مضطربة للرهون العقارية. وحدث شيء مشابه بالنسبة للمباني الإدارية وغيرها من مباني الأعمال التجارية.

ومع ذلك، يظل هناك بعض الغموض. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل، لم يتعاف استثمار الأعمال التجارية من الركود إلا بصورة جزئية، رغم أن أرباح الشركات كانت قوية للغاية. والنتيجة، كما هي موضحة في ورقة غير منشورة أعدها الزميلان الأولان بمعهد بروكينغز، مارتين بيلي وباري بوسورث، هي أن مستويات ادخار الأعمال تجاوزت مستويات استثمار الأعمال منذ عام ٢٠٠٩. وأصبح قطاع الشركات، الذي هو بطبيعة الحال مقترض صاف، مقرضاً صافياً لبقية الاقتصاد. ويبدو ذلك إلى حد ما رد فعل لحدوث انخفاض متوقع في معدل العائد على الاستثمار، كما تشير إلى ذلك فرضية الركود.

والنتيجة الحذرة - هل الحذر هو الصيحة الآن؟ - هو أن فرضية الركود ليست أمراً مؤكداً، ولكنها ليست مستبعدة كذلك. وقد جرفت الحرب العالمية الثانية وما تلاها من توسع الحكومات مخاوف هانسن. وينبغي أن نبدأ الآن في التفكير في الاستجابة بالسياسة المناسبة. ■

## الركود طويل الأجل

### الاقتصادات الميسورة غير قادرة على الحراك

روبرت سولو

ليس هناك احتمال أن تنفذ من العالم المشكلات الاقتصادية الملحة في الخمسين سنة القادمة. ويرجع أن تشمل القائمة القصيرة لأي شخص المشكلات التالية: التعامل مع أسباب التغير المناخي وعواقبه؛ والاستجابة - أو عدم الاستجابة - للتفاوت المتزايد في الدخل والثروة داخل الاقتصادات الوطنية؛ وبالنسبة للاقتصادات الميسورة، تبديل الاتجاه العام الظاهر لاقتران التكنولوجيا بالطلب لخلق وظائف على الطرفين الأعلى والأدنى من مقياس المهارات/الأجور ولكن ليس بالقدر الكافي تقريباً في المنتصف، أو التأقلم مع هذا الاتجاه.

ومع ذلك، أود أن أقترح مسألة أقل عالمية فيما يبدو، وهي مسألة بحق: هل دخلت الاقتصادات الميسورة لأوروبا واليابان وأمريكا الشمالية الآن شرك ما يسمى بالركود طويل الأجل الذي يرجح ألا يكون مجرد ركود عابر؟ وتبريري لاختيار هذه المسألة هو أنه إذا كانت الإجابة نعم، وإذا لم يتم العثور بسرعة على مخرج من هذا الشرك، يكون احتمال الاستجابة الناجحة للمشكلات الأكبر ضئيلاً للغاية.

ويقصد بالركود طويل الأجل - وهو مصطلح يعود إلى كتابات الاقتصادي الأمريكي ألفين هانسين في ثلاثينات القرن العشرين - وجود اتجاه عام متصل لدى اقتصاد وطني ما (أو مجموعة من الاقتصادات الوطنية) لا لبطء النمو فحسب وإنما بوجه أخص لصعوبة أو استحالة استخدام إمكاناته الإنتاجية بصورة كاملة.

### الفقاعات وحدها هي التي استطاعت

#### توليد الرخاء في السنوات الأخيرة،

#### ونحن نعرف أن ذلك لا يمكن أن يستمر.

وفي تلك الأيام، كانت تلك الظاهرة ستوصف بأنها نقص في فرص الاستثمار التي تدر معدل عائد مقبولاً للمستثمرين. أما اليوم فإن العبارة الأعم التي تصف هذه الحالة باختصار هي أن سعر الفائدة الحقيقي المتوافق مع الاستخدام الكامل سالب، ولا يمكن تحقيقه باتساق.

فما الدليل على أن الركود طويل الأجل يمثل تهديداً الآن؟ هناك جزءان. الأول هو الرأي، الذي يدفع به بقوة بالغة الاقتصادي الأمريكي روبرت غوردون، ومؤداه أن كلا من عاملي السكان والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج سينومان في المستقبل بوتيرة أبطأ من وتيرة نموهما في الماضي السعيد. ويستند التوقع الديمغرافي إلى أسس متينة إلى حد كبير. وتقوم حجية هذا الرأي المتشائم بشأن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج - في كفاءة رأس المال والعمالة - بالدرجة الأولى على الاعتقاد بأن موجة تكنولوجيا المعلومات لا يمكن أن تزيد الناتج/الرفاه مثلما فعلت الموجات التكنولوجية الكبيرة في الماضي - الاحتراق الداخلي وإدخال الكهرباء والتوسع الحضري - في وقتها. ومع ذلك يصدق الأمر القائل بحدوث ركود طويل الأجل حتى إذا كان هناك احتمال كبير بحدوث سيناريو النمو البطيء.

## الشمول

### تمكين نمو الاقتصادات النامية والتأقلم معه

مايكل سبينس



فاز مايكل سبينس بجائزة نوبل للاقتصاد في عام ٢٠٠١. وهو أستاذ للاقتصاد في كلية ستيرن لإدارة الأعمال بجامعة نيويورك، وزميل زائر متميز في مجلس العلاقات الخارجية، وزميل أول في معهد هوفر بجامعة ستانفورد، ورئيس المجلس الأكاديمي لمعهد فونغ العالمي.

بالقلق بشأن الخاسرين المطلقين - الشباب العاطلين عن العمل مثلا - وتقاسم الأعباء، لا سيما بعد وقوع صدمات اقتصادية كبيرة من النوع الذي شهدناه مؤخرا. ولا يزال هناك أيضا آخرون يركزون على المكاسب والخسائر المطلقة مقابل المكاسب والخسائر النسبية، ويركزون على المطلق منها. وعلى الرغم من هذه الفروق، تتفق معظم المجتمعات، المتقدمة والنامية، في رغبتها في تحقيق التنقل إلى أعلى بين الأجيال. وهنا تختلف الاتجاهات العامة باختلاف البلدان وتشكل مصدر قلق في كثير منها.

### الشمول سيتطلب تغييرات في العقلية واستجابات السياسات والمؤسسات - على الصعيدين الدولي والمحلي.

فإذا كانت التكنولوجيات الرقمية، الموفرة للعمالة ورأس المال والمنحازة للمهارات، بنفس القوة التي يعتقدها كثيرون منا، فإنها ستزيد من الإنتاجية بصورة هائلة. وليس من الواضح، على الأقل في البلدان مرتفعة الدخل، أن "الفائض" الناتج سيسخر لإنتاج واستهلاك المزيد من السلع والخدمات. وربما ينبغي استخدامه لزيادة الكماليات. وربما سيصبح، أو ينبغي أن يصبح، أسبوع العمل أقصر في المتوسط. ففي تلك الحالة، سنكون بحاجة إلى مقاييس للرفاه أكثر شمولاً من مجموعة قيمة السلع والخدمات المقتناة في المعاملات السوقية القابلة للتسجيل. ولن يتحقق هذا التطور إذا ظل نموذج التوظيف جامداً، مع قيام الغالبية بالعمل على أساس التفرغ بالمعنى التقليدي ووجود أقلية متزايدة من العاطلين عن العمل.

أما فيما يتعلق بالاستقرار وتنسيق السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي، فسيكون من الجور اعتبار هذا المجال من مجالات الإخفاق. فقد كان للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) دور مهم في فتح الاقتصاد العالمي، وتحقيق المنافسة العادلة، وإتاحة تحقيق النمو في الاقتصادات النامية. وتعاون الحكومات

الاقتصاد العالمي تحديات ملحة كثيرة، ولكن بالنسبة **يوواجه** لي يكمن التحدي الفاصل المحوري في استيعاب نمو الاقتصادات النامية واستكمال عملية التقارب التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية. ويحمل ذلك وعدا ليس فقط بخفض معدلات الفقر بدرجة كبيرة وإنما أيضا بتوسيع فرصة الحياة الصحية والإنتاجية والإبداعية لدى ٨٥٪ من سكان العالم الذين شهدوا نموا اقتصاديا كبيرا للمرة الأولى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويمكن أن يكون هذا التوسع الكبير في الشمول السمة المميزة لهذا القرن. إلا أن تحقيقه أسهل بالقول منه بالعمل.

فالشمول سيتطلب تغييرات في العقلية واستجابات السياسات والمؤسسات - على الصعيدين الدولي والمحلي. والغاية منه هو جعل النهوض الذي شهده العالم الثالث يعود بأشمل نفع ممكن، حتى مع حدوث تغييرات في الأسعار النسبية، وتغييرات هائلة في البنية الاقتصادية في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية، وتغييرات في توزيع الدخل والثروة، نتيجة لتحولات كبرى.

ويتوقع أن تؤدي عملية التقارب، إذا نجحت، إلى زيادة حجم الاقتصاد العالمي في السنوات الخمس وعشرين إلى الثلاثين القادمة بثلاثة أضعاف - وبمضاعف أكبر بكثير إذا اعتبرنا خط الأساس هو بداية عملية التقارب، أي عام ١٩٥٠، بدلا من اليوم. وما لم يحدث تغيير في استخدام العالم للموارد الطبيعية، فسيستمر الشروع في هذه الرحلة إما عن تضائل النمو ببطء حتى يتوقف تماما أو، وهو الأسوأ، إخفاق مروع عقب حدوث نقطة انقلاب بيئية أو إيكولوجية. فالاستمرارية البيئية ضرورة لاستيعاب نهوض العالم النامي.

وترتكز جميع الاقتصادات على أساس من الأصول المنظورة وغير المنظورة. وغالبا ما يمكن الحفاظ على النمو لبعض الوقت مع قصور الاستثمار والسماح بتناقض هذه الأصول أو على الأقل ثباتها، ولكن ذلك لا يمكن أن يستمر إلى الأبد. ونحن نتعلم حاليا أن رأس المال الطبيعي فئة فرعية مهمة من الأصول التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي. فإذا قل الاستثمار في رأس المال الطبيعي عن المستويات المطلوبة فلن يؤدي ذلك إلى خفض جودة النمو فحسب وإنما تقويضه في نهاية المطاف أو حتى دفعه إلى معدلات سالبة. ولذلك فإن الجهود الجارية لقياس رأس المال الطبيعي خطوة مهمة في التحرك باتجاه أنماط النمو القابل للاستمرار على الصعيد العالمي.

وثانيا، هناك المسائل المتعلقة بتوزيع الدخل. ففي الاقتصادات المتقدمة، تؤدي قوى التكنولوجيا والأسواق العالمية إلى خفض عدد متزايد من الوظائف أو حذفه عن طريق التنفيذ الآلي للأعمال، والاستغناء عن الوسطاء، والاستعانة بمصادر خارجية في سلاسل التوريد العالمية الأخذة في التغيير. ونظرا لأن هذا التغيير يحدث بسرعة كبيرة للغاية، فتتقر أسواق العمل إلى التوازن، ولا يوجد توافق جيد بين رأس المال البشري وجانب الطلب المتغير في الاقتصاد العالمي. ويمثل العودة بوتيرة متسارعة إلى منطقة التوازن أولوية عالية للنمو وعدالة التوزيع في كل مكان تقريبا. وحتى إذا حدث ذلك بوتيرة أسرع مما هو حادث الآن، فسيظل التفاوت قائما.

وفي الوقت الحالي، لا يوجد توافق آراء بشأن سبل التعامل مع مختلف أشكال التفاوت القائمة. ويعتقد البعض أنه ينبغي لنا أن نركز على الفقر ونترك للنتائج السوقية أن تحدد الباقي. ويشعر آخرون

(التمتة في صفحة ١٩)



## انعدام المساواة ينبغي للاقتصاد أن يخدم المجتمع

جوزيف ستيغليتز

**كانت** المعركة الرئيسية التي خاضها الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية معركة حول النظم الاقتصادية البديلة: فهل الرأسمالية أم الشيوعية هي الوسيلة الفضلى لتحقيق النمو والرخاء للجميع؟ ومع سقوط جدار برلين، انتهت تلك المعركة. إلا أن هناك معركة جديدة تطل برأسها: ما شكل الاقتصاد السوقي الأفضل أداءً؟

لفترة طويلة، بدا أن الرأسمالية الديمقراطية الأمريكية منتصرة. وقد دفعت الولايات المتحدة أفكار تحرير التشريعات والخصخصة وتحرير الاقتصادات في مختلف بلدان العالم، من خلال مجموعة من السياسات أصبح يطلق عليها توافق آراء واشنطن. ولكن جاءت بعد ذلك الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، وكانت الحكومات هي التي أنقذت السوق من تجاوزاته. وأخفقت محاولة الإقلال من دور الحكومات بشكل بئس، وأدت إلى اتخاذ الحكومات لإجراءات غير مسبوقة.

وفي أعقاب الأزمة، أخذ كثيرون ينظرون بإمعان أكبر إلى النظام الاقتصادي الأمريكي. فمع ركود الدخل الوسيط لأكثر من ربع قرن، أصبح من الواضح أن هذا النظام لا يحقق المنافع لمعظم المواطنين، حتى وإن كان مفيداً للغاية لمن هم على قمة الهرم. وحتى النظام

## يعزى التفاوت المرتفع والمتزايد في الولايات المتحدة إلى سياساتها.

السياسي الأمريكي دخل هو أيضاً دائرة الشك، ذلك أن انعدام المساواة الاقتصادية تُرجم إلى انعدام المساواة السياسية، وهو ما دلت عليه بوضوح شديد قدرة البنوك التي جلبت الأزمة على مقاومة الإصلاحات التي رأى معظم الاقتصاديين أنها ضرورية لمنع تكررها. فالديمقراطية ليست مجرد انتخابات تجرى على فترات منتظمة لا اختيار زعماء سياسيين، وبدا أن نتائج الديمقراطية في الولايات المتحدة تتسق مع مفهوم "دولار واحد، صوت واحد" بدرجة أكبر من اتساقها مع مفهوم "شخص واحد، صوت واحد".

ويقول الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي أن ارتفاع مستويات التفاوت يمثل الحالة الطبيعية للرأسمالية - فالأمور لم تكن مختلفة إلا خلال فترة وجيزة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للتضامن الذي أتت به الحرب. ويؤكد بيكيتي ما لاحظه آخرون: الزيادة الهائلة في درجة انعدام المساواة في كل من الدخل والثروة في الثلث الأخير من القرن والأهمية المتزايدة للثروة الموروثة. ويتنبأ بيكيتي بأن هذه الاتجاهات العامة ستستمر.

واعتماداً على هذا المستوى المرتفع والمتزايد من التفاوت ليس النتيجة الحتمية للرأسمالية ولا هو نتاج القوى الاقتصادية الجارفة. فهناك بلدان بمستويات تفاوت أدنى بكثير - وبنفس قوة النمو - يتمتع مواطنوها، لا سيما من هم في النصف الأسفل من الهرم، بوضع أفضل بكثير من نظرائهم في الولايات المتحدة. بل إن هناك

جوزيف ستيغليتز فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد في عام ٢٠٠١ وهو أستاذ بجامعة كولومبيا ومؤلف لكتاب صدر أخيراً بمشاركة بروس غرينولد، هو *Creating a Learning Society: A New Approach to Growth, Development, and Social Progress* (إنشاء مجتمع واع: منهج جديد للنمو والتنمية والتقدم الاجتماعي).

بلدانا تمكنت في السنوات الأخيرة من خفض التفاوت حتى بدرجة كبيرة، وأقصد بذلك البرازيل. ويعزى التفاوت المرتفع والمتزايد في الولايات المتحدة إلى سياساتها وديناميكية العمل السياسي فيها: وكل البلدان التي سارت على دربها - كالمملكة المتحدة مثلاً - تشهد حالياً نتائج مشابهة. ويعزى انعدام المساواة إلى الرأسمالية المصطنعة للبلد - بما يسودها من احتكار وتنافس محدود ومنافع تغدقها الحكومة على الشركات والأثرياء، وعمليات إنقاذ للبنوك، وأوجه قصور في حوكمة الشركات، وقوانين ضريبية تسمح للأثرياء بنقل أموالهم إلى ملاذات ضريبية في الخارج ودفع مبالغ أقل بكثير من حصتها العادلة من الضرائب.

وقد كان صندوق النقد الدولي محقاً في تشديده مؤخراً على الآثار السلبية لهذا التفاوت على الأداء الاقتصادي. وقد بينت في كتابي *The Price of Inequality* (ثمن انعدام المساواة) كيف يمكن أن نقوم، في نفس الوقت، بزيادة معدلات النمو والاستقرار وتحقيق قدر من المساواة - وخصوصاً في البلدان التي بلغ فيها انعدام المساواة المستويات البالغة السائدة في الولايات المتحدة. كما أن اقتصاديات انتشار الفوائد لا تصلح - وهو ما تظهره بوضوح البيانات الأمريكية. وينطبق ذلك بوجه خاص حين يكون جزء كبير جداً من التفاوت ناشئاً عن السعي لتحقيق الربح (قيام الأشخاص على قمة الهرم بتخصيص حصة متزايدة من دخل البلد لنفسها) وعن انعدام تكافؤ الفرص، بما يعني ضمناً أنه لن تتاح أبداً لمن هم في أسفل الهرم فرصة العيش وفقاً لإمكاناتهم.

إن الرأسمالية المزيفة التي ظهرت في الولايات المتحدة وبعض البلدان الأخرى هي النتيجة التي يمكن وتم التنبؤ بها لأي ديمقراطية تحيد عن مسارها وتسمح بترجمة انعدام المساواة الاقتصادية بسهولة إلى انعدام المساواة السياسية، في حلقة مفرغة تؤدي فيها الزيادة في شكل واحد من أشكال التفاوت إلى زيادة في الشكل الآخر. ولا يقتصر التحدي الرئيسي الذي يواجهه الاقتصاد العالمي في العقود القادمة على ترويض التجاوزات التي تحدث في اقتصاد السوق - على سبيل المثال، الحيلولة دون الإفراط في الإقدام على المخاطر، والإقراض الجائر، والتلاعب بالسوق الذي أظهرته المؤسسات المالية بجلاء شديد في السنوات الأخيرة. ويعني ذلك بالضرورة جعل

(التتمة في صفحة ١٩)

الانبعاثات إلى المستويات المرغوبة. وتدعو السياسة المثلى أيضا إلى تقديم إعانات لأنشطة البحث والتطوير المعنية بإيجاد سبل لخفض الانبعاثات.

إلا أن الاحترار العالمي مشكلة عالمية والانبعاثات تأتي من كل مكان، ولذلك يجب أن تكون الضرائب والإعانات عالمية. ويجب أن يعتبر كل بلد أن واجبه هو أن يهب لإنقاذ الموقف. إننا بحاجة إلى الدخول في تحالف عالمي نكافح فيه "جميعاً" هذه المشكلة العالمية بقلب واحد. وعلينا أن نخبر أنفسنا أننا بحاجة إلى التآزر في هذا العمل. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا، أيا كان ما يفعله الآخرون. لماذا؟ لأن الأرض هي وليدنا الجميل.

هناك إذن حقيقتان غير ساريتين. الأولى هي الاحترار العالمي نفسه. والثانية أننا لا نروي لأنفسنا حتى الآن القصص التي ترغمننا على مكافحته. ■

وكانت تلك العبارة صحيحة بلغة العلم، وصيغت بالطريقة المناسبة التي تعكس مقدار الشك لديه. ولكن لأغراض السياسة العامة، وبالنظر إلى الاحتمالية العالمية لحدوث احترار عالمي من صنع الإنسان، يفتر ذلك الحذر إلى الحكمة. فالوالدان لا يقيسان درجة حرارة الطفل لتقرير ما إذا كانت الغرفة أهدأ من اللازم؛ وبالمثل، بالنسبة للاحتار العالمي، نحتاج إلى قصة تدفعنا إلى القيام بما هو ضروري.

إننا نحتاج إلى خطاب لا لأنفسنا فحسب وإنما لحكوماتنا أيضا حتى تتوفر لها الشرعية والإرادة اللازمتان لاتخاذ إجراءات. ففهمنا لاقتصاديات الاحترار العالمي لا يقل عن فهمنا لأي مشكلة اقتصادية أخرى. وأفضل طريقة لمكافحته (ولكن ليس بدون مصروفات كبيرة) هو فرض ضريبة موحدة على انبعاثات الكربون؛ وينبغي أن تتصاعد تلك الضريبة إلى أن تنخفض

أما الحوكمة على المستوى فوق الوطني فهي في أفضل الأحوال عملا قيد الإنجاز. ولا يحتاج المرء إلى أكثر من نظرة على وضع الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو ليلمح التحديات المتصلة بتقريب الأطر التنظيمية والإدارة الاقتصادية الكلية من شبكة الاعتماد المتبادل المتزايد للاقتصاد العالمي أو أجزاء منه. وتتمثل القضايا الأساسية هنا في السيادة والهوية وتقرير المصير على أسس ديمقراطية.

وتشير التوقعات إلى أن أبناءنا وأحفادنا سيعيشون في اقتصاد عالمي أكبر وأكثر ترابطا بكثير، ويسوده قدر أكبر من عدالة التوزيع من حيث الكتلة والقوة الاقتصادية، والتجانس في مستويات الدخل ومراحل التطور والثقافات. وسيكون تعلم الطريقة التي تجعل هذه الرحلة تتسم بالاستمرارية والاستقرار والعدالة هو التحدي الاقتصادي العظيم الذي تواجهه جميع البلدان، سواء كانت اقتصاداتها متقدمة أو نامية، ومواطنوها. ■

والبنوك المركزية في أوضاع الأزمات، بتقديم مساهمات إيجابية في غاية الأهمية. وأسهمت المؤسسات المالية الدولية بالكثير لخفض معدلات الفقر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصادات الصاعدة، وأبدت مرونة فيما يتعلق بالسياسة في ضوء الفهم الأوضح لسلوك الاقتصاد العالمي والنظم المالية العالمية. إلا أن إصلاح الحوكمة في هذه المؤسسات متأخر عن الحجم النسبي والنفوذ المتغيرين للاقتصادات الصاعدة الكبرى. ويؤدي ذلك إلى تفويض المصادقية والحجية ومن ثم القدرة على تنسيق السياسات. وثانيا، تهمل الكيانات الوطنية الرئيسية المعنية بوضع السياسات معظم التدايعات التي تحدث، خصوصا في مجال التمويل والسياسة النقدية، نظرا لأن ولاياتها تنص على التركيز على الشأن المحلي. ويبدو أن صانعي السياسات معنيون بوضع القواعد التنظيمية للمراكز المالية في شبكات فردية دون أن يولوا اعتبارا لما يترتب على تلك القرارات من آثار أوسع نطاقا أو دوائر الآثار المرتدة السلبية.

بالعولمة أو بإنشاء اليورو - انخفاضات كبيرة في الأجور أو المنافع العامة لقطاعات عريضة من المجتمع، فإن علينا أن نسأل ما إذا كنا خلطنا الغايات بالوسائل.

أما التحدي الرئيسي الذي نواجهه في حياتنا السياسية العالمية فهو ضمان أن تمثل العمليات الديمقراطية فعلا مصالح المواطن العادي. ولن يكون من السهل كسر قوة المال في السياسة. ولكننا إن لم نفعل ذلك، فسنواجه إحباطات في كل من اقتصاداتنا وديمقراطياتنا. ■

الأسواق تعمل بالطريقة التي يفترض أن تعمل بها الأسواق - حيث تدفع المنافسة القوية الابتكار الذي يرفع مستويات المعيشة، وليس الابتكار الذي يركز على كيفية تخصيص حصة أكبر من دخل البلد لفئة بعينها والالتفاف حول القواعد التنظيمية التي تهدف إلى ضمان جودة الأداء الاقتصادي. وهو يعني ضمان ألا يحدث نمو اقتصادي قوي فحسب وإنما اقترانه أيضا برخاء يتقاسمه الجميع. كما يعني كفاءة أن يكون الاقتصاد خادما للمجتمع، وليس العكس. أما عندما تترتب على "أوجه التقدم الاقتصادي؟ - سواء المتصلة

# الجيل القادم

٢٥ من الخبراء الاقتصاديين دون سن ٤٥ يشكلون طريقة تفكيرنا بشأن الاقتصاد العالمي

**لقد** طلبنا منكم، قراءنا الأعزاء، ومن نخبة من الخبراء الاقتصاديين والمحريين في الصحف الدولية موافقاتنا بأسماء الخبراء الاقتصاديين دون سن الخامسة والأربعين ممن سيكون لهم التأثير الأكبر في العقود القادمة على فهمنا للاقتصاد العالمي. وجمعت الباحثة بمجلة التمويل والتنمية كارمن رولينز المعلومات من عشرات المصادر لإعداد هذه القائمة - غير الشاملة بأي حال - من الاقتصاديين الذين سنتتبع إنجازاتهم عن كتب.

**جيتا جوبيناث،** ٤٢ عاماً، أمريكية وهندية الجنسية، وتعمل في جامعة هارفارد وتدرس الاقتصاد الكلي الدولي والتجارة الدولية مع التركيز على الدين السيادي، واستجابة الأسعار الدولية للتحركات في أسعار الصرف والتحويلات السريعة في القيمة النسبية للعملة في العالم.



**إستر دوفلو،** ٤٢ عاماً، فرنسية وأمريكية الجنسية، وتعمل في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ومعهد عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر وتركز على قضايا الاقتصاد الجزئي في الاقتصادات النامية، بما في ذلك سلوك الأسر والتعليم والحصول على التمويل والصحة وتقييم السياسات.

**أوليج إيتزخوكي،** ٣١ عاماً، روسي الجنسية، ويعمل في جامعة برينستون ويختص في الاقتصاد الكلي والاقتصاد الدولي مع التركيز على العولمة وعدم المساواة ونتائج سوق العمل والأسعار النسبية الدولية وأسعار الصرف وسياسة الاقتصاد الكلي في الاقتصادات المفتوحة.



**باراج باتاك،** ٣٤ عاماً، أمريكي الجنسية، ويعمل في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وشارك في تطبيق المناهج الهندسية على الاقتصاد الجزئي. وتركز بحوثه على تصميم الأسواق والتعليم والاقتصاد الحضري.

**نيكولاس بلوم،** ٤١ عاماً، بريطاني الجنسية، ويعمل في جامعة ستانفورد، ويستخدم البحث الكمي لقياس وتفسير ممارسات الإدارة عبر الشركات والبلدان. ويبحث أيضاً أسباب عدم اليقين وانعكاساته ويدرس مجال الابتكار وتكنولوجيا المعلومات.

**توماس بيكيتي،** ٤٣ عاماً، فرنسي الجنسية، ويعمل في كلية الاقتصاد في باريس وكلية الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية، وهو معروف ببحوثه مع إيمانويل سايز عن توزيع الدخل والثروة. ويدعي في أشهر كتبه وعنوانه *Capital in the Twenty First Century* أن عدم المساواة على المستوى العالمي سيزداد لأن العائد على رؤوس الأموال في الاقتصادات المتقدمة أعلى من معدل النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الثروة.



**ميليسا دبلي،** ٣١ عاماً، أمريكية الجنسية، وتعمل في جامعة هارفارد وتبحث مجالي الفقر وانعدام الأمن من خلال العلاقة بين مؤسسات الدولة والمؤسسات غير التابعة للدولة والتنمية الاقتصادية، وتدرس كيف تنعكس الإصلاحات مثل قمع الحكومة للعنف الناتج عن المخدرات على النتائج الاقتصادية.



**هيلين ري،** ٤٤ عاماً، فرنسية الجنسية، وتعمل في كلية لندن لإدارة الأعمال وتركز على محددات وانعكاسات التجارة الخارجية والاختلالات المالية ونظرية الأزمات المالية وتنظيم النظام النقدي الدولي.

**زافيه جابيه،** ٤٣ عاماً، فرنسي الجنسية، ويعمل في جامعة نيويورك، وتتناول بحوثه الاقتصاد السلوكي والتمويل والاقتصاد الكلي، بما في ذلك مستويات تعويضات المسؤولين التنفيذيين وتسعير الأصول.

**ماثيو جنتزكو،** ٣٩ عاماً، أمريكي الجنسية، ويعمل في جامعة شيكاغو، ويطبق الأساليب التجريبية الاقتصادية الجزئية على اقتصاديات وسائل الإعلام، بما في ذلك القوى الاقتصادية المحركة لاستحداث منتجات الإعلام ووسائل الإعلام والبيئة الرقمية، وانعكاسات وسائل الإعلام على التعليم والعمل المدني.



**إيمانويل سايز،** ٤١ عاماً، فرنسي وأمريكي الجنسية، ويعمل في جامعة كاليفورنيا بيركلي وهو معروف باستخدام المناهج النظرية والتجريبية في بحث عدم المساواة في الدخل والسياسة الضريبية.



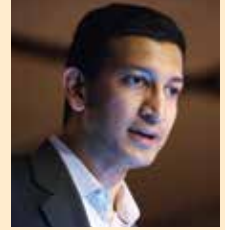
**جوناثان ليفين،** ٤١ عاماً، أمريكي الجنسية، ويعمل في جامعة ستانفورد وهو خبير في مجال التنظيم الصناعي ونظرية الاقتصاد الجزئي، وخاصة علم اقتصاد العقود والتنظيم وتصميم الأسواق.



**أميت سيرو،** ٤٠ عاماً، هندي الجنسية، ويعمل في جامعة شيكاغو، ويقوم ببحث الوساطة المالية والتنظيم فضلاً على القضايا ذات الصلة بتمويل الشركات، بما في ذلك تخصيص الموارد في الشركات وفيما بينها والحوافز في المنظمات.

**راج شيتي،** ٣٥ عاماً، هندي

وأمركي الجنسية، ويعمل في جامعة هارفارد وحصل على شهادة الدكتوراه وعمره ٢٣ سنة. وهو يجمع بين الأدلة التجريبية والنظرية الاقتصادية لبحث كيفية تحسين قرارات السياسات العامة الحكومية في مجالات مثل السياسة الضريبية وتأمينات البطالة والتعليم وتكافؤ الفرص.



**عاطف ميان،** ٣٩ عاماً، باكستاني وأمريكي الجنسية، ويعمل في جامعة برينستون ويدرس الروابط بين التمويل والاقتصاد الكلي. واشترك في تأليف الكتاب الذي حظي باستحسان النقاد "House of Debt" والذي يستند إلى بيانات جديدة قوية لوصف كيف أدى الدين إلى تعجيل الركود الكبير وكيف يواصل تهديد الاقتصاد العالمي.

**إيمي ناكامورا،** ٣٣ عاماً، كندية وأمريكية الجنسية، وتعمل في جامعة كولومبيا وهي خبيرة في مجال الاقتصاد الكلي وتشتمل مجالات بحثها على السياسات النقدية وسياسة المالية العامة ودورات الأعمال والتمويل وأسعار الصرف وقياس الاقتصاد الكلي.

**ناثان نون،** ٤٠ عاماً، كندي الجنسية، ويعمل في جامعة هارفارد ويركز بحوثه على التاريخ الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاقتصاد السياسي والتجارة الدولية. ومن المجالات ذات الاهتمام الخاص هي الانعكاسات طويلة الأجل للأحداث التاريخية مثل تجارة الرقيق والحكم الاستعماري على التنمية الاقتصادية.

**جستن ولغرز،** ٤١ عاماً، أسترالي

وأمركي الجنسية، ويعمل في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي والاقتصاد الكلي وفي جامعة ميتشيجان (في إجازة) ويدرس اقتصاديات العمالة، والاقتصاد الكلي، والاقتصاد السياسي، والقانون والاقتصاد، والسياسة الاجتماعية، والاقتصاد السلوكي. وبالإضافة إلى بحوثه، فهو صاحب عمود في صحيفة نيويورك تايمز.



**أمير صوفي،** ٣٧ عاماً، أمريكي الجنسية، ويعمل في جامعة شيكاغو، واشترك في تأليف كتاب "House of Debt" وهو يدرس الصلات بين التمويل والاقتصاد الكلي، بما في ذلك انعكاسات أسعار المنازل على الإنفاق وانعكاسات تمويل الشركات على الاستثمار.

**إيمانويل فارهي،** ٣٥ عاماً، فرنسي الجنسية، ويعمل في جامعة هارفارد، وهو خبير في الاقتصاد الكلي ويركز على الاقتصاد النقدي والاقتصاد الدولي والتمويل والمالية العامة، بما في ذلك البحوث المتعلقة باختلالات العالمية والسياسات النقدية وسياسة المالية العامة والضرائب.

**رولاند فرايز،** ٣٧ عاماً، أمريكي الجنسية، ويعمل في جامعة هارفارد ويركز على الاقتصاد الاجتماعي والسياسي في بحث المسائل المتعلقة بالعرق وعدم المساواة في الولايات المتحدة. وتتناول بحوثه التفاوت الاقتصادي من خلال وضع نظرية اقتصادية جديدة وتنفيذ تجارب عشوائية.

**كريستين فورين،** ٤٤ عاماً، أمريكية الجنسية، وتعمل في بنك إنجلترا ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وتقلدت مناصب في كل من المجال الأكاديمي ومجال السياسات الاقتصادية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، حيث تطبق بحوثها على مسائل السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتمويل على المستوى الدولي.

**توماس فيليبون،** ٤٠ عاماً، فرنسي الجنسية، ويعمل في جامعة نيويورك، ويدرس التفاعلات بين التمويل والاقتصاد الكلي مثل علاوات المخاطر واستثمارات الشركات والأزمة المالية والمخاطر النظامية وتطور الوساطة المالية.

**إيمي فينكيلشتاين،** ٤٠ عاماً،

أمريكية الجنسية، وتعمل في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وتبحث انعكاسات السياسة العامة على نظم الرعاية الصحية وتدخلات الحكومة في أسواق التأمين الصحي وإخفاقات السوق.



**إيفان ويرنج،** ٤٠ عاماً، أرجنتيني الجنسية، ويعمل في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وهو خبير في مجال الاقتصاد الكلي ويعمل على تحسين سياسات الضرائب وتأمينات البطالة باستخدام نماذج اقتصادية نظرية. ويدرس أمثال النظم الضريبية فضلاً على الاستقرار الاقتصادي والسياسات النقدية، بما في ذلك السياسات الاحترازية الكلية.

من في رأيك ينبغي إضافته إلى هذه القائمة؟ برجاء الاتصال بنا وإبلاغنا، ويمكنك أن توجه إلينا رسالة أو الأفضل من ذلك أن تدخل على صفحة مجلة التمويل والتنمية في موقع فيسبوك لتقديم اقتراحات والمشاركة في المناقشات. ■

# تشكيل العولمة

مارتن وولف

تنفيذ العولمة  
بحكمة يمكن أن  
يؤدي إلى سلام  
ورخاء لا مثيل  
لهما، وتنفيذها  
بشكل غير جيد  
قد يؤدي إلى  
كوارث

**العولمة** هي القصة الكبيرة في عصرنا هذا. فهي لا تشكل الاقتصادات فحسب، بل تشكل أيضا المجتمعات والنظم السياسية والعلاقات الدولية. ويرى كثير من الناس، للأفضل أو للأسوأ، أن العولمة قوة لا يمكن إيقافها. غير أن التاريخ يشير إلى أنها ليست كذلك. فلا يمكن أن نفترض أن العولمة ستستمر ولا أنها ستكون مرغوبة من جميع الجوانب. ولكن علينا أن نفترض شيئا واحدا وهو أننا جميعا نشارك في تشكيلها. وإذا نفذت العولمة بحكمة يمكن أن يكون هذا القرن عصرا لا مثيل له من حيث السلام والشراكة والرخاء. أما تنفيذها بشكل غير جيد فقد يقودها إلى انهيار تام شأنها شأن العولمة التي بدأت قبل الحرب العالمية الأولى وامتدت بين عامي ١٩١٤ و١٩٤٥.

والعولمة هي تكامل النشاط الاقتصادي عبر الحدود. وتصاحبها أشكال أخرى من التكامل وأهمها انتشار الناس والأفكار. وتشكل العولمة

نتيجة ثلاث قوات تتفاعل مع بعضها البعض وهي التكنولوجيا والمؤسسات والسياسات. وعلى مر معظم فترات التاريخ كانت الابتكارات التكنولوجية والفكرية هي القوة المحركة للعولمة. فقد أدت إلى خفض تكاليف النقل والاتصالات وزيادة فرص التبادل الاقتصادي المربح على مسافات أطول. وسيتم استغلال هذه الفرص على المدى الطويل.

وحتى قبل الثروة الصناعية، فإن قدرة البشر على الملاحة في البحار بالسفن أدت إلى تسهيل ميلاد إمبراطوريات عالمية، وحركة الأشخاص عبر المحيطات، وتوسع في التجارة العالمية. ولكن تسارعت التكنولوجيا بعد الثروة الصناعية وخلقت فرصا جديدة.

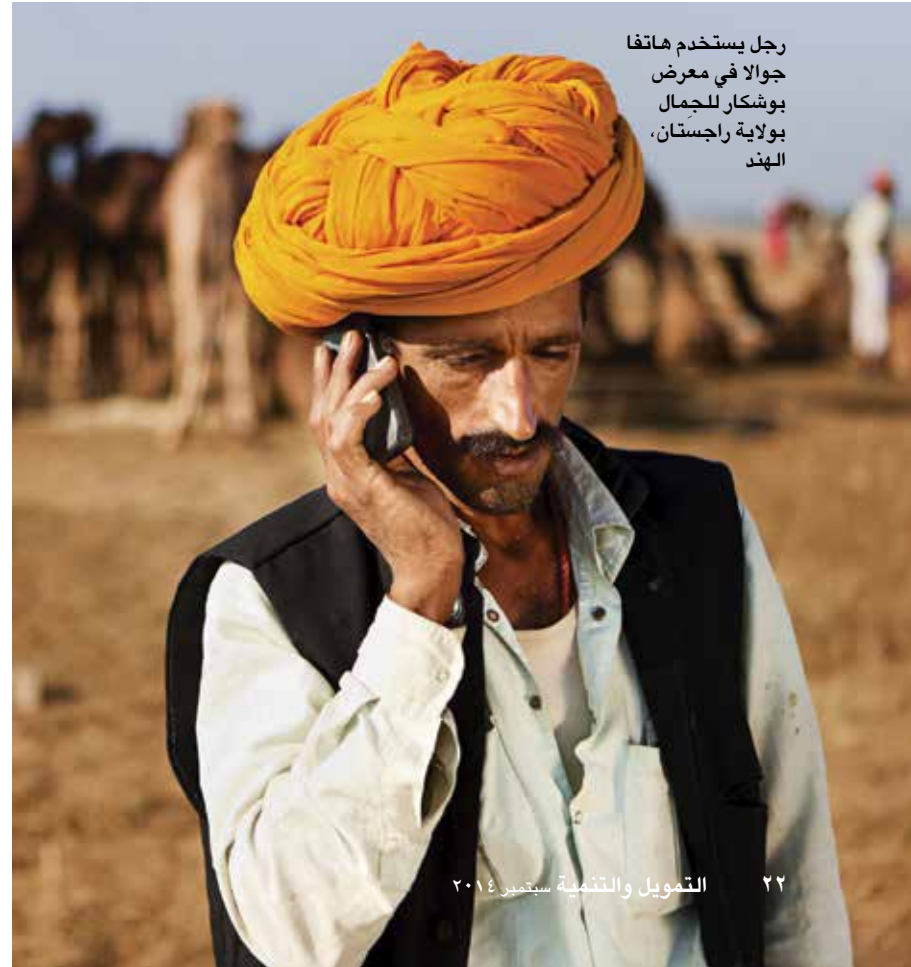
وكانت القاطرات العاملة بالبخار والبواخر والتلغراف هي محركات العولمة في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وما يقود عولمة عصرنا هذا هي سفن الحاويات والطائرات النفاثة والإنترنت والهاتف المتنقل.

ويعد تكامل الاتصالات والحوسبة هو الثورة التكنولوجية لعصرنا. وبحلول عام ٢٠١٤، كان هناك ٩٦ مشتركا في خدمة الهواتف المتنقلة و٤٠ مستخدما للإنترنت من بين كل ١٠٠ نسمة. ولم تكن هذه الأرقام كبيرة منذ عشرين عاما. وأصبحت المعلومات رقمية بشكل متزايد وأصبح العالم أكثر ترابطا. وهذا تحول عظيم.

وتعتبر المؤسسات مهمة أيضا. وفي الماضي، كانت الإمبراطوريات تسهل التجارة عبر مسافات طويلة. ويصدق ذلك قبل الأوقات المعاصرة ويصدق أكثر على فترة الإمبراطوريات البحرية الأوروبية من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين. واليوم، فإن المؤسسات التي تسهل التجارة لمسافات طويلة هي المعاهدات والمنظمات المتعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والنادي الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي.

وتعتبر المؤسسات شبه العامة والخاصة تماما مهمة أيضا. ومن الأمثلة على ذلك الشركات التجارية الحكومية، وخاصة شركة شرق الهند البريطانية ثم بعد ذلك الشركة المساهمة المشتركة ذات المسؤولية المحدودة منذ بداية القرن التاسع عشر. والأسواق المنظمة لا تقل أهمية، ولا سيما الأسواق المالية التي تطورت من بدايات بسيطة إلى شبكات عاملة على مدار الساعة حول العالم حاليا.

رجل يستخدم هاتفنا  
جوالا في معرض  
بوشكار للجمال  
بولاية راجستان،  
الهند





وتضخم حجم التجارة التي تشارك فيها الاقتصادات الصاعدة كما ينبغي. وفي عام ١٩٩٠، كانت ٦٠٪ من التجارة في السلع تتم بين الاقتصادات مرتفعة الدخل، و٣٤٪ منها كانت بين الاقتصادات مرتفعة الدخل واقتصادات الأسواق الصاعدة، وكانت مجرد ٦٪ منها تتم فيما بين اقتصادات الأسواق الصاعدة. وبحلول عام ٢٠١٢، بلغت هذه النسب ٣١٪ و٤٥٪ و٢٤٪ على التوالي.

## يتاجر الأشخاص مع مواطني بلدانهم أكثر من تجارتهم مع الأجانب.

وتعد الشركات العالمية أطرافا أساسية في هذه العملية. ويدل على ذلك، ضمن جملة أمور، نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يؤدي إلى ملكية الشركات عبر الحدود. وفي عام ١٩٨٠، كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يكاد لا يذكر. ولكن الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم لم يعد مجرد تدفق كبير بل ومستقر أيضا (٣,٢٪ من الناتج العالمي في المتوسط بين ٢٠٠٥ و٢٠١٢). وقد ثبت أنه مفيد من ثلاثة جوانب، كمصدر لنقل المعرفة، وكمركبة لتعزيز التكامل الاقتصادي عبر الحدود، وكمصدر مستقر للتمويل.

وكانت مجالات التمويل الأخرى أقل استقرارا بكثير. ووصلت التدفقات المالية الكلية عبر الحدود إلى ذروتها عند ٢١٪ من الناتج العالمي في عام ٢٠٠٧ قبل تراجعها الكبير إلى ٤٪ في عام ٢٠٠٨ وإلى ٣٪ في عام ٢٠٠٩. وأعقب ذلك حدوث انتعاش متواضع. ولكن الإقراض عبر الحدود وإصدار السندات وتدفقات محفظة الأسهم لم تتعاف إلى مستويات ما قبل الأزمة حتى بحلول عام ٢٠١٢. وكان الإقراض عبر الحدود وخاصة من البنوك متقلبا للغاية كما هو معتاد في الأزمات (راجع الرسم البياني ٢).

وبينما زادت التجارة والتمويل والاتصال بشكل سريع، لا يصدق ذلك بنفس القدر على حركة الأشخاص. وعلى الرغم من زيادة عدد المسافرين الدوليين والطلاب الأجانب زيادة كبيرة، فقد زاد عدد المهاجرين بنفس معدل زيادة عدد سكان العالم بالرغم من الفجوات الكبيرة جدا في الأجور الحقيقية. وإلى حد ما، فإن التجارة وتدفقات رؤوس الأموال بديلان لحركة الأشخاص. غير أنه لا تزال هناك ضغوط كبيرة على حركة الأشخاص من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية وخاصة عبر نهر ريو غراندي والبحر الأبيض المتوسط. وبالتالي فإن العولمة تعني زيادة النشاط الاقتصادي عبر الحدود. ولكن المسألة أكثر تعقيدا عندما يتعلق الأمر بالرءاء.

وبينما تحرك سهم التكنولوجيا في اتجاه واحد — نحو الفرص والتكامل الاقتصادي — لم تقم المؤسسات بذلك. وقد ظهرت الإمبراطوريات واختفت. وعندما اختفت الإمبراطوريات الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، ابتعدت معظم البلدان المستقلة حديثا عن التجارة العالمية، مشيرة إلى أن هذه التجارة تتسم بالاستغلالية. ويذكرنا ذلك بالمحرك الثالث، وهو السياسات. وقد كان تحول البلدان النامية المستقلة حديثا نحو الاكتفاء الذاتي تحولا في السياسات. وكان أهم تحول على الإطلاق الانهيار العالمي للعولمة الذي أعقب الحربين العالميتين والكساد الكبير. وتفكك بعد ذلك النظام النقدي وأصبحت التجارة أكثر تعقيدا.

وبعد الحرب العالمية الثانية انتشر تحرير محدود، أساسا في التجارة والحساب الجاري، عبر الاقتصادات مرتفعة الدخل تحت رعاية الولايات المتحدة. ثم انتشر في أواخر السبعينات وفي الثمانينات والتسعينات تحرير السوق المحلية وفتح التجارة الدولية وتخفيف ضوابط سعر الصرف في جميع أنحاء العالم.

ومن الخطوات الحاسمة في هذه الرحلة هي اعتماد الصين لسياسة "الإصلاح والانفتاح" في أواخر السبعينات تحت قيادة دنج زياو بنج؛ وانتخاب مارجريت تاتشر كرئيسة وزراء بريطانيا في عام ١٩٧٩ ورونالد ريغان كرئيس للولايات المتحدة في عام ١٩٨٠؛ وإطلاق الاتحاد الأوروبي لبرنامج "السوق الواحدة" في عام ١٩٨٥؛ وجولة أوروغواي من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي بدأت في عام ١٩٨٦ وانتهت بعد ذلك بثماني سنوات؛ وانهيار الإمبراطورية السوفيتية بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩١؛ وانفتاح الهند بعد أزمة النقد الأجنبي التي شهدتها في عام ١٩٩١؛ وقرار عام ١٩٩٢ بإطلاق الاتحاد النقدي الأوروبي؛ وإنشاء منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥؛ وانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١.

## اعتناق مفهوم السوق

ارتكزت هذه التغييرات على رفض للتخطيط المركزي والاكتفاء الذاتي واعتناق لمفاهيم السوق والمنافسة والانفتاح. وهذه ليست إمبراطورية عالمية. ولأول مرة في التاريخ، أصبح هناك اقتصاد عالمي متكامل يربط أنشطة تنفذ في عدد كبير من الدول المستقلة بهدف مشترك ألا وهو تحقيق الرءاء.

وقد عمل هذا النظام وإن لم يكن بطريقة مثالية. ووفقا لمعهد ماكينزي العالمي (٢٠١٤)، زادت تدفقات السلع والخدمات والأموال من ٢٤٪ من الناتج العالمي في عام ١٩٨٠ إلى ذروة نسبتها ٥٢٪ في عام ٢٠٠٧ قبل الركود الكبير مباشرة. وبين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٢، ارتفعت نسبة التجارة في السلع إلى الناتج العالمي من ١٦٪ إلى ٢٤٪.

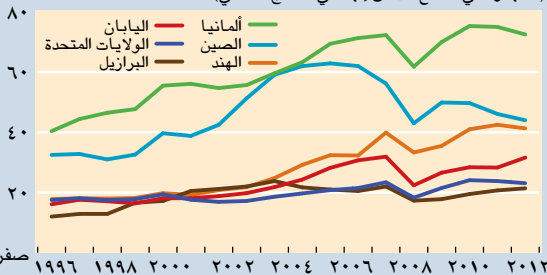
وأصبحت جميع الاقتصادات تقريبا أكثر انفتاحا للتجارة. وارتفعت نسبة التجارة في السلع (الصادرات زائدا الواردات) إلى إجمالي الناتج المحلي في الصين من مستويات لا تذكر في السبعينات إلى ٢٣٪ في عام ١٩٩٦ و٦٣٪ في عام ٢٠٠٦. قبل أن تتراجع خلال الأزمة المالية. وارتفعت نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي في الهند من ١٨٪ في عام ١٩٩٦ إلى ٤٠٪ في عام ٢٠٠٨ (راجع الرسم البياني ١).

ويتمثل المحرك المهم لتوسع التجارة في توافر عمال بتكلفة منخفضة في الاقتصادات الصاعدة. وقبل الحرب العالمية الأولى، تمثلت الفرصة الكبيرة في إدماج الأراضي غير المستصلحة في الإنتاج من أجل السوق العالمية، وخاصة في الأمريكتين. وتتمثل أكبر فرصة هذه المرة في إدراج مليارات الأشخاص الذين كانوا منعزلين من قبل كعمال ثم مستهلكين ومدخرين.

الرسم البياني ١

### الانفتاح

حتى الركود العالمي في عام ٢٠٠٨، كانت الاقتصادات الكبيرة في العالم منفتحة بشكل متزايد للتجارة (التجارة في السلع، % من إجمالي الناتج المحلي)



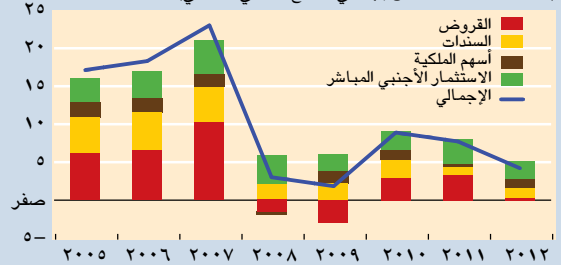
المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٤). ملحوظة: التجارة في السلع تشمل جميع صادرات البلد و وارداته.

الرسم البياني ٢

### تقلب التمويل

باستثناء الاستثمار الأجنبي المباشر، كان التمويل عبر الحدود غير مستقر للغاية في السنوات السابقة للأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ وبعدها

(التدفقات المالية، % من إجمالي الناتج المحلي العالمي)



المصدر: معهد ماكينزي العالمي (٢٠١٤).

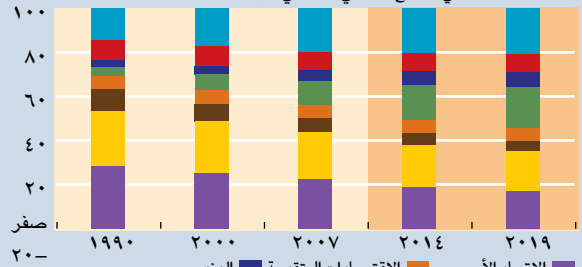
ملحوظة: الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل الملكية الأجنبية في الشركات.

الرسم البياني ٣

### تحول القوة

تستأثر الاقتصادات المتقدمة، بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بنسبة متقلصة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، في حين تتزايد حصص الصين والهند.

(النسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، %)



المصدر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي، إبريل ٢٠١٤.

ملحوظة: بيانات عامي ٢٠١٤ و٢٠١٩ هي تنبؤات. ويقاس إجمالي الناتج المحلي بتبادل القوى الشرائية، وهو سعر تحويل العملة الذي يؤدي إلى شراء نفس الكمية من السلع والخدمات في كل بلد.

٢٠١٩. وهذا أداء استثنائي بكل المقاييس. وقد أصبحت الصين من البلدان متوسطة الدخل وسيكون نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين أعلى من نظيره في البرازيل بحلول عام ٢٠١٩ بتبادل القوى الشرائية. وسجلت الهند أيضا درجة من التقارب وإن كانت أكثر تواضعا. وحققت إندونيسيا وتركيا نتائج طيبة كذلك. ولكن من المتوقع أن تكون البرازيل والمكسيك أكثر فقرا بالنسبة إلى الولايات المتحدة في عام ٢٠١٩ مقارنة بالوضع الذي كان سائدا في عام ١٩٨٠. ويبدو أن اغتنام الفرص التي تتيحها العولمة ليس بالسهل.

### انخفاض في الفقر الجماعي

جاء عصر العولمة بانخفاض ضخم على مستوى الفقر الجماعي، ويعزى ذلك مرة أخرى إلى حد كبير إلى الصين. وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ، انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم (بتبادل القوى الشرائية) بشكل مدهش من ٧٧٪ في عام ١٩٨١ إلى ١٤٪ في عام ٢٠٠٨ (البنك الدولي، ٢٠١٤). وفي جنوب آسيا، انخفضت نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المدقع من ٦١٪ في عام ١٩٨١ إلى ٣٦٪ في عام ٢٠٠٨. ولكن في إفريقيا جنوب الصحراء، بلغت نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع ٥١٪ في عام ١٩٨١ وظلت عند ٤٩٪ في عام ٢٠٠٨. وأخيرا ارتبطت العولمة بتحويلات معقدة في توزيع الدخل عبر البلدان ودخلها. وتشير دراسة (Branko Milanovic 2012) للبنك الدولي إلى أن درجة عدم المساواة بين الأفراد عبر العالم ظلت ثابتة إلى حد ما في عصر العولمة، وزاد عدم المساواة داخل معظم البلدان مما عوض نجاح بعض الاقتصادات الصاعدة الكبيرة في رفع متوسط دخولها مقارنة بالدخل في البلدان الغنية. وتشير الدراسة أيضا إلى أن أصحاب أعلى ٥٪ من توزيع الدخل العالمي تمتعوا بزيادات كبيرة في الدخل الحقيقي في حين تمتع أصحاب أعلى ١٪ بزيادات كبيرة جدا وذلك في الفترة بين عامي ١٩٨٨ و٢٠٠٨. وحقق الأشخاص الذي يقعون في المئين ١٠ إلى المئين ٧٠ من أسفل زيادة طيبة أيضا.

غير أن هناك مجموعتين حققنا نتائج سيئة نسبيا، وهما أدنى ١٠٪، أي أفقر فقراء العالم، والذين يقعون في المئين ٧٠ إلى المئين ٩٥ من أسفل ويمثلون فئات الدخل المتوسط في البلدان مرتفعة الدخل. وبالتالي، فإن الارتفاع المفيد عالميا في الدخل الحقيقية ارتبط بزيادة عدم المساواة في العديد من البلدان مرتفعة الدخل. وتفسيرات ذلك معقدة، ولكن من المؤكد أن العولمة كانت من بينها. ولكن ما الذي يمكن أن يلوح في الأفق؟

ستواصل التكنولوجيا دفع التكامل. وقريبا، من المرجح امتلاك كل من الأشخاص البالغين تقريبا والعديد من الأطفال لجهاز متنقل ذكي يوفر إمكانية الوصول الفوري إلى كافة المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت. وستجعل التكنولوجيا نقل جميع الأشياء التي يمكن تحويلها إلى شكل رقمي مثل المعلومات والمعاملات المالية والترفيه وأكثر من ذلك بكثير بدون تكاليف تقريبا. ومن المؤكد حدوث زيادة هائلة في مجال تبادل المعلومات.

وبينما تحقق بعض مجالات التكنولوجيا قفزات، فهناك مجالات أخرى لا تؤدي فيها التكنولوجيا إلى انخفاضات بنفس القدر في التكاليف مثل نقل السلع والأشخاص. ويشير ذلك إلى أن التقدم التكنولوجي سيفتح فرصا أكبر بكثير لتجارة الأفكار والمعلومات عن السلع أو الأشخاص.

وهناك شكوك أكبر حول مستقبل المؤسسات والسياسات. وربما يكون أوضح مثال على إخفاق المؤسسات والسياسات هو تحرير وعولمة التمويل. فقد حدث ١٤٧ أزمة مصرفية في الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١١ (دراسة Laeven and Valencia 2012) وكان

وأدى عصر العولمة إلى تحولات سريعة في مواقع النشاط الاقتصادي. ففي عام ١٩٩٠، كانت نسبة ناتج الاقتصادات مرتفعة الدخل إلى الناتج العالمي بتبادل القوى الشرائية (سعر تحويل العملة الذي يؤدي إلى شراء نفس الكمية من السلع والخدمات في كل بلد) قدرها ٧٠٪. يسهم الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٨٪ منها والولايات المتحدة بنسبة ٢٥٪. وبحلول عام ٢٠١٩، سينخفض هذا المجموع إلى ٤٦٪ وفقا لصندوق النقد الدولي.

وعلى مدار الفترة نفسها، من المتوقع أن ترتفع نسبة الصين من ٤٪ إلى ١٨٪ والهند من ٣٪ إلى ٧٪. والنمو السريع لأكثر اقتصادات الأسواق الصاعدة نجاحا، والذي تسبب في هذا التحول، لم يكن ليحدث بدون الوصول إلى التجارة والمعرفة اللتين توفرهما العولمة (راجع الرسم البياني ٣).

وحدثت درجة من التقارب أيضا في مستويات المعيشة (راجع الرسم البياني ٤). ومن المتوقع أن يزيد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين مقارنة بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة من ٢٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٢٤٪ في عام

لبعضها انعكاسات عالمية وخاصة الأزمة الآسيوية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ والركود الكبير في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والأزمة اللاحقة في منطقة اليورو. وكان لهذه الصدمات تكاليف اقتصادية ومالية ضخمة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لجعل النظام المالي أكثر قوة والتنظيم والإشراف أكثر فعالية، فإن النجاح لا يزال غير مؤكد.

## العملات المعومة

يرتبط النظام النقدي ارتباطا وثيقا بالفوضى المالية. ومنذ عام ١٩٧١، كان النظام العالمي يعمل وفقا لنظام تعويم العملات الذي يهيمن عليه الدولار الأمريكي. وثبت أن هذا النظام قابل للتنفيذ. ولكنه كان غير مستقر إلى حد ما أيضا. ويشتكى العديد من أنه سمح للولايات المتحدة باعتماد سياسات تتسبب في تحولات لا يمكن التنبؤ بها ولا إدارتها في التدفقات الرأسمالية إلى ومن الأطراف الخارجية التي ليس بوسعها أن تفعل شيئا. وعلى الرغم من ذلك، من المرجح أن يستمر نظام الدولار المعوم المكروه لأنه لا توجد أي عملة أخرى ولا ترتيب عالمي آخر يمكن أن يحظى بتوافق الآراء المطلوب من الجميع، على الأقل ليس في المستقبل القريب.

وكانت السياسات التجارية قوية نسبيا، مع احتواء التراجع إلى الحمائية بشكل ملحوظ في الاقتصادات مرتفعة الدخل. غير أن محاولات إكمال جولة الدوحة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فشلت في الأساس وأصبح مستقبل خطط الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف الطموحة (والمثيرة للجدل) غير مؤكد. وربما تكون فترة التحرير الكبير في التجارة قد انتهت. ويمكن أن يكون نمو التجارة العالمية في السلع قد تباطأ للأبد.

وتسعى بعض الحكومات إلى السيطرة على الإنترنت. ولكن من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى وقف تدفق النشاط التجاري، على الرغم من أنه يمكن أن يحد من قدرة المواطنين للوصول إلى آراء غير مرغوبة سياسيا. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن تزيد القيود المفروضة على حركة الأشخاص بدلا من أن تنخفض في السنوات القادمة.

وفي حين أصبحت الاقتصادات أكثر ترابطا، تواصل الحكومات توفير الأمن وتنفيذ القوانين وتنظيم التجارة وإدارة النقود. وفي الأماكن التي تتدفق فيها التجارة بحرية، هناك أكثر من ولاية تتأثر بذلك ويجب أن يوافق الجميع بحكم الواقع على الأطر القانونية والتنظيمية التي تحدث فيها المعاملات.

وهذا التعارض بين البُعدين الاقتصادي والسياسي من عالمنا الذي تسوده العولمة يمثل مصدرا لعدم إمكانية التنبؤ. وكلما زادت التدفقات التجارية كلما زادت حاجة الدول إلى الاتفاق على التنسيق العميق بين مؤسساتها وسياساتها مثلما يتضح ذلك في الاتحاد الأوروبي. ويمكن أن يؤدي هذا التكامل أيضا إلى توترات مثلما أوضحت ذلك أزمة منطقة اليورو. وبالنسبة للعديد من البلدان اليوم، فلا يمكن تصور نفس الدرجة من التكامل.

ولهذه الأسباب، من المؤكد أن تظل العولمة محدودة إلى حد ما. ويتاجر الأشخاص مع مواطني بلدانهم أكثر من تجارتهم مع الأجانب. ويعزى ذلك في جزء منه إلى المسافة. ولكنها المسألة أيضا مسألة ثقة وشفافية. والحدود بين البلدان مهمة وستظل كذلك.

وفي نهاية المطاف، يجب أن توافق الحكومات على الانفتاح. وعند قيامها بذلك، عليها أن تراعي الحقائق السياسية المحلية. ففي عالم يعاني من تباطؤ النمو وزيادة عدم المساواة في العديد من البلدان، وخاصة البلدان مرتفعة الدخل، فلا يمكن للأسف افتراض استمرارية مثل هذه الموافقة. وسيبقى البشر قبلين وستبقى الدول متنافسة.

وفي عام ١٩١٠ خلال ذروة عولمة ما قبل الحرب العالمية الأولى، كتب السياسي والصحفي البريطاني نورمان أنجل كتاب *The Great Illusion* الذي يدعي فيه أن الحرب لن تكون مجدية اقتصاديا. وقد كان على حق. ومن الناحية الفكرية، يتفق زعماء جميع بلدان العالم تقريبا الآن على أن الصراع لا يمكن أن يعزز رخاء بلدانهم. ومع أنه لا جدال في أن الحرب مدمرة، فقد أثبتت أحداث ١٩١٤ أن ذلك لا يضمن تجنبها، على الرغم من أن الأسلحة النووية رفعت تكاليف النزاع إلى مستويات لا يمكن تخيلها.

وحتى إذا استمر السلام بين القوى الكبيرة، فقد لا يكون الحال كذلك بالنسبة للتعاون المطلوب لتأمين وجود اقتصاد عالمي أكثر تكاملا ورخاء. ومن أهم التحديات التي تلوح في الأفق هي إدارة انخفاض قوة الغرب وصعود الصين والأسواق الصاعدة الأخرى. ويعلمنا التاريخ أن لا التكنولوجيا ولا علم الاقتصاد يمكن أن يضمن مستقبل العولمة على المدى القصير إلى المتوسط، ولا يضمن ذلك إلا الاختيارات السياسية. علينا جميعا مسؤولية إدارة الفرص التي تتيحها لنا العولمة بحكمة. ■

مارتن وولف محرر مشارك وكبير المعلقين الاقتصاديين في الفاينانشيال تايمز.

## المراجع:

Laeven, Luc, and Fabián Valencia, 2012, "Systemic Crises Database: An Update," IMF Working Paper 12/163 (Washington: International Monetary Fund).

McKinsey Global Institute, 2014, Global Flows in a Digital age: How Trade, Finance, People, and Data Connect the World Economy (Seoul, San Francisco, London, Washington).

Milanovic, Branko, 2012, "Global Income Inequality by the Numbers: In History and Now—An Overview" World Bank Policy Research Working Paper 6259 (Washington). <http://elibrary.worldbank.org/doi/pdf/10.1596/1813-9450-6259>

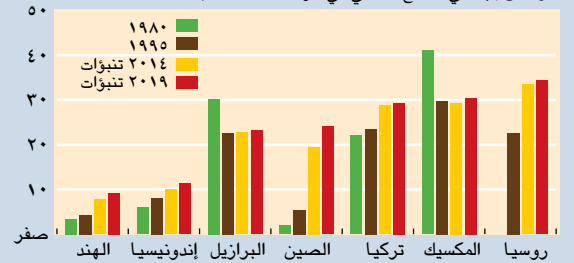
World Bank, 2014, World Development Indicators (Washington). <http://data.worldbank.org/sites/default/files/wdi-2014-book.pdf>

الرسم البياني ٤

## التقارب في مستوى المعيشة

منذ عام ١٩٨٠، زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبيرة (ولكن ليس كلها) مقارنة بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة.

(نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، % من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة)



المصدر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي، إبريل، ٢٠١٤.

ملحوظة: يقاس إجمالي الناتج المحلي بتبادل القوى الشرائية، وهو سعر تحويل العملة الذي يؤدي إلى شراء نفس الكمية من السلع والخدمات في كل بلد. ويستند ترتيب هذه البلدان إلى تنبؤات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي النسبي لعام ٢٠١٩. الأقل (الهند) إلى الأعلى (روسيا).

## التركيز والمرونة والخدمة

صندوق النقد الدولي الذي أنشئ منذ ٧٠ عاماً سيظل مخلصاً للمهمة الموكلة إليه وذلك بالتكيف مع التحديات الجديدة التي تؤثر مباشرة على الاقتصاد العالمي

ودفعت الأزمة الصندوق إلى إعادة التفكير في تحليله وتطويع مشورته في مجال السياسات. وأصبح أكثر دراية بالترابط المتزايد للاقتصاد العالمي ومدركاً لانعكاسات سياسات بلد ما على البلدان الأخرى من خلال "التداعيات" الاقتصادية والمالية. وأصبح تحليل المخاطر ومواطن الضعف الآن محور عمل الصندوق الرقابي ولا تزال التجارب القطرية علامة مميزة للمشورة التي يقدمها في مجال السياسات.

### الطريق إلى الأمام

وفي المستقبل القريب، سوف يكون الصندوق بحاجة إلى مواصلة مساعدة الأعضاء على التعامل مع آثار الأزمة المالية، وخاصة انخفاض النمو وارتفاع البطالة.

وفيما يتعلق بسياسة المالية العامة، يتمثل مفتاح الحل في خفض العبء الثقيل للدين العام بطريقة تتماشى مع وتيرة النمو والانعكاسات على حياة الناس. وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، فإن التحدي يكمن في الانتقال إلى النظام "العادي الجديد" الذي يتمثل في تخفيف الدعم الميسر للغاية وغير التقليدي بأدنى حد من الاضطرابات. أما فيما يتعلق بالقطاع المالي، فإن الهدف يتمثل في الحث على إكمال الإصلاحات ودعمها لجعل النظام أكثر أمناً وقوة وموجهاً بشكل أكبر نحو الخدمات.

وبالنظر إلى فترة أبعد في المستقبل، فإن التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيدفع التكامل المالي إلى نطاق غير محدد حتى الآن من الناحية الكمية وإلى أجزاء من العالم لم نصل إليها بعد. وسيؤدي التكامل الأعمق إلى دفع النمو وزيادة المخاطر. وتعلمنا التجارب درساً مهماً وهو أن زيادة التكامل المالي يزيد من احتمالات وقوع أزمات مالية ويزيد من حجمها. ويدعو ذلك إلى تحسين أدوات الصندوق لمنع الأزمات وتعزيز دعمه لتسوية الأزمات.

ويمكن لظهور المراكز الاقتصادية والمالية الجديدة المرتبطة ببعضها البعض من خلال التجارة العالمية والتدفقات المالية المتزايدة أن يؤدي في نهاية المطاف إلى نموذج جديد في النظام المالي العالمي، وذلك ٤٠ عاماً بعد ظهور نظام جديد في أعقاب زوال نظام بريتون وودز القائم على الذهب.

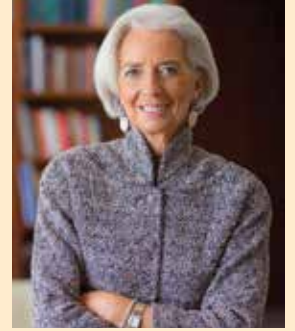
تفرد الصندوق في قدرته على التطويع والتغيير وفقاً للظروف. وقد أنشئ في نهاية الحرب العالمية الثانية وكان الغرض من إنشائه هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والرخاء من خلال أوامر التعاون والتكامل. وقد ثبت أن "دستور" الصندوق، أي اتفاقية تأسيسه التي انبثقت عن بريتون وودز، إنجاز هندسي رائع يتمتع بالقوة الكافية اللازمة للصمود أمام اختبار الزمن وبالمرونة الكافية التي تسمح له بالاستجابة للعديد من التحديات التي واجهت الأعضاء على مر السنين.

وقد بدأ الصندوق بالمساهمة في إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب. ثم انتقل ليضم الدول المستقلة حديثاً ومساعدتها على وضع أقدامها في الاقتصاد العالمي بعد انتهاء الاستعمار، وازدهرت عضويتها أيضاً وهي تساعد البلدان الشيوعية السابقة على الانتقال إلى اقتصادات السوق بعد انهيار الستار الحديدي.

وساعد الصندوق الاقتصاد العالمي على التكيف مع عالم جديد وعصيب بعد تفكك النظام الأصلي لأسعار الصرف الثابتة في مطلع السبعينات. ومنذ ذلك الحين، دعم الصندوق أعضائه في التغلب على مجموعة متنوعة من الأزمات المالية في مختلف المناطق — مثل أمريكا اللاتينية في الثمانينات وآسيا في التسعينات وأمريكا اللاتينية من جديد في العقد الأول من الألفية وفي جميع أنحاء العالم في أعقاب الركود الكبير.

### استجابة غير مسبوقه للأزمة

ولدت الأزمة الأخيرة تحديات غير مسبوقه واستجاب الصندوق بشكل غير مسبوق — من خلال دعوته المبكرة لإجراء تنشيط مالي على مستوى العالم؛ ومن خلال دعمه المالي واسع النطاق؛ ومن خلال خلق أدوات جديدة مثل القروض بسعر فائدة صفري للأعضاء من البلدان منخفضة الدخل، وتأمين لمنع وقوع الأزمات للأعضاء من البلدان متوسطة الدخل. وكان الصندوق شريكاً مرغوباً في مجال بناء القدرات، وجاء الطلب متمثلاً في إسداء مشورته التقنية ودورات التدريبية من جميع الأعضاء في السنوات الأخيرة.



كريستين لاغارد هي مدير عام صندوق النقد الدولي

## زيادة مشاركة المرأة

مع هذه التهديدات التي تلوح في الأفق والتي تواجه النمو والاستقرار نتيجة عدم المساواة في الدخل والتدهور البيئي، سيتعين على الاقتصاد العالمي أن يسعى إلى البحث عن سبل أخرى أكثر حيوية في السنوات القادمة. ويتمثل أحد هذه السبل في تمكين المرأة

## دفعت الأزمة صندوق النقد الدولي إلى إعادة التفكير في تحليله وتطوير مشورته في مجال السياسات.

لزيادة مشاركتها في أسواق العمل. ويكتسي ذلك أهمية خاصة نظرا للتطورات الديمغرافية، حيث سيساعد إدخال المزيد من النساء في سوق العمل على مواجهة بطء النمو الذي يصاحب شيخوخة السكان. ومع ذلك لا يزال أمامنا طريق طويل. ذلك أن المرأة قد تمثل نصف سكان العالم ولكنها تستأثر بما يقل بكثير من النشاط الاقتصادي المحسوب. وتنتشر الفجوة بين الجنسين في المشاركة في سوق العمل في جميع أنحاء العالم، وتتراوح ما بين ١٢٪ في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و٥٠٪ في بعض الأسواق الصاعدة والمناطق النامية. ويمكن أن يؤدي سد هذه الفجوات في مناطق مثل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو جنوب آسيا إلى قفزة في نصيب الفرد من الدخل تبلغ نحو ٢٥٪.

ولهذا السبب، يدعم الصندوق السياسات الرامية إلى تحقيق تكافؤ فرص العمالة بين الجنسين. ومرة أخرى، فإن سياسة المالية العامة هي التي يمكن أن تقوم بالدور الريادي هنا، بما في ذلك من خلال برامج إجازات الأمومة الممولة من الحكومة، وتوفير فرص رعاية الطفل الجيدة والميسورة، وتقديم الخصوم والمزايا الضريبية للعائلة منخفضة الأجر. وفيما يتعلق بالاقتصادات النامية، فإن السياسات تركز في كثير من الأحيان على زيادة إمكانية الحصول على رعاية صحية وتعليم وخدمات مالية لائقة.

وتهدد هذه المشكلات —عدم المساواة وتغير المناخ واستبعاد المرأة من سوق العمل— سلامة الاقتصاد الكلي للبلدان الأعضاء في الصندوق بصورة متزايدة. وفي هذا الصدد، يجب أن تصبح هذه المشكلات جزءا أكبر من عملنا. ويمكننا، بل يجب علينا أن نتعاون بشكل أكثر فعالية مع الجهات الأخرى التي تعمل في هذه المجالات وعلينا الاستفادة إلى أقصى حد من السبل التي يمكن أن نقدم من خلالها مساعدة مباشرة.

## التمثيل والحوكمة

أصبح الطريق ممهدا لعالم ستكون فيه القوة الاقتصادية بعد ٢٠ أو ٣٠ عاما من الآن مركزة بقدر أقل في الاقتصادات المتقدمة ومنتشرة بدرجة أكبر عبر المناطق. ويجب أن يكون الصندوق ممثلا لهذه التحولات وانعكاسا لها للحفاظ على أهميته. وكمؤسسة يمتلكها ١٨٨ بلدا عضوا وتعمل لصالح ٧,٥ مليار مواطن عالمي، يتعين أن تظل حوكمة الصندوق ممثلة للأعضاء ومنتسكة بمبادئها المنصوص عليها في اتفاقية تأسيسه.

وعلى المدى القصير، هذا يعني أنه يتعين التصديق على إصلاح الصندوق لعام ٢٠١٠، بما في ذلك المراجعة الرابعة عشرة لخصص العضوية في وقت قريب. ومن شأن ذلك أن يساعد في ضمان مواصلة الصندوق على المدى الطويل السير في الطريق الذي يوفر له الموارد والشريعة اللازمة للوفاء بولايته المتمثلة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي على الصعيد العالمي. ■

ويجب أن يكون بوسع النظام المتعدد الأطراف الجديد أن يتكيف مع زيادة انتشار القوة الاقتصادية وربما ظهور ترتيبات محدودة بشأن العملات توفر ركائز جديدة وإن لم تكن مختبرة بعد لاستقرار الاقتصاد الإقليمي. وكحارس أساسي للنظام النقدي العالمي، يجب أن يواصل الصندوق تطويع عمله ومجال تركيزه وفقا لذلك بحيث يركز على مهمته، ولكن يتسم بالمرونة في منهجه وأن يستوعب التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي لخدمة أعضائه على أكمل وجه. وستظل المبادئ التوجيهية للصندوق هي التركيز والمرونة والخدمة. وفيما يتجاوز عالم المالية العامة، سيكون على أعضاء الصندوق التغلب على عدد من التحديات الاقتصادية الكلية الناشئة ومنها الزيادة الكبيرة في عدم المساواة في الدخل وتواصل مسار تغير المناخ واستمرار استبعاد المرأة من الحياة الاقتصادية في أماكن كثيرة.

## تقليص عدم المساواة في الدخل

واحدة من أبرز القصص الاقتصادية الرئيسية في عصرنا الحالي هي زيادة التفاوت في الدخل بين الأغنياء والفقراء. فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، زادت نسبة دخل أغنى ١٪ من السكان في ٢٤ من بين ٢٦ بلدا تتوافر بشأنها بيانات. وعبر العديد من الاقتصادات المتقدمة بصفة خاصة، اقترب عدم المساواة من مستويات لم تحدث منذ "العصر المذهب".

وخلصت بحوث الصندوق المؤخرة التي تناولت ١٧٣ بلدا على مدار السنوات الخمسين الماضية إلى أن البلدان التي يزيد فيها عدم المساواة تميل إلى تحقيق نمو اقتصادي أقل وغير قابل للاستمرار بنفس القدر.

ولكي يعزز الصندوق تركيزه على النمو والاستقرار، عليه أن يشعر بالقلق من عدم المساواة المفرط في الدخل. ويمكن أن تكون سياسة المالية العامة ذات فعالية كبيرة في هذه الحالة بالنظر إلى سجلها الجيد من حيث خفض التفاوت الاجتماعي من خلال التحويلات والضرائب على الدخل مع إبقاء الحصول على التعليم والرعاية الصحية من الأولويات العالمية. ويتمثل مفتاح الحل الرئيسي في اتخاذ التدابير التي تحقق أكبر الفوائد وتلحق أقل الأضرار في عمل الصندوق الرقابي وفي تصميم برامج الإقراض للصندوق على حد سواء.

## معالجة تغير المناخ

تتمثل العقبة الرئيسية الثانية التي تواجه النمو القابل للاستمرار والرخاء في القرن الحادي والعشرين في تغير المناخ. فمتوسط درجات الحرارة في ارتفاع وبذلك تزيد معه مخاطر الكوارث الطبيعية الأكثر تكرارا وتزيد تقلبات الإنتاج الزراعي ويزيد انعدام الأمن الغذائي والمائي. وفي البلدان الفقيرة، ستؤدي آثار تغير المناخ إلى تفاقم حالتها الهشة بالفعل.

ومرة أخرى فإن لهذه العوامل انعكاسات كبيرة على النمو والاستقرار، وانعكاسات بالنسبة لصندوق النقد الدولي أيضا. ويتعلق جزء كبير من الحل بتصحيح الأسعار، بما في ذلك أسعار جميع العوامل الخارجية. وسيساعد ذلك على خفض الضرر في الوقت الحاضر ودفع الاستثمار في تكنولوجيات منخفضة الكربون في الغد. وبالتالي، فإن الإزالة التدريجية لإعانات الطاقة جزء مهم من الحل. وفي حالات عديدة، فإن السلوك نفسه الذي يدمر كوكبنا هو الذي يحصل على إعانات من خلال اختيارات سيئة للسياسات، حيث بلغت الإعانات المباشرة وخصائر الإيرادات الضريبية من الوقود الأحفوري نحو ٢ تريليون دولار في عام ٢٠١١ وحده. ومما يزيد الأمور سوءا أن هذه الإعانات تعود بفائدة على الأثرياء نسبيا وبالتالي هناك الكثير الذي يمكن القيام به لمكافحة كل من تغير المناخ والفقير.

# حيث يكمن الخطر

أوليقييه بلانشار

علمتنا الأزمة  
المالية التي  
حدثت في السنوات  
الأخيرة الانتباه  
إلى الزوايا المظلمة  
التي يمكن ألا  
يعمل فيها  
الاقتصاد بكفاءة  
كبيرة



النظريات السائدة عن الاقتصاد الكلي الأمريكي التقلبات الاقتصادية في الناتج والعمالة بنظرة حميدة للغاية حتى عام ٢٠٠٨. وأوضحت الأزمة أن هذه النظرة كانت خاطئة وأن هناك حاجة إلى إعادة تقييم عميق. وعكست هذه النظرة عوامل داخلية للاقتصاد وبيئة اقتصادية خارجية بدت بالفعل لسنوات أنها حميدة للغاية.

ولنبداً بالعوامل الداخلية. فالأساليب التي نستخدمها تؤثر على تفكيرنا بطرق عميقة وليس دائماً واعية. وكان هذا هو الوضع في الاقتصاد الكلي في العقود التي سبقت الأزمة. وكانت تلك الأساليب هي الأنسب لعالم تحدث فيه التقلبات الاقتصادية ولكن بصورة منتظمة وتصحح فيها نفسها ذاتياً. غير أن المشكلة تكمن في أننا بدأنا نعتقد أن العالم يعمل بالفعل بهذه الطريقة.

ولفهم كيف نشأت هذه النظرة، علينا أن نرجع إلى ما تسمى ثورة التوقعات المنطقية في السبعينات. وجوهر الفكرة ليس بجديد، حيث إنها تفيد بأن سلوك الأشخاص والشركات لا يعتمد على الأوضاع الاقتصادية الحالية ولكن على ما يمكن أن نتوقع أن يحدث في المستقبل. والجديد في هذا المجال كان تطوير أساليب لحل نماذج بافتراض أن الأشخاص والشركات بذلوا ما في وسعهم فيما يتعلق بتقييم المستقبل. (نظرة سريعة على صعوبة ذلك من الناحية التقنية تفيد باعتماد القرارات الحالية للأفراد والشركات على مستقبلهم المتوقع بالكامل. ولكن المستقبل المتوقع بالكامل نفسه يعتمد في جزء منه على القرارات الحالية.) غير أن هذه الأساليب لم تكن منطقية إلا في إطار رؤية تكون فيها التقلبات الاقتصادية منتظمة بما فيه الكفاية بحيث يمكن أن يفهم الأفراد والشركات (وخبراء الاقتصاد القياسي الذين يطبقون الإحصاء في مجال علم الاقتصاد) طبيعتهم ويشكلون توقعات عن المستقبل تكون بسيطة بما فيه الكفاية، بحيث يكون للصددمات الصغيرة انعكاسات صغيرة وأن يكون للصدمة التي يبلغ حجمها ضعف صدمة أخرى ضعف الانعكاسات على النشاط الاقتصادي. والسبب في هذا الافتراض والمعروف باسم الخطية كان سبباً تقنياً نظراً لأن النماذج غير الخطية — التي تكون فيها لصددمات صغيرة مثل انخفاض أسعار المنازل انعكاسات كبيرة في بعض الأحيان أو التي تعتمد فيها انعكاسات الصدمة على بقية البيئة الاقتصادية — كانت صعبة الحل إن لم تكن مستحيلة في إطار التوقعات المنطقية.

وكان علم الاقتصاد الكلي يتشكل بدرجة كبيرة بهذه الافتراضات. وكنا نعتقد نحن العاملون في هذا المجال أن الاقتصاد خطي تقريباً ويخضع دائماً لصددمات مختلفة وفي تقلب مستمر ولكنه يعود بصورة طبيعية إلى حالته الثابتة مع مرور الوقت. وبدلاً من الحديث عن التقلبات، كنا نستخدم بشكل متزايد مصطلح "الدورة الاقتصادية". وحتى عندما طورنا فيما بعد أساليب للتعامل مع العلاقات غير الخطية فقد ظلت هذه النظرة الحميدة للتقلبات سائدة.

غير أن هذه الأوضاع لم تكن لتتطور (أو على الأقل تبقى لفترة طويلة) دون أن تؤدي العوامل الخارجية دوراً في هذه العملية. ولم تتح حالة العالم، أو على الأقل حالة العالم الاقتصادي، لخبراء الاقتصاد الكلي أي دافع ليشككوا في نظرتهم للعالم.

ومنذ بداية الثمانينات فصاعداً، شهدت معظم الاقتصادات المتقدمة ما أطلق عليه اسم "الاعتدال الكبير" وهو انخفاض مطرد في تغير الناتج ومكوناته الرئيسية مثل الاستهلاك والاستثمار. وكانت هناك اختلافات في جهات النظر، ولا تزال، حول سبب هذا الاعتدال. وتريد البنوك المركزية أن يُعترف بفضلها في ذلك ومن المرجح بالفعل أن يعزى جزء من هذا الانخفاض إلى سياسة نقدية أفضل نتج عنها انخفاض في التضخم وفي تقلباته. ويدعي آخرون أن الحظ، أي صدمات صغيرة غير عادية تضر بالاقتصاد، هو الذي يفسر هذا الانخفاض. وأياً كان سبب الاعتدال الكبير، فقد بدت النظرة الحميدة الخطية للتقلبات مناسبة. (كانت هذه هي النظرة السائدة. ولم يقبل بعض الباحثين هذه الفرضية. وعمد الاقتصادي الراحل الشهير فراك هان الذي درّس لي في جامعة كامبريدج إلى تذكيري بأنه يكره النماذج الخطية بما في ذلك نموذجي أنا، حيث كان يطلق عليها اسم نماذج "ميكي ماوس".)



## الزوايا المظلمة

وكان هناك إقرار بوجود حالات غير خطية أخرى. وعلى سبيل المثال، أقر الاقتصاديون بأن القيود التنظيمية المصرفية مثل الحد الأدنى لرأس المال (أساسا القيمة الصافية للبنك، أي قدرته على استيعاب الخسائر) الذي يتعين أن تحتفظ به المؤسسات يمكن أن يدفع البنوك إلى التصرف بحدة أكبر إزاء الانخفاضات في رأسمالها مقارنة بالزيادات فيها. وأعدت نماذج بشأن الطريقة التي أدت بها قيود الائتمان التي تواجه الشركات والأسر إلى سلوك وقائي بشكل متزايد مع اقترابها من استنفاد خطوط ائتمانها، واستخدمت هذه النماذج مثلا لدراسة سلوك استهلاك الأفراد. ولكن مرة أخرى لم ينظر إلى هذه العلاقات غير الخطية بوصفها أساسية للتقلبات.

## كلنا نعلم أن هناك "زوايا مظلمة" ... ولكننا كنا نعتقد أن هذه الشواغل بعيدة عنا ويمكن أن نتجاهل معظمها.

وباختصار، لم ينظر إلى فكرة أن الصدمات الصغيرة يمكن أن يكون لها آثار سلبية كبيرة أو يمكن أن تؤدي إلى ركود طويل ودائم بوصفها مشكلة كبيرة. وكنا نعلم أن هناك "زوايا مظلمة" وهي حالات يمكن ألا يعمل فيها الاقتصاد بكفاءة تماما. ولكننا كنا نعتقد أن هذه الشواغل بعيدة عنا ويمكن أن نتجاهل معظمها. وكانت اليابان تشعر بعدم السعادة في هذه الصورة حيث إنها اقتصاد متقدم عالق في ركود طويل ويعاني من الانكماش. ولكن كثيرا ما كان يُفسر وضعها بأنه جاء نتيجة سياسات غير موجهة بشكل جيد وليس كمشكلة أكثر صعوبة في حلها.

## صدمة مفاجئة من الأزمة

الدرس الرئيسي من الأزمة هو أننا كنا أقرب بكثير من الزوايا المظلمة مما كنا نعتقد وحتى هذه الزوايا كانت أكثر ظلاما مما كنا نعتقده أيضا.

فقد خدع الاعتدال الكبير الجميع وليس الاقتصاديين فقط. وكان تقدير المؤسسات المالية والمنظمين للمخاطر أقل من مستواها الحقيقي. وكانت النتيجة هيكلًا ماليًا يتعرض بشكل متزايد لصددمات محتملة. وبعبارة أخرى، كان عمل الاقتصاد العالمي أقرب فأقرب للزوايا المظلمة بدون أن يدرك الاقتصاديون وصناع السياسات والمؤسسات المالية ذلك.

وعندما تحولت طفرة الإسكان في الولايات المتحدة إلى ركود، أدى هيكل المطالبات المالية المعقد والغامض إلى مخاوف بشأن أي المؤسسات الحائزة على مطالبات وأي من المؤسسات تتمتع بالملاءة. وأدى ذلك بدوره إلى سحب مكثف للسيولة، ولم يكن ذلك من البنوك أساسا ولكن من المؤسسات المالية غير المصرفية مثل البنوك الاستثمارية التي عملت الكثير منها على مدى السنين كبنوك ولكن بدون نفس عمليات التنظيم والتوقعات التي تخضع لها البنوك. ولم يكن التأمين المعياري على الودائع المصرفية يغطي الاحتياجات.

وكان توفير السيولة للمنظمات المعنية لتمكينها من الوفاء بمتطلبات المدينين يتطلب استخدام سياسة على نطاق ضخم وبأساليب جديدة في كثير من الأحيان. ولحسن الحظ، وضعت سياسات نقدية ضخمة ومبتكرة في كثير من الأحيان. ولكنها لم تكن كافية لتجنب نزوب الائتمان والانخفاض الحاد في الطلب والنشاط.

لم يتجاهل الاقتصاديون أن الصدمات الصغيرة يمكن أن يكون لها في بعض الأحيان آثار كبيرة وأن الأوضاع يمكن أن تتحول إلى الأسوأ بكثير. ولكن كان يُعتقد أن مثل هذه النتيجة شيء من الماضي ولن يتكرر مرة أخرى أو على الأقل ليس في الاقتصادات المتقدمة بفضل سياساتها الاقتصادية السليمة.

وكان انتشار سحب الودائع المصرفية — أي أن يؤدي حدوث صدمة صغيرة، أو بالفعل، عدم حدوث صدمة على الإطلاق، إلى انتشار الذعر بين المودعين حيث يندفعون لسحب أموالهم من البنوك مما يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد بأكمله — من الموضوعات المهمة التي تناولتها الدورات التدريبية حول الاقتصاد الكلي. ولكن كان الموضوع في هذه الدورات غالبا ما يقدم كتوضيح لكيفية أن إدخال تأمين الودائع المصرفية قد أدى إلى اختفاء هذه المشكلة إلى حد كبير. وإذا تكررت المشكلة على الرغم من ذلك، فإن البنوك المركزية ستوفر السيولة (أي تقرر النقد) للبنوك مقابل ضمانات جيدة مما يسمح للبنوك غير المتعثرة بتلبية مطالب المودعين وتهدئة أي ذعر وتجنب أي نتائج كارثية.

ولم يكن بالإمكان تجاهل التوقعات المفاجئة أيضا، وهي حلقات تنضب فيها التدفقات الرأسمالية إلى بلد ما ويحاول جميع المستثمرين الخروج في وقت واحد. وقد كانت هذه الحالات تحدث بانتظام كبير في اقتصادات الأسواق الصاعدة مثل أمريكا اللاتينية في الثمانينات والمكسيك في منتصف التسعينات وآسيا في أواخر التسعينات. ولكن كان يُنظر إليها بوصفها مشكلة من مشاكل الأسواق الصاعدة لا الاقتصادات المتقدمة (وهذا هو سبب كتابتي عبارة "الولايات المتحدة" في الفقرة الأولى من هذا المقال). وكمثال على الطابع الإقليمي إلى حد ما لعلم الاقتصاد الكلي السائد في الولايات المتحدة هو أنه في عدد من برامج الدكتوراه يمكن أن تخصص الطالب في علم الاقتصاد الكلي بدون معرفة ما هو سعر الصرف ناهيك عن اقتصاد الأسواق الصاعدة.

وبصفة عامة، لم ينظر إلى مشاكل السيولة، المتمثلة في التباين المحتمل بين الأصول ذات آجال استحقاق طويلة والخصوم ذات آجال استحقاق قصيرة، بوصفها أساسية في علم الاقتصاد الكلي. ولم يكن من المفهوم بشكل جيد أن هذا التباين في السيولة بين الأصول والخصوم قد يكون واسع الانتشار، وأنه لا يؤثر على البنوك فحسب، بل أيضا على الكيانات المالية والشركات. وأجريت دراسات مهمة بشأن دور السيولة في إطار مجال تمويل الشركات ولكن إدراجها في التحليل الاقتصادي الكلي لم يرق بها إلى أن تكون جزءا عاديا من هذا المجال.

وكان ينظر إلى احتمال رغبة البنوك المركزية في خفض أسعار الفائدة إلى أقل من الصفر وأن تكون غير قادرة على ذلك (لا يمكن أن تقل أسعار الفائدة الاسمية عن الصفر لأنه في هذه الحالة سيرغب الناس في الاحتفاظ بالنقود وليس السندات، وهو قيد معروف في لغة الاقتصاد بوصفه "الحد السفلي للفائدة عند مستوى الصفر") بوصفه احتمالا صغيرا جدا. وعندما كانت أسعار الفائدة الاسمية عند 4٪ تقريبا قبل الأزمة — مقسمة بين 2٪ لمراعاة التضخم و2٪ لمعدل الفائدة الحقيقية، أو معدل ما بعد التضخم — كان معظم مسؤولي البنوك المركزية يعتقدون أن لديهم مجالا كبيرا للمناورة بتغيير أسعار الفائدة استجابة للصددمات السلبية. وإذا كانت هناك حاجة إلى المزيد، حسبما كان يقال، فإن البنك المركزي يمكن أن يرفع التوقعات التضخمية مع الاحتفاظ بالمعدل الاسمي عند الصفر، مما يؤدي بالتالي إلى خفض المكون الحقيقي من أسعار الفائدة.

صغير للغاية) آثار تلقائية صغيرة للغاية في الدفاتر. ولكن إذا نُظر إلى هذه السياسات بوصفها تمثل التزاما من البنك المركزي باتخاذ "كل ما يلزم"، حسبما أشار ماريو دراغي محافظ البنك المركزي

## ولفترة طويلة قادمة، ستكون إحدى أولويات السياسة الاقتصادية الكلية هي إعادة الدين مرة أخرى ببطء ولكن باطراد إلى مستويات أقل خطورة

الأوروبي في كلمته الشهرية في عام ٢٠١٢، لحفز الإقراض، فيمكن أن يكون لها آثار أكبر. غير أنه من الصعب جدا التنبؤ بحجم هذا الأثر النفسي أو السيطرة عليه.

### إلى أين يأخذنا ذلك؟

هذه الأزمة لها انعكاس واحد واضح على السياسات وهو أنه ينبغي على السلطات أن تضع الابتعاد عن الزوايا المظلمة كأحد أهدافها في مجال السياسات، سواء كان ذلك للسياسات الاقتصادية الكلية أو التنظيمية المالية أو الاحترازية الكلية.

ولا زلنا بالقرب الشديد من هذه الزوايا. فقد أدت الأزمة نفسها إلى تراكم كبير للدين، العام والخاص على حد سواء. وعلى الرغم من تراجع الحلقات الشيطانية في الوقت الحالي فإنها لن تحتاج إلا إلى صدمة سلبية بسيطة لكي تتكرر مرة أخرى. ولفرة طويلة قادمة، ستكون إحدى أولويات السياسة الاقتصادية الكلية هي إعادة الدين مرة أخرى ببطء ولكن باطراد إلى مستويات أقل خطورة للابتعاد عن الزوايا المظلمة.

ولكن ينبغي بذل مزيد من الجهد.

وحتى إذا كان النظام المالي أقل إبهاما وكانت نسب كفاية رأس المال أكثر ارتفاعا، لظل احتمال الكساد العقاري في الولايات المتحدة قائما خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٨. غير أنه كان من الممكن أن تكون الآثار محدودة وأن يكون هناك ركود في الولايات المتحدة في أسوأ الحالات وليس أزمة اقتصادية عالمية.

ولكن هل يمكن أن نجعل النظام المالي أكثر شفافية وأكثر قوة؟ والإجابة هي نعم بالتأكيد. فقد اشترطت السلطات زيادات في نسب رأسمال البنوك وهذا خط دفاع أساسي ضد انهيار النظام المالي. غير أن البنوك ليست إلا جزءا من شبكة معقدة من المؤسسات والأسواق المالية، والمخاطر بعيدة عن أن تكون قد انتهت. والواقع في ميدان التنظيم المالي هو أن القواعد الجديدة تفتح مجالات جديدة في المراجعة التنظيمية مع اكتشاف المؤسسات لثغرات في اللوائح التنظيمية. ويضطر ذلك بدوره السلطات إلى إرساء لوائح تنظيمية جديدة في لعبة تشبه لعبة "القط والفأر" (بين فأر بارع للغاية وقط أقل مهارة). وسيطلب الابتعاد عن الزوايا المظلمة جهدا مستمرا وليس لائحة تنظيمية توضع لمرة واحدة.

ولدى السياسة الاقتصادية الكلية أيضا دور أساسي تؤديه. فإذا كانت أسعار الفائدة الاسمية أعلى قبل الأزمة لكان هامش المناورة للسياسة النقدية أكبر. وإذا كان التضخم وأسعار الفائدة الاسمية أعلى بنقطتين مؤويتين قبل الأزمة، على سبيل المثال، لكان بوسع البنوك المركزية أن تخفض أسعار الفائدة الحقيقية بنقطتين مؤويتين قبل الوصول إلى الحد السفلي للفائدة عند مستوى

واستخدمت سياسة المالية العامة في شكل زيادات كبيرة في الإنفاق العام لتعويض انخفاض الطلب الخاص. ولكن ارتفعت مستويات الدين الحكومي بسرعة وشعر صناع السياسات والمستثمرون بالقلق. وكانت المخاطر السيادية الملحوظة (احتمال عدم تمكن الحكومة من سداد ديونها) في الاقتصادات المتقدمة قريبة من الصفر قبل الأزمة ولكنها زادت في عدد من البلدان مما جعل من الأصعب اللجوء إلى سياسة المالية العامة للحفاظ على الطلب وأدى في الوقت نفسه إلى استحداث مخاطر في الميزانيات العمومية للمقترضين مثل البنوك التي كانت تحتفظ بالديون السيادية.

ونشأ ما يسمى بالحلقات الشيطانية بين الدين العام والخاص لأن الحكومات الضعيفة أضعفت البنوك التي تحتفظ بالسندات الحكومية في محافظها؛ واحتاجت البنوك الضعيفة إلى المزيد من رأس المال الذي كان يتعين أن يأتي في كثير من الأحيان من الأموال العامة مما أضعف الحكومات.

ومع محاولة البنوك المركزية الحفاظ على النشاط الاقتصادي عن طريق خفض سعر الفائدة الأساسي (على سبيل المثال، سعر الفائدة لليلة واحدة على الأموال الفيدرالية)، تم الوصول إلى الحد السفلي للفائدة عند مستوى الصفر بسرعة ونحن عالقون في هذا الوضع منذ خمس سنوات. ولم ينجح صناع السياسات في رفع التوقعات التضخمية لتمكينهم من مواصلة خفض أسعار الفائدة الحقيقية. ولا يزال خطر الانكماش حاضرا عبر منطقة اليورو وأصبح حقيقة في بعض بلدان اليورو. ويؤدي الانكماش إلى زيادة القيمة الحقيقية للدين العام والخاص، وهذا بدوره يجعل أعباء تسديد الدين أكثر ارهاقا ويجبر المقرضين على خفض الإنفاق، ويؤدي ذلك بدوره إلى خفض النشاط الاقتصادي، أي حلقة شيطانية أخرى.

وفي هذه البيئة، أصبحت السياسة الاقتصادية، وخاصة السياسة النقدية، عنصرا من عناصر السحر الأسود. وسيكون لبعض السياسات مثل تحول البنك المركزي الأوروبي في السنوات الأخيرة إلى فرض رسوم ضئيلة على البنوك للودائع التي تحتفظ بها لدى البنك المركزي الأوروبي (بعبارة أخرى سعر فائدة سالب





وغير المثير للجدل من الإجابة هو أنه ينبغي توسيع نطاق التوازن العام العشوائي الديناميكي للاعتراف بشكل أكبر بدور النظام المالي وهو ما يحدث بالفعل.

واسمحوا لي أن أقدم إجابة عملية. إذا وضعت السياسات الاقتصادية الكلية واللوائح المالية بطريقة تجعلنا على مسافة صحية من الزوايا المظلمة، فإن نماذجنا التي تصف الأوقات العادية قد تكون مناسبة إلى حد بعيد. ويمكن استخدام فئة أخرى من النماذج الاقتصادية التي تهدف إلى قياس المخاطر النظامية لتوجيه رسالات تحذير بأننا نقترّب من الزوايا المظلمة وأنه يجب اتخاذ خطوات لخفض المخاطر وزيادة هذه المسافة. وقد تكون محاولة تطوير نموذج يدمج مخاطر الأوقات العادية والمخاطر النظامية بعيدا عن متناول المفاهيم وعن المستوى التقني للمهنة في المرحلة الحالية.

لقد كانت هذه الأزمة مؤلمة للغاية، ولكن من نقاطها الحسنة هي أنها أحدثت صدمة في علم الاقتصاد الكلي والسياسة الاقتصادية الكلية. والدرس الرئيسي في مجال السياسات هو ببساطة أن نبتعد عن الزوايا المظلمة. ■

أوليفيه بلانشار هو المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

الصفر بالنسبة لأسعار الفائدة الاسمية. وحجم هاتين النقطتين المؤتيتين ليس صغيرا. ذلك أن انعكاساتهما تكافئ تقريبا آثار السياسات النقدية غير التقليدية التي تتبعها البنوك المركزية في حالة الوصول إلى الحد السفلي للفائدة عند مستوى الصفر والتمثلة في شراء أصول القطاع الخاص وإصدار السندات الحكومية طويلة الأجل وحتى أسعار الفائدة المنخفضة على المدى الطويل بدلا من استخدام الأساليب العادية المتمثلة في تصحيح أسعار الفائدة الأساسية قصيرة الأجل. (اقترح كينيث روغوف الأستاذ بجامعة هارفارد والذي عمل سابقا كمدير لإدارة البحوث بصندوق النقد الدولي، حلولا أخرى غير ارتفاع التضخم مثل الاستعاضة عن النقد بالنقد الإلكتروني التي يمكن أن تقدم سعر فائدة اسمي سالب. وهو ما سيزيل قيد الحد السفلي للفائدة عند مستوى الصفر.)

وانتقالا من السياسات إلى البحوث، فإن الرسالة هي أنه ينبغي أن ننطلق إلى العمل. فقد أصبحنا على دراية أكبر بالعلاقات غير الخطية وأخطارها ولذلك علينا أن نستكشفها أكثر من الناحيتين النظرية والتجريبية وبجميع أشكال النماذج. وهذا يحدث بالفعل، ويمكن أن نخلص من تدفق ورقات العمل منذ بداية الأزمة أن هذا يحدث على نطاق واسع. وقد أصبح علم التمويل وعلم الاقتصاد الكلي بصفة خاصة أكثر تكاملا وتلك أخبار سارة جدا.

ولكن هذه الإجابة تطرح سؤالاً صعباً وهو كيف ينبغي أن نصح نماذجنا المعيارية المعروفة باسم التوازن العام العشوائي الديناميكي التي نستخدمها مثلا في الصندوق لبحث السيناريوهات المختلفة وتحديد الأثر الكمي لقرارات السياسات؟ والجزء السهل

## COLUMBIA | SIPA School of International and Public Affairs

### PROGRAM IN ECONOMIC POLICY MANAGEMENT (PEPM)

Confront global economic challenges with the world's leading economists, policymakers, and expert practitioners, including Jagdish Bhagwati, Guillermo Calvo, Robert Mundell, Arvind Panagariya, and many others.

A 14-month mid-career Master of Public Administration focusing on:

- rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- emphasis on the policy issues faced by developing economies
- option to focus on Economic Policy Management or International Energy Management
- tailored seminar series on inflation targeting, international finance, and financial crises
- three-month capstone internship at the World Bank, IMF, or other public or private sector institution

The 2015–2016 program begins in July of 2015. Applications are due by January 5, 2015.

pepm@columbia.edu | 212-854-6982; 212-854-5935 (fax) | www.sipa.columbia.edu/academics/degree\_programs/pepm  
To learn more about SIPA, please visit: www.sipa.columbia.edu

# القوى الجديدة

جيفري بول

في العام الماضي، أشار أحد وزراء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) إلى ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة من النفط بوصفه مصدر "قلق بالغ" للاتحاد الاحتكاري. وفي هذا الربيع، قامت مؤسسة باركليز بتخفيض دين قطاع الكهرباء في الولايات المتحدة، محذرة من أن زيادة انتشار ألواح الطاقة الشمسية المركبة فوق الأسطح "من المرجح أن تؤدي إلى اضطراب الوضع الراهن". وفي الوقت نفسه، يحتفظ منتجو الفحم في الغرب بكميات كبيرة من المخزونات، ويواجهون طلبا ثابتا من السوق المحلية وعليهم البحث عن أسواق في أماكن بعيدة في آسيا.

وثورة الطاقة هذه تهز العالم حيث انطلقت نتيجة انفجار في التكنولوجيات والإمدادات من الطاقة الجديدة. وهي في تعارض صارخ للتحويلات في قطاع الطاقة التي حدثت في نصف القرن الماضي، والتي كانت مدفوعة بصدمات حادة في الإمدادات. وبدأت أماكن جديدة غنية بالموارد تظهر في مواقع متفرقة من العالم وهي بداية لتداعيات جغرافية-

سياسية وبيئية عميقة. وحتى الآن، كانت أقوى آثارها من الناحية الاقتصادية، حيث تهدد إمدادات الطاقة الجديدة اليوم الأطراف المعنية القوية بنفس قدر تهديدات ضائقة الطاقة في الماضي على الأقل. ومن طفرة في إنتاج الوقود الأحفوري إلى ازدهار الطاقة المتجددة وإلى مجموعة من الأدوات المبتكرة ونماذج الأعمال لخفض إهدار الطاقة، فإن ثروات الطاقة الجديدة للقرن الحادي والعشرين تفعل ما تفعله عادة الثروات الجديدة وهو زعزعة النظام الاقتصادي القديم.

وللتأكيد، فإن العالم يواجه تحديات أساسية في مجال الطاقة حتى مع ظهور هذه الإمدادات من الطاقة الجديدة. ويرتفع الطلب على الطاقة في العالم النامي وخاصة في الصين. ويؤدي ذلك إلى ضغط على الناتج العالمي ويبقي أسعار النفط مرتفعة للغاية حيث يمكن أن تتفاقم هذه الضغوط مع تزايد النشاط الاقتصادي العالمي. ولا تزال انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تتزايد ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى أن الوقود العالمي نفسه ينتج من الفحم والأنواع الأخرى من الوقود الأحفوري ومن المرجح أن يظل كذلك لسنوات عديدة قادمة.

ومع ذلك، بدأت ثروات الموارد الجديدة تغير مشهد الطاقة. فهي تحول مراكز الجاذبية للإنتاج العالمي من النفط إلى الغرب، أي من الشرق الأوسط إلى أمريكا الشمالية. وتعيد توجيه صناعة الطاقة المتجددة الناشئة إلى الشرق، من الولايات المتحدة وأوروبا إلى الصين. وتخفض انبعاثات الكربون في بعض الحالات وتفاقمها في غيرها من الحالات، مما يعني أن أثرها على دليل القلق البيئي اليوم، وهو تغير المناخ، سيظل غير قابل للتنبؤ به في السنوات القادمة. وفي الوقت نفسه، يهدد انتشار ثروات الموارد الجديدة أساس القوى المهيمنة في مجال الطاقة منذ زمن طويل، بما في ذلك أوبك ومنتجو الكهرباء الرئيسيون والمصنعون متعددي الجنسيات. وتحاول هذه الأطراف كلها أن تتكيف بدلا من أن تُسحق.

شروق الشمس فوق توربينات الرياح بالقرب من مدينة لنكولن، ولاية كنساس، الولايات المتحدة.

توجد مجموعة  
من إمدادات الطاقة  
الجديدة تزعزع  
استقرار المؤسسة  
الاقتصادية  
الحالية، مما  
يؤدي إلى فائزين  
وخاسرين في جميع  
أنحاء العالم

## الطريق إلى الأمام

وكانت النتيجة واضحة في شكل موجة من الإثارة حول اكتشاف مخزونات كبيرة من المواد الهيدروكربونية غير التقليدية في جميع أنحاء الكوكب، من الولايات المتحدة إلى الصين إلى أوروبا وأمريكا اللاتينية. وقبل عقد من الزمن كان السياسيون الأمريكيون يشعرون بالقلق إزاء زيادة اعتماد البلد على واردات النفط من الشرق الأوسط وكان رجال الصناعة يحذرون من أن ارتفاع أسعار الطاقة المحلية تدفع التصنيع إلى الخارج. واليوم، فإن السياسيين يناقشون ما إذا كان ينبغي تصدير كميات كبيرة من النفط وغاز الولايات المتحدة، وكل هذا الوقود الأحفوري المحلي دفع عددا من الشركات الرائدة التي يمكن أن تنقل موقع المصانع إلى أماكن أخرى من العالم إلى أن تبقى مصانعها وأن تعيد إنشائها في الولايات المتحدة.

## إمدادات الطاقة الجديدة اليوم تهدد الأطراف المعنية القوية بنفس قدر تهديدات ضائقة الطاقة في الماضي على الأقل.

وتتضح طرفة الوقود الأحفوري أيضا في التحول المذهل في بيانات النشاط في مجال البيئة وغيرهم من مؤيدي الطاقة منخفضة الكربون والمتجددة أساسا. وبعد سنوات من المجادلة بأن الطاقة المتجددة ضرورية في جزء كبير بسبب نضوب الوقود الأحفوري، فإنهم يدعون الآن أن الطاقة المتجددة ضرورية أساسا نظرا لتراكم الوقود الأحفوري. وهم يطالبون في جميع أنحاء العالم بوضع حد أقصى على انبعاثات الكربون تكون صارمة بما فيه الكفاية ليكون غير مجد في إحراق تلك المخزونات القيمة المدفونة. وسيكون من الصعب الحصول على تأييد لهذه الدعوة في الاقتصادات النامية التي لا تزال شهيتها للطاقة تزيد. وتعد الطاقة المتجددة في حد ذاتها مكونا مهما من الارتفاع الوليد الحالي في الطاقة. وينطلق إنتاج الطاقة من قاعدة صغيرة وبالتالي فهي تظل قطعة صغيرة من حجم الطاقة العالمية. ولكن زاد حجم هذه القطعة بوتيرة أسرع من توقعات العديد من الناس وتتراوح التوقعات السائدة إلى حد ما بشأنها من مستقبل مجرد تصاعدي إلى إيجابي للغاية. وزادت الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بأسرع وتيرة مدفوعة بالإعانات الحكومية السخية. وهناك ثلاثة عوامل شجعت على تقديم هذه الحوافز وهي القلق إزاء تغير المناخ، ورغبة العديد من الحكومات في تشجيع الوظائف الحكومية، والعطوات القومية من نفس البلدان للوفز بما خلصت إلى أنه سيكون أحد السباقات التكنولوجية العظيمة في القرن الحادي والعشرين.

غير أنه بعد إطلاق عنان القوى الاقتصادية، فإنها تجد طريقها للخروج من تحت السيطرة. وزاد حجم الطاقة المتجددة زيادة هائلة من كونها مداعبة جميلة مراعية للبيئة إلى صناعة عالمية لا ترحم وذات سرعة وكثافة سحقت حتى العديد من مؤيديها. وفي البداية، قدمت البلدان الأوروبية إعانات سمحت للشركات بتحقيق ربح عن طريق تصنيع توربينات الرياح والألواح الشمسية وتغطية الكهرباء الأعلى سعرا الناتجة عن تلك الابتكارات. ثم استغلت البلدان التي تنخفض فيها تكاليف التصنيع، وخاصة الصين، الحوافز الأوروبية لبناء صناعاتها الذاتية من الطاقة المتجددة الموجهة للتصدير. وفيما بعد، انخفضت تكاليف طاقة الرياح والطاقة الشمسية انخفاضاً كبيراً بعد أن حقق هذا الاندفاع العالمي وفورات في الحجم لما كانت صناعات وليدة تتسم بعدم الكفاءة. واليوم أصبحت أسعار هذه المصادر المتجددة من الطاقة تنافسية مقارنة بأسعار الطاقة المولدة من الفحم أو الغاز في عدد قليل من الأماكن حول العالم التي لديها الكثير من الرياح أو الشمس أو ترتفع فيها أسعار الكهرباء التقليدية أو الانثين.

حدثت التحولات في مجال الطاقة في الماضي لسببين. ففي بعض الأحيان كان هناك عامل دافع وهو نضوب مصدر سائد للطاقة. وفي أحيان أخرى كان هناك عامل تراجع يتمثل في ظهور مصدر أفضل للطاقة. وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تم دفع المجتمعات الصناعية إلى استخدام الفحم المنتج من الحطب ثم حدث تراجع عن ذلك. فقد كانت تلك المجتمعات تستنفد غاباتها وخلصت إلى أن الفحم الذي يعد وقود أغنى من حيث الطاقة أكثر كفاءة أيضا في المصانع. وفي أوائل القرن العشرين، تم تحويل البحرية البريطانية من الفحم إلى النفط لأن الذهب الأسود أكثر كثافة وأنظف وأسهل في النقل من الصخر الأسود، وهو قرار أدى في وقت لاحق إلى تحول مماثل في وسائل النقل المدني.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين كانت التحولات الكبيرة في مجال الطاقة في شكل عوامل الدفع متمثلة في ردود أفعال لقيود الإمدادات الناتجة عن القرارات السياسية. فبعد أن سحقت المدن الرئيسية في ألمانيا واليابان بقنابل قوات التحالف في الحرب العالمية الثانية، وكان هذان البلدان يستوردان عادة الطاقة للاستهلاك، قام البلدان بإعادة بناء البنية التحتية مع أخذ كفاءة الطاقة بعين الاعتبار. وبعد حظر تصدير النفط من جانب الدول العربية في السبعينات، أطلقت البلدان التي كانت تفتقر إلى مواردها الذاتية المعروفة من الوقود الأحفوري حملات وطنية كبيرة لبناء مصادر بديلة للطاقة. فقد اتجهت فرنسا إلى الطاقة النووية والبرازيل إلى الإيثانول والدانمرك نحو الرياح. وكانت الحاجة أم الاختراع.

ومع بزوغ القرن الحادي والعشرين، بدا أن العالم يواجه قيودا من حيث الطاقة أكثر تنظيميا من الحرب أو الحظر، حيث كان مثل حائط الموارد الطبيعية. وكانت الاقتصادات النامية، وخاصة الصين والهند، تستهلك كميات هائلة ومتزايدة من الطاقة سنويا وكان منتجو الطاقة يعانون كل سنة لاستخراج كميات كافية من الوقود الأحفوري الجديد لتلبية الطلب. وكانت خطوط الاتجاه تشير إلى عصر جديد من ندرة الطاقة ووصول الخوف منها إلى ذروته عندما انبثق مصطلح جيولوجي جديد منذ عقد من الزمن تقريبا في المصطلحات العامة وهو "ذروة النفط". وكان المفهوم هو أن العالم استهلك نحو نصف جميع النفط الذي يمكن استخراجه من الأرض. وعندما كان العالم عند أعلى نقطة من هذا المنحنى المصيري، كانت النظريات تشير إلى أن العالم يواجه مستقبلا يتسم بارتفاع شديد في الأسعار وحروب بترولية مع احتراق البترول الذي يمثل النصف الثاني من الهبة التي أتاحتها لنا الطبيعة. وتوقع العديد من مؤيدي مفهوم ذروة النفط أن المستقبل سيكون طريقا نحو الحرب، لتحقيق القصاص العادل الذي أشار إليه المفكر مالتوس من العالم المسرف للموارد.

## عصر جديد من الوفرة

يمكن أن تحدث اختلافات كبيرة في سنوات قليلة. فقد أدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط الذي رآه مؤيدو ذروة النفط كإثبات لتوقعاتهم في الألفية إلى تطورات هائلة في التكنولوجيا أدت بدورها، في جزء كبير من العالم على الأقل، إلى توسيع نطاق الإمدادات من الطاقة المجدية اقتصاديا. ويزداد اليوم الإنتاج من أنواع النفط والغاز الطبيعي الذي يطلق عليه العاملون في هذه الصناعة اسم "غير التقليدي" وهذا يعني باللغة الإنجليزية البسيطة الصعب استخراجه من الأرض. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى أن ارتفاع الأسعار سمح بنشر تقنيات الإنتاج الجديدة معقولة السعر مثل التكسير والحفر الأفقي. وعملت السوق بمساعدة من إنفاق الحكومة على البحوث بشكل جيد.

## مستقبل مشرق للبعض

يمكن أن يتوقف انتشار ثروات الموارد الجديدة نتيجة مجموعة من الحواجز التكنولوجية والسياسية والاقتصادية. ولكن بدأت الأطراف المعنية في الاقتصاد العالمي تدرك أنه الواقع الجديد الذي لا يمكن أن تتجاهله.

وتشعر منظمة أوبك بقلق خاص. وفي السنة الماضية، قال وزير الطاقة في نيجيريا، وهي عضو في أوبك، في ملاحظات واسعة الانتشار، إن ارتفاع إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة يثير "قلقا بالغا".

## زادت الطاقة الشمسية إلى حد كبير نتيجة الإعانات التي دفعت التقدم.

ويبدو أن الحقائق على أرض الواقع تشير بشكل متزايد إلى تبرير تلك التوترات. وفي يونيو من هذا العام، أشارت توقعات وكالة الطاقة الدولية (IEA, 2014) في أحد التقارير إلى أن نسبة أوبك من الطاقة "الإنتاجية" من النفط ستواصل الانخفاض لتصل إلى 57٪ من الطاقة العالمية في عام 2019 من 58٪ في عام 2013، بينما ستزيد النسبة من البلدان غير بلدان أوبك من 42٪ إلى 43٪. وتحجب هذه الإحصاءات البسيطة نسبيا تحولات تثير المزيد من القلق لدى الاتحاد الاحتكاري الذي هيمن على الإنتاج العالمي من النفط لفترة طويلة. وبين عامي 2012 و 2013، وبعد أن قفز إنتاج أمريكا الشمالية بمقدار 1,35 مليون برميل يوميا، انخفض إنتاج أوبك بمقدار 850,000 برميل يوميا وفقا لوكالة الطاقة الدولية. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن تزيد الطاقة الإنتاجية لأوبك بمقدار 2,08 مليون برميل يوميا في عام 2019 مقارنة بعام 2013، فإن هذه القفزة المتوقعة تفترض أن يكون أكثر من نصف هذا النمو من العراق، وهو بلد يعاني من عدم الاستقرار. وحذرت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها من أنه "نظرا لوضع العراق الخطير والحالة الأمنية، فإن التوقعات مليئة بالخطر الهبوطي". وعلى الرغم من أن الانخفاض في إنتاج أوبك يرجع حتى الآن أساسا إلى الصعوبات السياسية والجيولوجية في بلدان أوبك، فإن أعضاء أوبك يعربون عن قلقهم المتزايد من أن ارتفاع إنتاج النفط في الولايات المتحدة سيؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط من أوبك.

وأوبك ليست المنظمة الوحيدة القلقة من القفزة في إنتاج الولايات المتحدة من الطاقة. فالصناعة الأوروبية قلقة أيضا حيث إنها تخشى أن يؤدي انخفاض أسعار الطاقة عبر المحيط إلى أن تكون أوروبا أقل تنافسية كمنتج للسلع العالمية. وفي فبراير من هذا العام، وقع المديرين التنفيذيين لأكثر من 100 شركة من الشركات المستخدمة للطاقة بكثرة التي لديها عمليات في أوروبا مثل الشركات العملاقة ريون تيتنوا ألكان وأرسيليلور ميتال وباسف وثايسن كروب وجونسون كونترولز وميرك على رسالة تدعو صناع السياسات في أوروبا إلى زيادة إنتاج الطاقة من الغاز الطبيعي وتخفيف التكاليف التي فرضوها بشأن خفض انبعاثات الكربون. وأكدت مجموعة الصناعة التي أعدت ما أطلق عليه اسم "البيان" أن هذين الإجراءين سيجعلان الصناعة الأوروبية أكثر تنافسية مع المصانع في الولايات المتحدة. وأدت زيادة الطاقة المتجددة إلى تأجيج خلافات حادة مثل تلك التي تدور بشدة حول إعادة ارتفاع أسعار النفط والغاز. وتعتبر الطاقة الشمسية مثلا على ذلك.

وتوفر الطاقة الشمسية أقل من 1٪ من الكهرباء المولدة على المستوى العالمي وفقا لوكالة الطاقة الدولية. وحتى هذه النسبة تشكل عدة أضعاف حجم الطاقة الشمسية الذي كان قائما منذ خمس سنوات

مضت. وهي لا تعبر عن اختراق هذه الطاقة الأكبر في مناطق معينة. وتستأثر الطاقة الشمسية بنحو 8٪ من الكهرباء المولدة سنويا في إيطاليا وبنسبة 5٪ تقريبا في كل من ألمانيا وإسبانيا وحوالي 2٪ في أستراليا وفقا لوكالة الطاقة الدولية. وفي كاليفورنيا تولد أكثر من 6٪ من الكهرباء في بعض الأيام من الشمس. وعلى المستوى العالمي، تستأثر الطاقة الشمسية بأكثر من 1٪ من الإنتاج السنوي من الكهرباء بنهاية هذا العام حسب توقعات وكالة الطاقة الدولية التي تؤكد أن مستقبل الطاقة الشمسية سيكون أكثر إشراقا من الآن فصاعدا. وزادت الطاقة الشمسية إلى حد كبير نتيجة الإعانات التي دفعت التقدم الذي أدى إلى انخفاض الأسعار. ووفقا لتقديرات عديدة، فقد تراجع متوسط أسعار اللوحة الشمسية ترجعا شديدا بلغ 75٪ أو أكثر في السنوات القليلة الماضية. ومن الأسباب الرئيسية لهذا الانخفاض في الأسعار الزيادة غير المتوقعة في المصانع الصينية التي تنتج الألواح الشمسية منخفضة التكاليف. وأدى ذلك إلى غضب الشركات الغربية التي كانت تهيمن على صناعة الطاقة الشمسية في سنواتها الأولى. وقدمت شركات عديدة شكاوى إلى سلطات التجارة الدولية ادعت فيها أن مصنعي الألواح الشمسية الصينيين حصلوا على مساعدة غير مشروعة من الإعانات الصينية السخية للغاية التي تنتهك قواعد منظمة التجارة العالمية. وتنفي الصين انتهاكها لأي قانون. ومن كان على حق من الناحية القانونية، فقد أدت هذه الادعاءات إلى حرب بين الصين من ناحية والولايات المتحدة وأوروبا من الناحية الأخرى حيث يقوم كل طرف بخفض التعريفات على المكونات المنتجة للطاقة الشمسية التي يستوردها من الطرف الآخر. وفي يوليو، أشارت الولايات المتحدة إلى أنها تعترض رفع التعريفات على الألواح المصنعة في الصين مرة أخرى.

## بزوغ عصر جديد

فيما وراء الصدام حول من سيستفيد من إنتاج الألواح الشمسية، هناك معركة على من سيفوز ومن سيخسر من بيع الطاقة الشمسية. ويزيد قلق منتجوا الكهرباء المهيمون حول العالم من أن انتشار الألواح الشمسية الأرخص سعرا سيشتجع المزيد من المستهلكين على إنتاج طاقتهم الذاتية، مما يخفض قاعدة المستهلكين لدى هذه المرافق العامة. وفي ألمانيا، ألقت شركة E.ON العملاقة للوم على زيادة الألواح الشمسية كسبب لإيراداتها الفصلية المخيبة للآمال. وفي الولايات المتحدة، أشار ديفيد كرين المدير التنفيذي لشركة NRG Energy المنتجة للطاقة في الولايات المتحدة إلى الطاقة الشمسية المولدة من ألواح توضع فوق الأسطح بوصفها "تهديدا قاتلا" لأعمال المرافق العامة. وفي هاواي، أعلنت شركة الطاقة المهيمنة مؤخرا أنها ستقيد بصرامة عدد ألواح الطاقة الشمسية التي ستوصلها بالشبكة.

ويمكن أن تكون الطاقة خطيرة وقد لا يمكن التنبؤ بها. ويصدق ذلك على مقبس الكهرباء في الحائط ويصدق أيضا على المستوى العالمي. والقلق الذي كان سائدا منذ وقت ليس ببعيد هو أنه لم تكن هناك طاقة كافية لتوفير طاقة للعالم. وهناك قلق الآن تتشاطرهُ الأطراف المعنية ومرافق الكهرباء والمصنعين المتعددي الجنسيات من أن انتشار تكنولوجيات الطاقة الجديدة بدأت تضعف القوى العالمية. ■

جيفري بول باحث مقيم في مركز ستير تايلور لسياسات وتمويل الطاقة بجامعة ستانفورد، وهي مبادرة مشتركة بين كلية الحقوق وإدارة الأعمال في جامعة ستانفورد.

## المراجع

International Energy Agency (IEA), 2014, Medium-Term Oil Market Report 2014: Market Analysis and Forecasts to 2019 (Paris).



الأحياء العشوائية (الفافيلا) وناطحات السحاب الحديثة في فورتاليزا، البرازيل

# أداة القياس

جوناثان أوستري وأندرو بيرغ

**عدم المساواة قد يكون موضوعا مثيرا للاهتمام، ولكن يصعب تعريفه.**

على سبيل المثال، هو في حد ذاته معقد للغاية. ولكن على الأقل الهدف واضح، وهو حساب الناتج الإجمالي لاقتصاد ما. وفي المقابل، نجد أن مفهوم عدم المساواة أقرب إلى مفهوم "القدرات التنافسية"، على سبيل المثال — فأي مقياس بسيط هو محاولة لاختزال قضية معقدة وصولا إلى رقم واحد.

وتأتي معظم بيانات عدم المساواة في الأصل من المسوح التي يتم فيها عادة سؤال الأسر عن دخلها من مختلف المصادر والضرائب والاستهلاك. وتنطوي هذه المعلومات المستقاة على أوجه قصور عديدة. فإجراء هذه المسوح عملية مكلفة ومعقدة، وتجري مرة واحدة على أقصى تقدير كل سنوات قليلة. ولا يوجد ضمان على أن هذه المسوح ممثلة. فقد يصعب على القائمين بالمسوح تحديد هوية الأثرياء وقد تقل احتمالات مشاركتهم في المسوح حتى في حالة التعرف عليهم.

وغالبا ما يرغب الباحثون في مقارنة أوجه عدم المساواة بين الفترات الزمنية وبين البلدان، ولكنه أمر صعب لأسباب كثيرة:

• **توجد اختلافات كبيرة بين المسوح.** فعلى سبيل المثال، هناك عدة طرق لتعريف الدخل. فقد يتضمن الدخل من عوامل الإنتاج فقط، كالأجور من العمل والأرباح من رأس المال (الدخل السوقي)، أو قد يتضمن أيضا التحويلات كالمعاش الخاصة والدعم

**بالرغم** من أن تزايد عدم المساواة الاقتصادية أصبح من الموضوعات الاقتصادية والسياسية المهمة في السنوات الأخيرة، فإن تعريفه بشكل دقيق غالبا ما يتسم بالغموض. فقد يقصد بعدم المساواة الاقتصادية المصير النسبي للطبقة المتوسطة أو أعلى ١٪ من أصحاب الدخل، كما يمكن قياسه قبل الضرائب والتحويلات أو بعدها. وتوجد علاقة وطيدة بين ما يتم قياسه والناتج التي يتم التوصل إليها والاستجابات الملائمة على مستوى السياسات. فضلا على ذلك، أصبح هناك قبول متزايد لحقيقة عدم المساواة، وتحول الاهتمام في الواقع إلى كيفية التصرف حيال هذه الحقيقة — كأن يعاد توزيع الدخل مثلا، وإذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن تنفيذه، وما الآثار المحتملة لإعادة توزيع الدخل. ومثلما هو الحال مع تعريف عدم المساواة، فإن تعريف "إعادة التوزيع" وكيفية قياسها يشكلان فارقا كبيرا على مستوى التحليلات والسياسات.

## ما المقصود بعدم المساواة؟

تنطوي جميع المفاهيم الاقتصادية على إشكاليات صعبة من حيث كيفية القياس ووضوح المفهوم، ولكن مفهوم عدم المساواة ربما يكون أكثر إشكالية من معظم المفاهيم. فقياس إجمالي الناتج المحلي،

يسهل مقارنتها. وتوجد وسائل عديدة لإجراء هذه المقارنة، ولكن وسيلة استخدامها.

ومؤشر جيني هو أكثر المؤشرات المجمع استخداما. فهو يقيس متوسط الفرق في الدخل بين أي أسرتين (أو فردين) يتم اختيارهما عشوائيا من مجموع السكان. وتتم معايرة المؤشر من صفر إلى واحد، حيث يعني الصفر حصول جميع الأسر على نفس الدخل، بينما يعني واحد أن أسرة واحدة تحصل على الدخل كله. ونظرا لأن مؤشر جيني يرصد توزيع الدخل بالكامل وهو مستخدم في العديد من البلدان، يمكن الاستفادة منه في فهم انعكاسات الاقتصاد الكلي ومحددات عدم المساواة في الدخل.

وهناك اهتمام كبير في الآونة الأخيرة بنصيب فاحشي الثراء في الدخل — أي أعلى ١٪ أو ٠,١٪ من أصحاب الدخل — نظرا لارتفاعه الحاد في بعض البلدان منذ عام ١٩٨٠ تقريبا. وقد تركزت الزيادة بشكل كبير في أعلى فئة من فئات توزيع الدخل بحيث لم يمكن رصدها بدقة باستخدام مؤشرات جيني التي ترصد جميع فئات توزيع الدخل وتقوم على استخدام المسوح.

وقد يكون نصيب أعلى ١٪ من أصحاب الدخل مقياسا أكثر جدوى ويرجع ذلك جزئيا لأنه يرصد سمة من سمات توزيع الدخل ذات أهمية كبيرة لبعض الأغراض، مثل قدرة فاحشي الثراء على السيطرة على العملية السياسية. ومثلما قال قاضي المحكمة العليا الأمريكية الراحل لويس برانديس "قد تكون لدينا ديمقراطية، أو قد تكون لدينا ثروة متركزة في أيدي قلة قليلة، ولكن لا يمكن أن يجتمع لدينا الأمران". ولم يكن يفكر حينها في المؤشرات العامة لعدم المساواة مثل مؤشر جيني. وفي دراسات مثل دراسة (2012) Joseph Stiglitz، يشير مؤلفوها إلى أن التركيز المعتاد على مؤشر جيني جعل العديد من المحللين يغفلون عن انعكاسات ارتفاع الفئة العليا من الدخل على تطور القوى السياسية في الولايات المتحدة. غير أن المؤشرات الأوسع نطاقا أكثر جدوى لبعض الأغراض. فعلى سبيل المثال، نجد أن البلدان التي يشيع فيها عدم المساواة مقارنة بغيرها تكون التفاوتات بين أجيالها أقل عادة حسب مؤشر جيني، ولكن ليس حسب مؤشر أعلى ١٪ من أصحاب الدخل.

الحكومي والمعاشات التقاعدية، أو الموارد العينية مثل قسائم المعونة الغذائية ومدفوعات الضرائب (صافي الدخل أو الدخل المتاح). كذلك قد تعكس البيانات التي تجمعها المسوح عدم المساواة في الاستهلاك وليس في الدخل.

• **وحدة التحليل تختلف أيضا.** فقد ينظر إلى بيانات الدخل الواردة في المسوح حسب الفرد أو الأسرة أو الوحدة الضريبية (والتي تختلف غالبا عن الأسرة). وعادة ما تجمع المسوح بيانات الدخل حسب "الأسرة المعدلة". ويراعي مفهوم الدخل هنا أن تكلفة الفرد الواحد في الأسرة تنخفض مع زيادة عدد أفرادها.

ونظرا لهذه المشكلات وغيرها من المشكلات التي تنطوي عليها المسوح، لا سيما تلك الخاصة برصد دخل الأثرياء، بدأ خبراء الاقتصاد في فحص السجلات الضريبية كمصدر لبيانات توزيع الدخل (راجع دراسة (Atkinson, Piketty, and Saez, 2011)). وبيانات الضرائب لديها عدة مميزات تميزها عن بيانات المسوح، إذ توجد بيانات متاحة عن جميع دافعي الضرائب وبالتالي فهي أفضل تمثيلا للأثرياء ويمكن من خلالها فحص الشرائح الصغيرة، كأعلى ٠,١٪ من أصحاب الدخل. علاوة على ذلك، فإن البيانات عادة ما تصدر سنويا وغالبا ما تتوافر بيانات تاريخية منذ مطلع القرن العشرين.

ولكن توجد أيضا عيوب مهمة في استخدام بيانات الضرائب. أولا يتم استبعاد العديد من الفقراء وحتى متوسطي الدخل ممن لا يدفعون ضرائب الدخل. وثانيا، لا توجد عموما سوى معلومات محدودة عن مدفوعات الضرائب ومقبوضات التحويلات الفعلية والتي يلزم توافرها لحساب الدخل المتاح. وثالثا، يقتصر توافر البيانات عن الاقتصادات المتقدمة وعدد قليل من اقتصادات السوق الصاعدة. ورابعا، تنطوي البيانات القائمة على الضرائب على مشكلات قياس ناتجة عن الإبلاغ غير الدقيق للبيانات واستخدام استراتيجيات التهرب الضريبي التي ربما يستخدم أغلبها الطبقة الأكثر ثراء على الإطلاق.

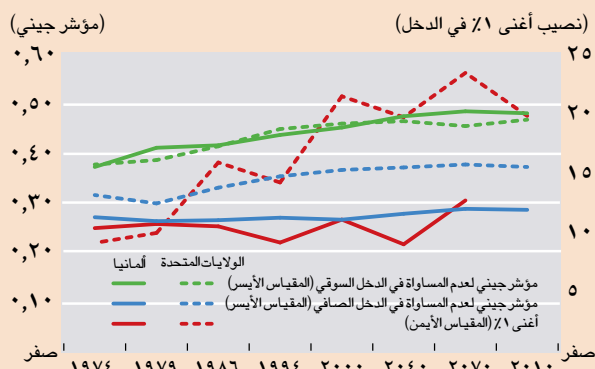
## أسلوب القياس مهم

وفي ظل هذه القياسات المختلفة وما تنطوي عليه من أوجه قصور، من المهم استخدام المقياس الملائم للمسألة المطروحة.

ولنبدأ بمقارنة بسيطة بين الولايات المتحدة وألمانيا على أساس بيانات الدخل المتاح للأسر المعدلة (راجع الرسم البياني ١). والدخل المتاح هو أساسا عبارة عن مدفوعات الدخل والتحويلات التي تتلقاها الأسر ناقصا الضرائب. ويتعين اختزال هذه المعلومات في صيغة

الرسم البياني ٢  
القياس

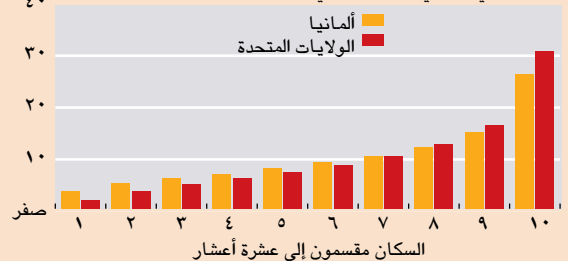
يتزايد عدم المساواة ونصيب أغنى ١٪ من السكان في الدخل في كل من ألمانيا والولايات المتحدة، بالرغم من انخفاضهما في الولايات المتحدة خلال الركود الكبير.



ملحوظة: يقاس عدم المساواة في الدخل السوقي قبل الضرائب ومدفوعات التحويلات. ويراعي في حساب عدم المساواة في الدخل الصافي مدفوعات التحويلات والضرائب. ويحسب نصيب أغنى ١٪ من السكان في الدخل قبل الضرائب والتحويلات. ويقيس مؤشر جيني مستوى عدم المساواة في الاقتصادات. وعندما يساوي مؤشر جيني صفرا، فيعني ذلك حصول جميع الأسر على نفس الدخل، بينما يعني مؤشر جيني الذي يساوي واحدا أن أسرة واحدة تحصل على الدخل كله.

الرسم البياني ١  
تقسيم الكعكة

توزيع الدخل غير متساو في الولايات المتحدة وألمانيا. (النصيب في إجمالي الدخل الصافي، ٢٠٠٧٪)



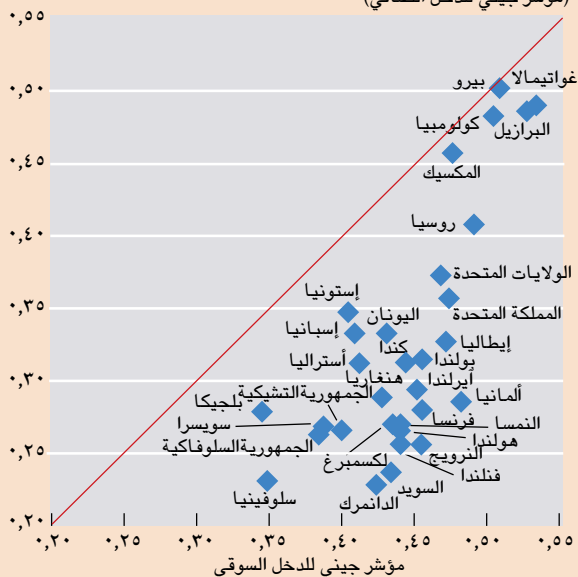
المصدر: قاعدة بيانات المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة (WIID 3.0A)، يونيو ٢٠١٤.

ملحوظة: أزواج الرسوم الخطية مرتبة من العشر الأكثر فقرا على الإطلاق من السكان في الولايات المتحدة وألمانيا إلى أغنى ١٪ من السكان. ومؤشر جيني الذي يقيس المستوى الكلي لعدم المساواة في البلد المعني يبلغ ٠,٢٩ لألمانيا و٠,٣٨ للولايات المتحدة. وعندما يساوي مؤشر جيني صفرا، يعني ذلك حصول جميع الأسر على نفس الدخل، بينما يعني مؤشر جيني الذي يساوي واحدا أن أسرة واحدة تحصل على الدخل كله.

### الرسم البياني ٣

#### إعادة توزيع الدخل

يتراجع مستوى عدم المساواة بعد تحصيل الضرائب ومدفوعات التحويلات الموجهة إلى الأسر ذات الدخل المنخفض. (مؤشر جيني للدخل الصافي)



المصادر: دراسة (Solt 2009). والإصدار الرابع من القاعدة الموحدة لبيانات عدم المساواة في العالم.

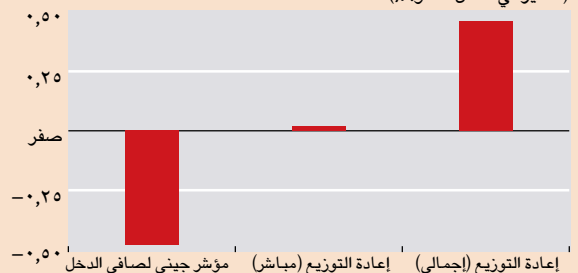
ملحوظة: يقاس مؤشر جيني مستوى عدم المساواة في اقتصاد ما. وعندما يساوي مؤشر جيني صفرا، فيعني ذلك حصول جميع الأسر على نفس الدخل، بينما يعني مؤشر جيني الذي يساوي واحدا أن أسرة واحدة تحصل على الدخل كله. ويساوي الدخل القومي الدخل المقيوس قبل التحويلات والضرائب. ويحسب صافي الدخل بعد الضرائب والتحويلات. وكلما بعد الاقتصاد عن الخط المائل بدرجة ٤٥ ناحية اليمين، زاد مستوى إعادة توزيع الدخل. وتعكس هذه الأرقام آخر سنة متاحة عنها بيانات لكل بلد، ويتراوح النطاق الزمني للبيانات ما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠.

### الرسم البياني ٤

#### تحقيق مزيد من المساواة، ومزيد من النمو

يرتبط ارتفاع عدم المساواة في الدخل الصافي بتراجع النمو، بينما يبدو أن إعادة توزيع الدخل ليس لها سوى تأثير سلبي محدود على النمو.

(التغير في معدل النمو، %)



المصدر: دراسة (Ostry, Berg, and Tsangarides 2014).

ملحوظة: ارتفاع العمود الأول، الذي يقع دون مستوى الصفر، يعكس تراجعاً في متوسط معدل النمو الحقيقي (بعد التضخم) في نصيب الفرد من الدخل خلال خمس سنوات، وبصاحب هذا التراجع زيادة في عدم المساواة (مقاسة بمؤشر جيني لصافي الدخل) من المئين الخمسين إلى المئين الستين، مع تثبيت قيم المتغيرات الأخرى (بما في ذلك إعادة التوزيع). ويقاس مؤشر جيني مستوى عدم المساواة الكلي في البلدان. وعندما يساوي مؤشر جيني صفرا، فيعني ذلك حصول جميع الأسر على نفس الدخل، بينما يعني مؤشر جيني الذي يساوي واحداً أن أسرة واحدة تحصل على الدخل كله. ويقصد بـ"صافي الدخل" الدخل بعد الضرائب والتحويلات. ويوضح العمود الثاني تأثير (موجب بالكاد) زيادة قدرها عشر درجات مئوية في مستوى إعادة التوزيع على النمو، مع تثبيت قيم صافي الدخل وعدم المساواة والمتغيرات الأخرى. وتقاس إعادة التوزيع كالتفرق بين مؤشر جيني للدخل القومي (الدخل قبل الضرائب والتحويلات) ومؤشر جيني للدخل الصافي. ويوضح العمود الثالث التأثير الموجب على النمو نتيجة لنقص الزيادة في مستوى إعادة التوزيع بمقدار عشر درجات مئوية، ولكن مع مراعاة التأثير (غير المباشر) لزيادة إعادة التوزيع على تراجع عدم المساواة في صافي الدخل وبالتالي زيادة النمو. وتفترض هذه الحسابات أن زيادة إعادة التوزيع ليس لها تأثير على عدم المساواة في الدخل القومي.

ويوضح الرسم البياني ٢ التغير في مؤشر جيني لعدم المساواة في الدخل القومي (قبل الضرائب والتحويلات) ونصيب أعلى ١٪ من أصحاب الدخل في ألمانيا والولايات المتحدة. ويشير المقياسان إلى زيادة في البلدين، لكن الزيادة أكبر كثيراً بالنسبة لأعلى ١٪ من أصحاب الدخل في الولايات المتحدة. ومن النتائج الأخرى المثيرة للاستغراب أن ألمانيا والولايات المتحدة تسجلان نفس القدر تقريبا من عدم المساواة في الدخل القومي — مقياساً بمؤشر جيني.

### عدم المساواة والنمو

في دراستنا لعدم المساواة، ركزنا على انعكاساته المترتبة في استمرارية النمو في عينة كبيرة من البلدان. وافترضنا أن العديد من الآليات التي تربط عدم المساواة بالنمو قد تكون في العمل، بما في ذلك تأثير عدم المساواة على قدرة الفقراء والطبقة الوسطى على مراكمة رأس المال البشري؛ وتأثيره على الاستقرار السياسي وبالتالي على حوافز الاستثمار؛ وعلى التماسك الاجتماعي والقدرة على مقاومة الصدمات وتصحيحها بفعالية؛ وعلى الضغوط السياسية لإعادة توزيع الدخل والتي قد تؤدي إلى تقويض الحوافز ومن ثم إبطاء النمو. وكان استخدام مؤشر جيني خياراً ممتازاً نظراً لأننا كنا نرغب في تغطية جميع هذه القنوات دون تحديد أي منها أكثر أهمية، ولأننا كنا نحتاج إلى عينة كبيرة من البلدان والفترات الزمنية. وعززت دراسة (Berg and Ostry 2011) التوافق المبدئي وربما المتنامي بين الباحثين في هذا الصدد، حيث توصلت إلى أن زيادة عدم المساواة يترتب عليها نمو أقل استمرارية.

وقد تحول التركيز على عدم المساواة إلى اهتمام بإعادة توزيع الدخل. وكانت النتائج التي توصلنا إليها بشأن عدم المساواة والنمو غامضة بخصوص الانعكاسات على إعادة توزيع الدخل. وإذا كانت البلدان التي يشيع فيها مزيد من عدم المساواة مقارنة بغيرها تحاول عادة إعادة توزيع مزيد من الدخل، وأدت إعادة التوزيع تلك (معدل ضريبي ودعم أعلى) إلى تقويض حوافز العمل والاستثمار، فإن إعادة التوزيع لن تكون "حلاً" لعدم المساواة بل جزءاً من المشكلة، على الأقل بالنسبة للنمو.

ولقد واجهنا مشكلتين معقدتين في عملية القياس. أولاً، معظم مجموعات بيانات التحليل القطري المقارن الخاصة بعدم المساواة تتكون في الأساس من معلومات عن عدم المساواة في صافي الدخل (المتاح). غير أن تحديد ما إذا كانت زيادة عدم المساواة في البلدان تقتزن أيضاً بزيادة في إعادة توزيع الدخل يتطلب تحليل العلاقة بين عدم المساواة في الدخل القومي وإعادة توزيع الدخل، لأن مفهوم عدم المساواة في صافي الدخل يخلط بين آثار عدم المساواة في الدخل القومي وآثار إعادة توزيع الدخل. وثانياً، أردنا قياس إعادة توزيع الدخل لتقييم الجانب الثاني من الموضوع، وهو مدى أهمية إعادة توزيع الدخل بالنسبة للنمو، كما في حالة المقاضلة المهمة بين المساواة والكفاءة في دراسة (Arthur Okun 1975).

غير أننا وجدنا أن إعادة توزيع الدخل أصعب في قياسها بدقة عن عدم المساواة. وركزت أغلب الجهود على استخدام مؤشرات بديلة لقياس إعادة توزيع الدخل، مثل الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والدعم الاجتماعي، وإجمالي الإيرادات ومعدلات الضريبة.

ولكن هذه المؤشرات البديلة غير دقيقة بدرجة كبيرة. فالعديد من الضرائب قد تكون غير تصاعديّة، مثل ضرائب الرواتب أو المبيعات. وبالمثل، فإن مزايا الإنفاق الاجتماعي قد توجه أو قد لا توجه في معظمها إلى المجموعات الأقل دخلاً. فعلى سبيل المثال، نجد في الاقتصادات النامية أن الجزء الأكبر من الإنفاق التعليمي يركز على التعليم الثانوي والعالي، وهو ما يعود بالفائدة أساساً لمن هم أفضل حالاً، بينما يوجه جزء كبير من الإنفاق على الرعاية الصحية لدعم المستشفيات في المناطق الحضرية التي قد لا تكون خدماتها موجهة إلى المواطنين الفقراء أو حتى متوسطي الدخل. وبقياس إعادة توزيع الدخل باستخدام هذه المؤشرات البديلة، وجد الباحثون شواهد محدودة على أن زيادة عدم المساواة في البلدان تقتزن بزيادة إعادة توزيع الدخل. ولكن النتائج تكون أكثر وضوحاً عند استخدام مقاييس أكثر دقة. فقد استخدمت



## استخدام المقياس الملائم للمسألة المطروحة.

دراسة (Milanovic 2000) مجموعة بيانات أعلى جودة من قاعدة بيانات دراسة الدخل في لكسمبرغ ومعظمها عن البلدان الصناعية. وتتضمن هذه المجموعة بيانات قابلة للمقارنة بدرجة كبيرة عن عدم المساواة في الدخل السوقي والصافي. وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط قوي بين إعادة توزيع الدخل ومستوى عدم المساواة في الدخل السوقي لتلك المجموعة من البلدان الديمقراطية الغنية.

معين من إعادة التوزيع. وثالثا، يبدو أن إعادة التوزيع - مقيسة كالفرق بين عدم المساواة في الدخل السوقي وعدم المساواة في الدخل الصافي - لها تأثير موات عموما على النمو (يوضح الرسم البياني 4 الاستنتاجين الأخيرين). وفي الحالات القصوى فقط توجد شواهد على أن إعادة التوزيع قد يكون لها تأثير سلبي على النمو. وبذلك فإن الآثار المباشرة وغير المباشرة الكلية لإعادة توزيع الدخل مواتية للنمو في المتوسط. وعلينا أن ندرك بالطبع أوجه القصور التي تنطوي عليها مجموعة البيانات المستخدمة والمقارنات القطرية بوجه أعم. ومما لا شك فيه أن تفاصيل سياسات إعادة التوزيع مهمة بالطبع (راجع IMF 2014). ولكن في ضوء الدراسة التي أعدناها، ينبغي توخي الحذر من افتراض وجود مفاضلة كبيرة بين إعادة التوزيع والنمو.

ويجري بحث العديد من الموضوعات المثيرة للاهتمام في هذا المجال في الوقت الحالي. غير أنه ينبغي بالطبع إيلاء الأولوية لجمع وتحليل بيانات أكثر وأفضل، بما في ذلك عن عدم المساواة وإعادة توزيع الدخل في عدد أكبر من البلدان، وإجراء تحليلات قطرية لإعادة توزيع موارد المالية العامة (راجع دراسة Lustig and others, 2013)، وزيادة الاهتمام بعدم المساواة في توزيع الثروة - مقابل عدم المساواة في الدخل - ولكن لا يمكننا بالطبع انتظار توافر البيانات الملائمة. بل يتعين علينا العمل على تحسين البيانات وتوخي الحرص في استخدام البيانات المتاحة بالفعل. ■

جوناثان أوستري نائب مدير وأندرو بيرغ مساعد مدير، وكلاهما في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي.

### المراجع

- Alvaredo, Facundo, Anthony B. Atkinson, Thomas Piketty, and Emmanuel Saez, 2014, The World Top Incomes Database. <http://topincomes.g-mond.parisschoolofeconomics.eu>
- Atkinson, Anthony, Thomas Piketty, and Emmanuel Saez, 2011, "Top Incomes in the Long Run of History," Journal of Economic Literature, Vol. 49, No. 1, pp. 3-71.
- Berg, Andrew, and Jonathan Ostry, 2011, "Inequality and Unsustainable Growth: Two Sides of the Same Coin?" IMF Staff Discussion Note No. 11/08 (Washington: International Monetary Fund).
- International Monetary Fund (IMF), 2014, "Fiscal Policy and Income Inequality," IMF Policy Paper (Washington).
- Lustig, Nora, and others, 2013, "The Impact of Taxes and Social Spending on Inequality and Poverty in Argentina, Bolivia, Brazil, Mexico, Peru and Uruguay: An Overview," Tulane Economics Working Paper No. 1316 (New Orleans, Louisiana: Tulane University).
- Milanovic, Branko, 2000, "The Median-Voter Hypothesis, Income Inequality, and Income Redistribution: An Empirical Test with the Required Data," European Journal of Political Economy, Vol. 16, No. 3, pp. 367-410.
- Okun, Arthur M., 1975, Equality and Efficiency: The Big Tradeoff (Washington: Brookings Institution).
- Ostry, Jonathan, Andrew Berg, and Charalambos Tsangarides, 2014, "Redistribution, Inequality, and Growth," IMF Staff Discussion Note No. 14/02 (Washington: International Monetary Fund).
- Solt, Frederick, 2009, "Standardizing the World Income Inequality Database," Social Science Quarterly, Vol. 90, No. 2, pp. 231-42.
- Stiglitz, Joseph E., 2012, The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers Our Future (New York: W.W. Norton).

وقد انصب اهتمامنا على محددات النمو الاقتصادي في جميع البلدان. ومن حسن الحظ أن دراسة (Frederick Solt 2009) لمؤلفها العالم السياسي تضمنت مجموعة بيانات جديدة نسبيا وهي نتاج جهود حثيثة لجمع المعلومات التي كنا نحتاجها بالضبط. واستنادا إلى معايير أساسية، قام مؤلف الدراسة باستخراج مقاييس نمطية من البيانات عالية الجودة التي تم جمعها عن عدم المساواة من خلال المسوح. وكان المؤلف قد جمع معلومات من مسوح أجراها البنك الدولي والأمم المتحدة وغيرهما عن مؤشرات جيني التي تعكس مختلف تعريف الدخل (كالدخل السوقي والدخل الصافي) والوحدات المحاسبية (كالأسرة أو الفرد). ثم قام بتحليل الحالات الكثيرة التي تتوافر فيها عدة مؤشرات لعدم المساواة لبلد معين خلال فترة زمنية لتقدير العلاقة بين مختلف المقاييس. ففي بلدان أمريكا اللاتينية خلال سبعينات القرن الماضي على سبيل المثال، كانت توجد علاقة يسهل التنبؤ بها بين عدم المساواة في الاستهلاك وعدم المساواة في الدخل المتاح. واستنادا إلى هذه المعلومات، ومئات العلاقات المماثلة التي تم تحليلها على نحو منهجي، وضعت الدراسة مقاييس معيارية لعدم المساواة في الدخل الصافي والدخل السوقي لعدد كبير من البلدان والفترات الزمنية.

وتوصلنا إلى بعض النتائج اللاحقة للنظر استنادا إلى المعلومات المتاحة عن عدم المساواة في الدخل الصافي والدخل السوقي. فعلى سبيل المثال، من المعروف أن مستوى عدم المساواة في الولايات المتحدة يتجاوز مستواه كثيرا في ألمانيا وأن مستوى عدم المساواة في أمريكا اللاتينية يتجاوز مستواه في أوروبا، ولكن ما لا يعرفه الكثيرون أن هذه المقارنات صحيحة من حيث صافي الدخل. والنتيجة من حيث عدم المساواة في الدخل السوقي (الدخل قبل الضرائب والتحويلات) مماثلة إلى حد كبير (راجع الرسم البياني 3).

ويوجه أعم، نظرا لأن البلدان التي يزيد فيها عدم المساواة في توزيع الدخل السوقي عادة ما تشهد مزيدا من إعادة توزيع الدخل، لا تشهد هذه البلدان بالضرورة مزيدا من عدم المساواة في توزيع صافي الدخل. ففي المتوسط، تعوض إعادة التوزيع حوالي 60٪ من الفرق. ولكن الولايات المتحدة تمثل حالة استثنائية بين البلدان الغنية بسبب ارتفاع مستوى عدم المساواة في صافي الدخل، ويعود جزء من ذلك إلى أن إعادة توزيع الدخل تتم على نطاق محدود نسبيا ويعود الجزء الآخر إلى ارتفاع مستوى عدم المساواة في الدخل السوقي.

### استنتاجات جديدة

توصلنا إلى ثلاثة استنتاجات عامة في دراستنا (Ostry, Berg and Tsangarides 2014) التي استندنا فيها إلى البيانات الواردة في دراسة Solt. أولا، المجتمعات التي يزيد فيها عدم المساواة تزيد فيها إعادة توزيع الدخل، ولا يقتصر ذلك على البلدان الغنية، ولكن ينطبق أيضا (ولكن على نطاق أضيق) على البلدان التي لا يزال اقتصادها في طور النمو. وثانيا، هناك ارتباط قوي بين تراجع عدم المساواة في صافي الدخل وارتفاع النمو وزيادة استمراريته، وذلك عند مستوى



**أحيانا يكون الماضي توطئة لما بعده.** لكن القليل من أحداث السنوات الأولى في القرن الحادي والعشرين ألمح إلى الدمار الذي عصف بالاقتصاد فيما بعد. ففي عام ٢٠٠٧، واجه العالم أزمة جديدة هددت بتدمير اقتصادات واقتلاع جذور الرخاء.

غير أن هذه المحن لم تكن غريبة على صندوق النقد الدولي. فقد وُلد الصندوق من رحم محنة مماثلة.



# التصدي للآزمة

التعاون الدولي وصندوق النقد الدولي

المحتوى: جو بروكوبيو

الصور: نيك غاليفياناكيس

حين اجتمعت القوى العظمى في باريس  
في عام ١٩١٩، تجادلوا حول مقترحات الرئيس  
الأمريكي وودرو ويلسن لاستعادة الرخاء  
والسلم بعد الحرب العالمية الأولى. لكن  
سلسلة من التدابير الناقصة غير الحاسمة  
أدت إلى معاهدة فرساي التي فشلت في  
استعادة النظام في نهاية المطاف.



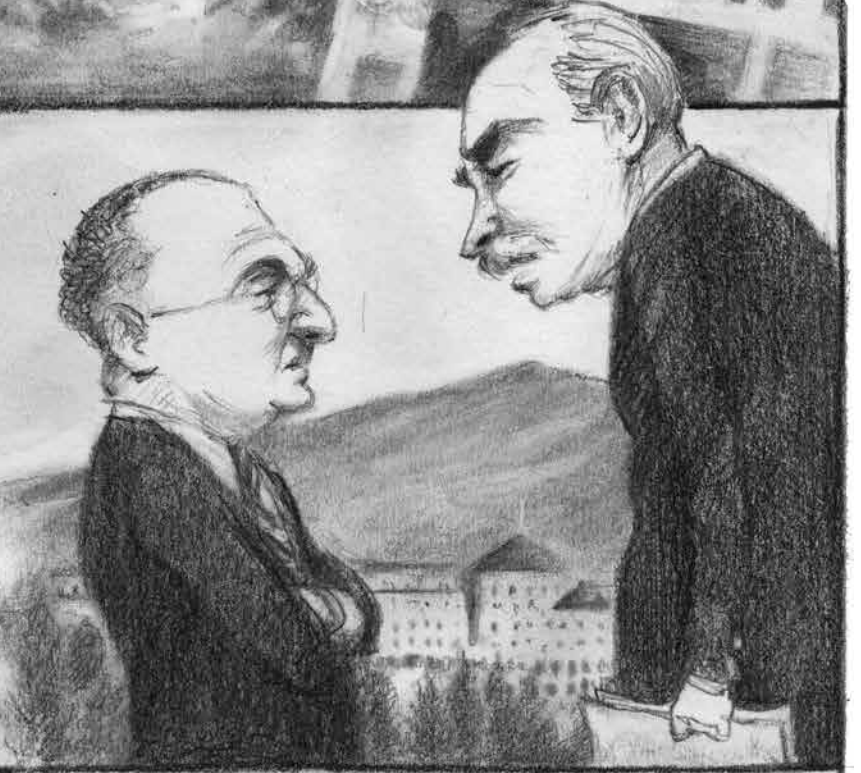
وفي غضون قرن واحد،  
تبدد الرخاء



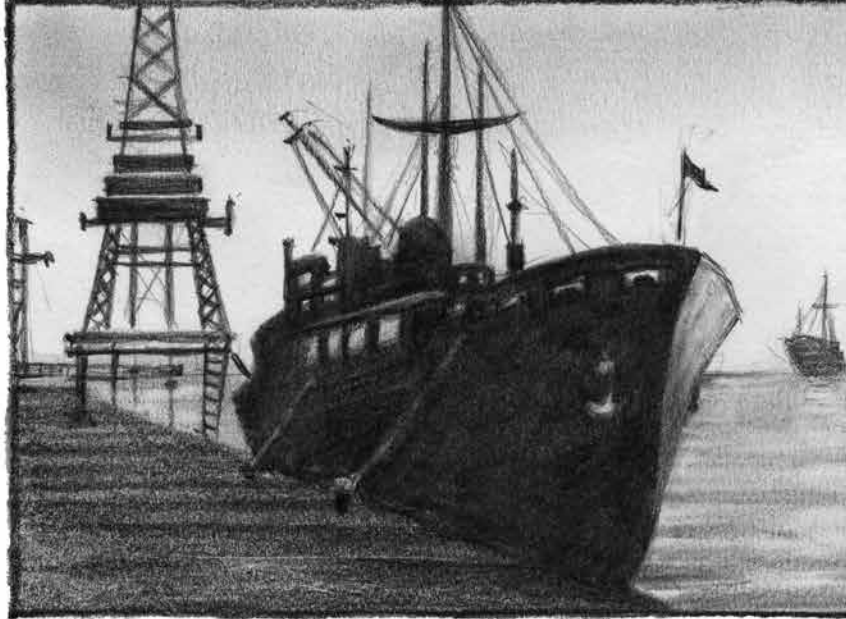
وأثناء عقد آخر،  
راح السلم أيضا



وعندما لاحت نهاية الحرب العالمية الثانية في الأفق، وطد قادة العالم عزمهم على عدم تكرار هذه الأخطاء. وفي بريتون وودز بولاية نيوهامبشير، عقد هاري دكستر وايت وجون مينارد كينز مباحثات سرعان ما أثمرت صندوق النقد الدولي ومهمته المتمثلة في تعزيز التعاون النقدي الدولي، والتجارة، والتدفق السلس لرؤوس الأموال العالمية.



وجاء صندوق النقد الدولي ومنظمات دولية أخرى ناشئة ليجسدون روح ما بعد الحرب العالمية التي غلب عليها التعاون على أساس متعدد الأطراف، وأمكن في النهاية إعادة بناء أوروبا من أنقاض الحروب. ولكن، مع بداية ازدهار النشاط الاقتصادي، واجه العالم تحديات جديدة.



في الخمسينات والستينات من القرن الماضي،  
انضمت بلدان إفريقيا جديدة ذات سيادة إلى  
عضوية صندوق النقد الدولي، وكان مستقبلها  
واعدا للغاية ولكنها تفتقر إلى البنية التحتية.

وسعت هذه البلدان إلى الحصول  
على دعم في بناء القدرات والخبرة في  
مجال السياسات.

ومع تطور الاقتصادات الإفريقية، تطور  
معهها منهج الصندوق...



... بما يكفل مساعدة القادة الأفارقة في  
معالجة قضايا المديونية والفقر



مع قرب نهاية الستينات، أدت  
زيادة إنفاق الولايات المتحدة  
على حرب فيتنام إلى زيادة  
تقويم الدولار بأعلى من قيمته  
العادلة أمام الذهب، مما فرض  
ضغوطا على إمكانية استمرار  
أسعار الصرف الثابتة.



ومع حلول سبعينات القرن الماضي، انهار الإطار الأصلي الذي يركز عليه تعزيز الاستقرار الاقتصادي. ففي ظل نظام بريتون وودز الذي أنشئ بمقتضاه صندوق النقد الدولي، كان على البلدان ربط أسعار صرف عملاتها بالدولار الأمريكي. لكن عملات العالم الرئيسية بدأت تعوّم تجاه بعضها عندما تخلت الولايات المتحدة عن قاعدة الذهب.



وقد استحدث الصندوق أدوات جديدة لمواجهة هذا الأمر، لكن تحديات أخرى ظهرت على السطح. فرؤوس الأموال الخاصة كانت تتدفق بحرية أكبر، إلا أن الاقتصاد العالمي الأكثر تكاملا جلب معه مواطن خطر أيضا، وشهدت الثمانينات سلسلة من أزمات المديونية المتصاعدة.



وبدأت مخاطر العولمة وسلباتها تظهر على السطح، مما أشعل الاحتجاجات الشعبية. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تتصادم فيها الرؤى الأيديولوجية.



كانت العلاقات المتناحرة تاريخيا بمثابة عقبة أمام التعاون الدولي. وتصدّع الأمل الأول في تحقيق عضوية شاملة في صندوق النقد الدولي حين تحولت العلاقات العدائية بعد الحرب العالمية إلى عداوة في إطار حرب باردة.



وأخيرا انضمت الصين إلى صندوق النقد الدولي. وفي وقت لاحق، عندما انهار جدار برلين، شهدت عضوية الصندوق توسعا سريعا، وبدأ عصر جديد من التعاون الاقتصادي على نطاق أوسع.

لكن التكامل يصاحبه الاعتماد المتبادل، مما جعل وقوع أزمة ٢٠٠٧ أشد وطأة



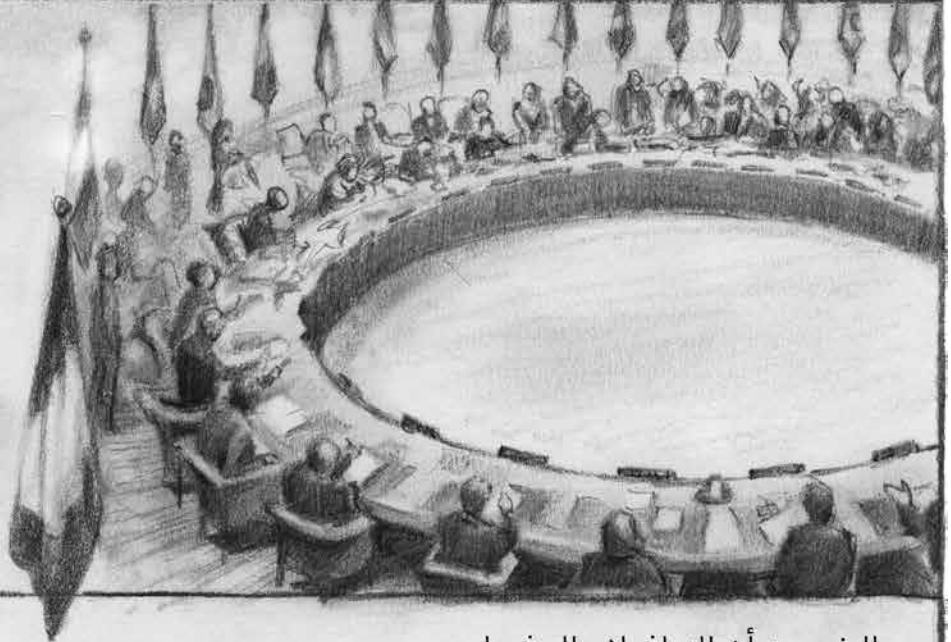
وجاءت أزمة القروض العقارية عالية المخاطر في الولايات المتحدة لترسل تداعيات صادمة عبر بلدان العالم. وفي عام ٢٠٠٨، زادت حالة الذعر وبلغ الركود الكبير نطاقا تجاوز قدرة أي بلد منفرد على احتواء آثاره الكارثية. وأصبح هذا الجرح الجديد يهدد بأن يصبح غائرا ومشوّها للاقتصاد العالمي.

وتلك هي الكوارث التي بني الصندوق لتداركها.



وفي تلك الآونة، ساعد الصندوق في طرح الخيار التالي على طاولة البحث: إما أن تتكاتف بلدان العالم أو تفرق بها السبل.

ولحسن الحظ، غلب منطق التعاون. وحشد المجتمع الدولي جهوده بالتعاون مع صندوق النقد الدولي لتجنب موجة مدمرة أخرى من "الكساد الكبير"، مما أتاح الفرصة لإعادة التجمع والبناء.



وبالرغم من أن التعافي لا يزال في طور الإنجاز، فقد أكد المجتمع العالمي مجددا تفويض الصندوق في مهمة تشجيع الاستقرار الاقتصادي العالمي. ويحمل المستقبل معه كثيرا من التحديات، لكن نموذج العمل متعدد الأطراف خضع للتجربة وأثبت من جديد قيمته الكبرى.



# عاما من التمويل والتنمية

الزمن يتغير وكذلك نطاق تركيز مجلة التمويل والتنمية على مدار نصف القرن الماضي، الأمر الذي انعكس على الأقل في الكلمات الأكثر استخداما على صفحات المجلة

الذكرى السنوية الخمسين لمجلة التمويل والتنمية، التي صدر عددها الأول في يونيو ١٩٦٤، مما حدا بالمحررين للتساؤل بشأن التغيرات التي طرأت على نطاق تغطيتها على مدار العقود الماضية. وتعرض الرسوم التوضيحية التالية الكلمات الخمس والعشرين التي ظهرت على صفحات مجلة التمويل والتنمية بأعلى معدلات تواتر حسب كل عقد من العقود الخمسة الماضية. ويمثل حجم كل كلمة معدل تواتر ظهورها بالمقارنة مع الكلمات الأربع والعشرين الأخرى.

حلت

## أواخر الستينات

ظلت مجلة التمويل والتنمية جهدا مشتركا بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حتى عام ١٩٩٨، وكانت تسعى إلى توضيح كيفية عمل المؤسسات. وقد تحول تركيز المجلة تدريجيا بعيدا عن المؤسسات ونحو القضايا الاقتصادية والمالية العالمية.

صادرات  
عملة  
مدفوعات  
استثمار  
واردات  
تمويل  
نضخم  
بلدان نامية  
ترتيب  
عجز  
حيازة  
قيد  
مساعدة  
البنك المركزي قطاع  
رصيد  
نققات  
مؤسسة التمويل الدولية  
سيولة  
سعر الصرف  
مؤسسة  
الدولية  
للتنمية

## السبعينات

شهد عام ١٩٧١ انهيار نظام سعر الصرف الثابت نسبيا المرتبط بالدولار الأمريكي، مما حفز من وقوع أزمته العملات والميزانيات العمومية على المستوى الدولي وأدت إلى الانتقال من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المعوم. وقد شهد هذا العقد أيضا طفرتين كبيرتين في أسعار النفط.

تمويل  
عملة  
بلدان نامية  
استثمار  
قروض  
صادرات  
مدفوعات  
رصيد  
توظيف العمالة  
دولار  
واردات  
بلدان متقدمة  
ترتيب دين  
معاملة  
سعر الصرف  
حقوق السحب الخاصة  
معاملة  
مساعدات  
نققات  
نصحيح  
مؤسسة  
الدولية  
للتنمية



## الثمانينات

هيمنت على هذا العقد أزمة الديون السيادية في البلدان النامية متوسطة الدخل، وكان معظمها في أمريكا اللاتينية. وتمكنت هذه البلدان من مواكبة المسائل المتعلقة بموازن المدفوعات والركود بينما أجرت التصحيحات في اقتصاداتها لسداد ديونها.

ترتيب منشأة أعمال  
نققات مدفوعات  
سعر الصرف  
بلدان متقدمة  
بلدان نامية  
استثمار  
دين  
عملية  
سعر الفائدة  
قرض  
حافز  
قطار  
رصيد  
مساعدة  
عمالة  
واردات  
بلدان نامية  
تمويل  
أصول

## التسعينات

تحولت البلدان التي كانت أعضاء في الاتحاد السوفيتي من الاقتصاد الموجه إلى أحد أشكال اقتصاد السوق بعد تفكك الاتحاد في عام ١٩٩١. وانتهى هذا العقد بالآزمات المالية التي بدأت في المكسيك ثم في كبرى البلدان الآسيوية.

سعر الفائدة  
بلدان نامية  
تصحيح  
دين  
استثمار  
قطار  
قروض  
نقد  
واردات  
تضخم  
سعر الصرف  
مدفوعات أجور  
الدولي  
التمويل  
صندوق  
تحويل  
تمويل  
عمالة  
أصول  
عجز  
تحرير

## الألفينات

بدأ هذا العقد والعالم يتمتع بفترة من الهدوء الاقتصادي النسبي، عرفت بالاعتدال الكبير، وانتهى بأكبر أزمة اقتصادية ومالية يشهدها العالم منذ "الكساد الكبير" في الثلاثينات من القرن الماضي. وحقق صندوق النقد الدولي نموا هائلا لمساعدة العالم على مواكبة الأزمة.

نسبة مئوية  
شركة  
تحرير  
تمويل  
خفض  
قطار  
أزمة  
دين  
بلدان نامية  
استثمار  
صندوق النقد  
الدولي  
سعر الصرف  
قروض  
إجمالي الناتج المحلي  
عمالة  
العولمة  
نظام عجز  
عملة صادرات  
مانحون  
الحكومة

## أوائل العقد الثاني من القرن الحالي

شهدت الاقتصادات المتقدمة تعافي معدلات التوظيف وإجمالي الناتج المحلي تدريجيا بعد الأزمة المالية واتبعت البنوك المركزية سياسات غير تقليدية لمكافحة الركود.

عدم المساواة  
تضخم  
مستثمر  
يوروروكود  
عجز سلع  
بطالة صادرات  
إجمالي الناتج المحلي  
إيرادات  
أجور المحلي  
عملة اقتصادات متقدمة  
صندوق النقد  
علم الاقتصاد  
دين  
قطاع  
شركة الدولي  
البنك المركزي  
اقتصادي  
أصول  
أزمة

## عملة قوية

انطلاقة الحفلات الموسيقية الحية كمصدر مهم لدخل الصادرات

في فبراير ٢٠١٤، أقيم احتفال موسيقي في مستودع معتم شبيه بالكهوف في قلب واشنطن العاصمة إحياء لذكرى أول حفلة موسيقية أقامتها فرقة الروك البريطانية "البيتلز" في الولايات المتحدة في نفس المبنى قبل ٥٠ عاما. لكن وافق احتفال هذا العام أيضا الذكرى الخمسين لانطلاقة الحفلات الموسيقية الحية كمصدر مهم للدخل بالنقد الأجنبي.

وفي عام ١٩٦٤، تم تثبيت أسعار الصرف الرئيسية في إطار نظام بريتون وودز الذي تم استحداثه - جنبا إلى جنب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - في عام ١٩٤٤. وقد أنشئ صندوق النقد الدولي للمساعدة في الحفاظ على استقرار أسعار الصرف هذه، كما استخدمت الاقتصادات الكبرى القيود على الصرف للحفاظ على قيم عملاتها. وقد استلزمت هذه القيود حصول الشركات والمواطنين العاديين على تصريح من الحكومة لتحويل عملاتهم المحلية إلى عملات أجنبية، وعدم قيامهم بذلك إلا في الحدود القانونية.



البيتلز يستعدون للعزف في طوكيو في يوليو ١٩٦٦.



### الحفاظ على سعر التعادل

أعطى الحفاظ على أسعار الصرف الثابتة أهمية هائلة للموازن التجارية في الاقتصادات الكبرى، نظرا لأن العملة الصعبة التي يتم تحصيلها من الصادرات أو إنفاقها على الواردات تحدد بالفعل مستويات أسعار الصرف. وقد واجه الجنيه الاسترليني في بريطانيا ضغوطا خافضة باستمرار في منتصف الستينات من القرن العشرين نتيجة استمرار العجز في الميزان التجاري، وكانت الحكومة البريطانية آنذاك تسعى جاهدة للحفاظ على سعر تعادل الجنيه الاسترليني عند ٢,٨٠ دولار وتتجنب الخزي من تخفيض قيمة العملة الرسمية في إطار نظام بريتون وودز.

### فريق غنائي ساحر

كان فريق البيتلز مجرد فريق غنائي بالنسبة للكثيرين، لكن بالنسبة للحكومة البريطانية كان آلة سحرية لطباعة الدولار الأمريكي. فعادة ما كانت حفلات الموسيقى الشعبية الكبرى في منتصف ستينات القرن العشرين مصدرا للدخل بالعملة المحلية فقط. والمغني الأمريكي إلفيس بريسلي، مثلا، لم يُقم حفلات غنائية مطلقا خارج أمريكا الشمالية وهاواي، وكان دخل جميع حفلاته بالدولار الأمريكي، باستثناء أربع حفلات في كندا.



البيتلز يحيون حفلا موسيقيا في لاس فيغاس بالولايات المتحدة في أغسطس ١٩٦٤.

## دولار، مارك ألماني، ين

على النقيض من ذلك، سجل فريق البيتلز دخلا قياسييا عالميا بالدولار الأمريكي من الحفلات التي أحيهاها خلال جولاته في الولايات المتحدة أعوام ١٩٦٤ و١٩٦٥ و١٩٦٦. ونكرت تقارير إعلامية أن الفريق حقق دخلا صافيا قدره ٦٥٠ دولارا في الثانية بقيمة الدولار في الوقت الحالي من الحفلات الحية في عام ١٩٦٥. علاوة على ذلك، بدأت الفرقة في عام ١٩٦٦ جولات غنائية في ألمانيا واليابان حققت منها دخلا هائلا بالمارك الألماني والين. وفي الوقت نفسه، تعرض الجنيه الاسترليني لضغوط متزايدة نتيجة طفرة الاستهلاك في المملكة المتحدة والتي أدت إلى زيادة الواردات إلى جانب إضراب البحارة طويل الأمد الذي أعاق الصادرات.

## قوة الموسيقى

انضم فريق البيتلز، عن طريق تحصيل رسوم حفلاته بالعملة الصعبة، لفئة النخبة من مصدري البنود "غير المنظورة" في بريطانيا، وهي المؤسسات التجارية التي حققت دخلا بالعملة الأجنبية ليس من تصنيع السلع المادية المنظورة ونقلها، بل من الائتمانات والإيرادات غير المنظورة. وكان يمكن أن يسجل الحساب الجاري للمملكة المتحدة في منتصف الستينات من القرن العشرين عجزا مستمرا لولا صادراتها التقليدية غير المنظورة آنذاك من الخدمات المالية، والتأمين، وبراءات الاختراع، وحقوق التأليف والنشر. وقد أضاف فريق البيتلز إلى تلك الصادرات الدخل من بنوده غير المنظورة: مبيعات التذاكر، ورسوم الحفلات، وإتاوات الأعمال الموسيقية، وتراخيص السلع، وحقوق الأداء الموسيقي.



## جائزة المصدرين

كان رئيس وزراء بريطانيا في منتصف الستينات من القرن العشرين هو الاقتصادي، هارولد ويلسون، خريج جامعة أكسفورد الحاصل على عدة جوائز، والذي سرعان ما لاحظ بنظره الخبيرة الفاقبة مساهمة فريق البيتلز في ميزان المدفوعات عندما كانت حكومته تسعى جاهدة للدفاع عن الجنيه الاسترليني. وفي نوفمبر من عام ١٩٦٥، قلد ويلسون الفرقة وسام الإمبراطورية البريطانية، وهي جائزة وطنية تمنح عادة لكبار رجال الصناعة، وأصحاب المشروعات، والمخترعين.

## السلاح السري للجنيه الاسترليني

مع تصاعد أعداد الحاضرين في حفلات البيتلز وتزايد الفوضى في مناطق العروض، أصبح هناك تهديد للنظام العام وتوقفت الفرقة عن الظهور في الحفلات الحية تماما في أغسطس عام ١٩٦٦. وبعد ذلك بعام، تم تخفيض الجنيه الاسترليني إلى ٢,٤٠ دولار، وطلبت المملكة المتحدة الاقتراض من صندوق النقد الدولي في عامي ١٩٦٧ و١٩٦٩. واليوم، أصبحت أسعار الصرف الرئيسية معومة، ولم تعد الحكومات الكبرى في حاجة إلى حماية سعر التعادل الثابت من خلال فرض قيود على الصرف أو المنافسة على الصادرات غير المنظورة لتعزيز موازين التجارة المتدهورة. لكن منذ ٥٠ عاما مضت، كان الدخل القياسي الذي حققه فريق البيتلز بالعملة الصعبة هو سلاح بريطانيا السري في سعيها على مدى ثلاث سنوات لتفادي تخفيض قيمة العملة.



البيتلز على خشبة المسرح في هامبورغ بألمانيا في يونيو ١٩٦٦.

إعداد سايمون ويلسن، محرر أول في هيئة تحرير مجلة التمويل والتنمية.



# في مركز الصدارة

أتش ريكس غوش

وكانت الركيزة الأساسية التي قام عليها النظام الجديد — الذي أطلق عليه اسم نظام بريتون وودز— وضع أسعار تعادل ثابتة ولكن قابلة للتعديل لمختلف العملات مقابل الدولار الأمريكي الذي تحدد قيمته بالذهب. وتم إنشاء صندوق النقد الدولي للمساعدة في إدارة هذا النظام. وكانت اتفاقية تأسيس الصندوق، التي تم التفاوض بشأنها خلال المؤتمر (حيث قدمت بلدان عديدة مشاركات قيمة)، انعكاسا واضحا للقوى التفاوضية النسبية لأهم البلدان الأعضاء في الصندوق. فقد عارضت الولايات المتحدة، التي توقعت أنها ستكون بلد الفائض الأول في المستقبل القريب، دعوة كينز لإنشاء "اتحاد مقاصد دولي" فهذا الاتحاد كان سيطبق عقوبات على بلدان الفائض الكبير وبلدان العجز الكبير على حد سواء، وكان يمكن الاستعانة به في تنظيم السيولة العالمية نظرا لأنه كان يقوم على عملة حساب صورية "البانكور". ولكن على الأقل فرض النظام الجديد قيودا على البلدان التي كانت تسعى إلى تحقيق مزايا تجارية غير عادلة. ولم يُسمح بخفض قيمة العملة إلا في حالات "الاختلال الأساسي"، بينما كان يُتوقع أن تلتزم البلدان التي تواجه عجزا مؤقتا في موازين مدفوعاتها، بتطبيق سعر التعادل مع إتاحة فرصة الاقتراض من صندوق النقد الدولي ("عمليات الشراء" بلغة الصندوق) لمساعدتها على التغلب على هذا العجز.

## عمل الصندوق: بداية وشبه نهاية

كانت بداية صندوق النقد الدولي الرسمية في شهر ديسمبر عام ١٩٤٥ وكان عدد أعضائه آنذاك ٣٠ عضوا بينما كانت البلدان الأخرى بصدد إقرار القوانين المحلية اللازمة. وارتفع عدد الأعضاء إلى ٤٠ عضوا مع بداية العمليات في الأول من مارس عام ١٩٤٧، ثم اتسعت بعدها عضوية الصندوق

اجتمعت الوفود القادمة من ٤٤ دولة منذ ٧٠ عاما لحضور المؤتمر النقدي والمالي للدول المتحدة في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير، كان الهدف هو تصميم نظام نقدي دولي جديد بغرض تصحيح الفوضى الاقتصادية في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية — حالات التضخم المفرط والانكماش المرهق في عشرينات القرن الماضي، وتداعي قاعدة الذهب، وفترة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي.

وكان التحدي الذي واجه خبراء النقد والمالية هو استحداث نظام يتيح للبلدان تصحيح اختلالاتها الخارجية دون اللجوء إلى التخفيضات التنافسية في سعر الصرف المثبطة لذاتها والسياسات التجارية التقييدية التي كانت تستخدم خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين. فقد كان من اللازم توزيع أعباء التصحيح على نحو عادل بين بلدان الفائض وبلدان العجز، وتوفير سيولة عالمية كافية بهدف تعزيز نمو التجارة والدخول على مستوى العالم. واستنادا إلى جهود تمهيدية ضخمة (قام بأغلبها جون مينارد كينز من الخزانة البريطانية وهاري ديكستر وايت من الخزانة الأمريكية)، أنجزت الوفود خطوة استثنائية حيث استطاعت الاتفاق على النظام النقدي في فترة ما بعد الحرب خلال ثلاثة أسابيع فقط. وفي ختام المؤتمر، أشار وزير الخزانة الأمريكي هنري مورغنتاوا الابن، إلى أنه بالرغم من أن أعمال المؤتمر قد تبدو غامضة بالنسبة للجمهور، فإن النظام الجديد مرتبط "بأساسيات واقع الحياة اليومية". وقال إن ما تم تحقيقه في بريتون وودز كان "خطوة مبدئية ستتيح للدول مساعدة بعضها البعض في تحقيق التنمية الاقتصادية على نحو يحقق المنفعة المتبادلة والثراء للجميع".

طرات تغييرات هائلة على النظام النقدي الدولي خلال العقود السبعة الماضية، وتمكن صندوق النقد الدولي من التكيف معها.

١٩٥٢، ظهر مفهوم القروض الوقائية — أي استعداد الصندوق لإتاحة الأموال لبلد ما لاستعادة الثقة فيها وتشجيع التدفقات الرأس مالية الخاصة مما قد يجنب البلد الحاجة إلى استخدام نقود الصندوق فعلياً — في صورة اتفاق الاستعداد الائتماني. وفي عام ١٩٦٣، استحدث الصندوق تسهيل التمويل التعويضي إيماناً منه بأن التقلبات في أسعار السلع الأساسية كانت غالباً هي المصدر الرئيسي لمشكلات ميزان المدفوعات في الاقتصادات النامية. وإلى جانب تسهيل النفط الذي قدمه الصندوق عقب صدمة أسعار النفط الأولى، استحدث صندوق النقد الدولي تسهيل الصندوق الممدد في عام ١٩٧٤ استهدف به البلدان التي تواجه مشكلات أطول أجلاً في ميزان المدفوعات وذلك في سعيه المستمر إلى مساعدة أعضائه على تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات "دون اللجوء إلى تدابير تؤدي إلى تقويض الرخاء الوطني أو الدولي".

وكانت أدوات الإقراض الجديدة تلك، لا سيما تسهيل الصندوق الممدد، إضافة مهمة إلى مجموعة أدوات الإقراض خلال ثمانينات القرن الماضي التي شهدت أزمة الديون في الاقتصادات النامية، عندما ارتفع حجم التزامات الإقراض من صندوق النقد الدولي من ٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في عام ١٩٧٩ إلى ١٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تقريباً في عام ١٩٨٣ (راجع الرسم البياني). وإلى جانب هذا التوسع في محفظة قروض الصندوق، اضطر الصندوق



اتساعاً كبيراً بدءاً من البلدان الأوروبية التي دمرتها الحروب ودول المحور المتحاربة السابقة، وتلاها العديد من الاقتصادات النامية التي كانت قد حصلت على استقلاليتها في الآونة الأخيرة، وانتهاءً بجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية في تسعينات القرن العشرين.

وفي منتصف ستينات القرن الماضي، بدأت الضغوط تواجه نظام بريتون وودز بسبب حالات العجز المستمرة في ميزان المدفوعات الأمريكي والتي تحولت على إثرها نقص الدولار في أعقاب الحرب إلى تخمة دولارات. وفي ظل تثبيت قيمة الدولار مقابل الذهب، كانت المشكلة الرئيسية من منظور الولايات المتحدة تكمن في وضع بلدان الفائض على مسار التصحيح (ألمانيا واليابان أساساً، في ذلك الوقت). وبالنسبة لبقية العالم، كانت الأزمة تكمن في أن العجز الأمريكي هو مصدر السيولة النظامية، ولكن تزايد حجم الدولارات في خزائن البنوك المركزية الأجنبية أدى إلى زعزعة الثقة في قدرة الولايات المتحدة على توفير غطاء من الذهب لهذه الدولارات.

وكان الحل الذي جاء به صندوق النقد الدولي هو حقوق السحب الخاصة. وهي أصول احتياطية صورية (مماثلة إلى حد ما لعملة البانكور التي استحدثها كينز) من شأنها توفير السيولة دون الحاجة إلى عجز مقابل في بلدان عمالات الاحتياطي. ولكن هذا الحل كان غير كاف وجاء متأخراً جداً. وهكذا انهار نظام بريتون وودز رغم ما تم اتخاذه من تدابير يائسة لترقيع النظام من خلال خطوط تبادل النقد الأجنبي بين البنوك المركزية في ستينات القرن الماضي ومحاولة يائسة أخيرة لإعادة مواءمة أسعار العملات بموجب اتفاقية سميثسونيان في عام ١٩٧١ بعدما علقت الولايات المتحدة تحويل احتياطيات الدولار إلى ذهب. وفي ظل الاضطرابات الحادة الناتجة عن صدمات

أسعار النفط في أواخر عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤، كان من المستحيل إعادة تثبيت أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل بعضها البعض. وواجه صندوق النقد الدولي أزمة وجودية إثر انهيار نظام بريتون وودز. وظهرت تساؤلات غير مستغربة حول أهمية منظمة كان الغرض من وجودها إدارة نظام لم يعد موجوداً بين ليلة وضحاها. وأصاب موظفي الصندوق حالة من اليأس دفعتهم إلى نشر رثاء ساخر عن مؤسستهم.

### تقديم المساعدات

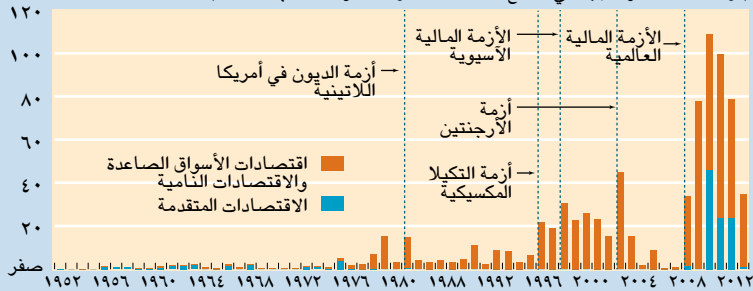
ولكن دور الصندوق في إقراض البلدان التي تواجه مشكلات في موازين مدفوعاتها جعله جزءاً ضرورياً من النظام النقدي الدولي، لا سيما بعد صدمات أسعار النفط. وكانت عمليات السحب الأولية من الصندوق (قامت فرنسا بأول عملية سحب في عام ١٩٤٧) في صورة "شراء مباشر" مما يعني أن البلد كان يسحب النقود بصورة فورية. غير أنه في وقت مبكر من عام

## واجه صندوق النقد الدولي أزمة وجودية إثر انهيار نظام بريتون وودز.

إلى تطوير سياساته بشأن المتأخرات والشرطية وتصميم البرامج وتعديل هذه السياسات وإدخال التغييرات اللازمة عليها لتناسب مع التطورات. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، كان الابتكار الأهم هو التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي في عام ١٩٨٦ — وتلاه التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي في عام ١٩٨٧، وتسهيل النمو والحد من الفقر في عام ١٩٩٩ (يطلق عليه الآن الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر) — ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تهدف إلى تخفيف أعباء الديون، والغرض منها مساعدة البلدان على تحقيق تصحيحات خارجية أقل ضرراً بالنمو الاقتصادي — وإن كان غالباً مع مزيد من الشروط الهيكلية في البرامج.

### في أوقات الأزمات

قام صندوق النقد الدولي بتكييف قروضه مع الأزمات الاقتصادية المتتالية، حيث وصل حجم الإقراض إلى أعلى مستوياته على الإطلاق خلال الأزمة المالية العالمية. (ترتيبات الصندوق، إجمالي المبلغ المعتمد، بمليارات حقوق السحب الخاصة)



المصدر: قاعدة بيانات مراقبة اتفاقات صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المبالغ من ١٩٥٢ إلى ١٩٧١ بمليارات الدولارات الأمريكية ومن ١٩٧٢ إلى ٢٠١٣ بمليارات حقوق السحب الخاصة.



إلى دائرة الضوء المشكلة الأزلية المتمثلة في عدم اتساق توزيع أعباء التصحيح. وكانت هذه الاختلالات ضمن اختصاصات الصندوق الرقابية نظرا لارتباطها بسياسات أسعار الصرف في البلدان الأعضاء ولأنها كانت تشكل خطرا محتملا على استقرار النظام. ورغم إجراء "مشاورات متعددة الأطراف" في عام ٢٠٠٦ وصدور قرار عن مجلس محافظي الصندوق بهدف تعزيز نظام الرقابة عام ٢٠٠٧ (والذي تم دمجها لاحقا في قرار الرقابة الموحد الصادر عام ٢٠١٢)، لم يحقق

## ولا يزال النظام النقدي الدولي يواجه نفس التحديات تقريبا التي كان يواجهها منذ ٧٠ عاما.

الصندوق أي نجاح يذكر في إقناع الاقتصادات الكبرى بإقرار سياسات من شأنها الحد من الاختلالات. وفي الوقت نفسه، قامت بلدان الأسواق الصاعدة بتحسين سياساتها الاقتصادية الكلية وتعزيز مؤسساتها مما أدى إلى تقليل حدوث الأزمات، ووصل إقراض الصندوق في منتصف الألفينيات إلى أدنى مستوياته خلال عدة عقود. وبدا مجددا أن الصندوق في طريقه إلى الزوال هذه المرة بسبب هذا التطور المفاجئ، حيث أصبح دخله الذي يأتي أغلبه من نشاط الإقراض غير كاف لتغطية تكلفة الرقابة والمساعدة الفنية.

### دائرة كاملة

تبددت الشكوك في أهمية دور الصندوق إثر انهيار البنك الاستثماري الأمريكي ليمان براذرز وما تلاه من أزمة مالية عالمية، وبدأ الصندوق بعدها في ضخ سيولة في الاقتصاد العالمي من خلال تخصيص حقوق سحب خاصة. وزاد حجم القروض المقدمة من الصندوق — وبدأ بإقراض بلدان السوق الصاعدة في أوروبا وغيرها، ثم عدة أعضاء في منطقة اليورو، وأتاح لهذه البلدان تمويلا أطول أجلا (في صورة تسهيلات الصندوق الممددة) للتعامل مع المشكلات المطولة في موازين مدفوعاتها. وفي ظل زيادة الاعتماد المتبادل بين بلدان العالم ومخاطر انتقال العدوى، واستنادا إلى فكرة اتفاق الائتمانات، استحدثت الصندوق أدوات وقائية صريحة (مثل خط الائتمان المرن) لتعزيز الثقة. وردا على تهمة عدم اكتشاف الأزمة قبل وقوعها، قام الصندوق بتصميم مجموعة من الأدوات التحليلية تكون أكثر قدرة على اكتشاف الأزمات المالية وأثارها عبر الحدود وتجنبها والتخفيف من حدتها وحلها.

وفي الوقت الحالي، بلغ حجم محفظة القروض وأنشطة الرقابة والمساعدة الفنية المقدمة من الصندوق (أكبر بمقدار ثلاثة أضعاف تقريبا مقارنة بعام ١٩٩٠) أعلى مستوى له على الإطلاق — مدعوما بالتوسع في الأعمال البحثية والتحليلية — كما أصبح المركز المالي للصندوق أكثر استمرارية وأقل اعتمادا على الإقراض. ولا يزال النظام النقدي الدولي يواجه نفس التحديات تقريبا التي كان يواجهها منذ ٧٠ عاما، ولكن الشكل الظاهري لهذه التحديات، لا سيما نمو التدفقات الرأسمالية الخاصة، اتخذ صوراً مختلفة لم تطرأ على خيال البلدان المؤسسة.

وهكذا، فإن الإنجاز الحقيقي للمؤتمر النقدي والمالي لم يكن وضع نظام بريتون وودز، ولكن الإنجاز الحقيقي هو إنشاء مؤسسة تستطيع تلبية الاحتياجات المتغيرة لأعضائها وتقوم بذلك بالفعل — لتحسين الواقع اليومي الذي يعيشه الناس. ■

أتيش ريكس غوش هو مدير مساعد في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي.

ومع انقضاء أزمة الدين في أواخر ثمانينات القرن العشرين — وما صاحبها من قروض مقدمة من صندوق النقد الدولي — وإثارة التساؤلات مجددا حول أهمية دور المؤسسة، استطاع صندوق النقد الدولي العودة إلى مركز الصدارة هذه المرة من خلال مساعدة الاتحاد السوفييتي وأوروبا الوسطى والشرقية على التحول إلى نظام اقتصاد السوق. وكانت المساعدات المقدمة في جزء منها عبارة عن جهود مباشرة بغرض الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، ولكن تصميم البرامج في هذه البلدان غالبا ما كان يتطلب قيام الصندوق بتقديم المشورة (تضاعف حجم المساعدات الفنية المقدمة تقريبا بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٦) وفرض شروط أيضا بعيدة كل البعد عن اختصاصاته المعتادة — فيما يتصل بسياسة التسعير والخصخصة والحوكمة، على سبيل المثال.

وحققت برامج الإقراض المتاحة من الصندوق نقلة نوعية خلال أزمات الحساب الرأسمالي في الأسواق الصاعدة في تسعينات القرن الماضي، كانت أهمها الأزمات المالية في آسيا خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، ولكنها امتدت لسنوات طويلة على مدى العقد — بدءا من قيام المكسيك بخفض قيمة العملة في ديسمبر ١٩٩٤ إلى انهيار مجلس العملة الأرجنتيني في يناير ٢٠٠٢. وبخلاف ما استلزمته هذه الأزمات من تمويل كبير للتصدي لها، فقد أثارت تحديات تحليلية عديدة بالنسبة للصندوق (ولجميع المتخصصين في مجال الاقتصاد بوجه عام). وأصبح الصندوق طرفا في خلاف حول الاستجابات الملائمة من خلال السياسات، وكان عليه وضع أدوات جديدة وتضمين القطاع المالي وقطاع الشركات في تحليلاته الاقتصادية الكلية وتقديم المساعدة الفنية لهذين القطاعين.

### رقابة صارمة أم رقابة غير صارمة

وبالرغم من أن نظام بريتون وودز لم يعد موجودا منذ أوائل سبعينات القرن الماضي، كان النظام النقدي الدولي لا يزال يواجه العديد من المشكلات التي واجهها مصمم النظام. ففي التقرير النهائي الذي عرضته لجنة العشرين (لجنة وزارية تم تشكيلها في يوليو ١٩٧٢ للنظر في إجراء إصلاحات في النظام النقدي الدولي) على مجلس محافظي الصندوق في يونيو ١٩٧٤ على سبيل المثال، أشارت إلى أن "تحقيق الاتساق بين التزامات جميع البلدان المدينة والدائنة على حد سواء" و"تعزيز إدارة السيولة العالمية" من الأهداف الرئيسية التي يلزم تحقيقها لإصلاح النظام النقدي الدولي.

وثبت مجددا أن الاتفاق أمر بعيد المنال. فبدلا من العودة إلى نظام بريتون وودز (ولكن مع توزيع أعباء التصحيح على نحو أكثر اتساقا بين البلدان)، دعت اتفاقية التأسيس المعدلة للصندوق إلى أن "يشرف على النظام النقدي الدولي لضمان كفاءة عمله ... ويمارس رقابة صارمة على سياسات أسعار الصرف في البلدان الأعضاء". وهكذا كان من المقرر أن يكون لنظام الرقابة شقان: رقابة ثنائية لضمان وفاء فرادى البلدان بالتزاماتها بموجب الاتفاقية (المعدلة)، ورقابة متعددة الأطراف للإشراف على عمل النظام. وكان ذلك بداية تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في عام ١٩٨٠.

غير أن اتفاقية التأسيس المعدلة وقرار عام ١٩٧٧ المعني بالرقابة على سياسات سعر الصرف لم يتضمن إرشادات كثيرة حول كيفية إجراء الرقابة، وتطورت عملية الرقابة بالممارسة. ففي أواخر تسعينات القرن الماضي على سبيل المثال، اتضح أن الرقابة يتعين عدم قصرها على قضايا أسعار الصرف فحسب، بل يجب أن تشمل أيضا إجراء اختبارات سلامة دورية على البلدان الأعضاء كي لا تهدد آثار العدوى الناتجة عن الأزمات المالية استقرار النظام ككل.

ومع ظهور اختلالات الحساب الجاري الضخمة في الاقتصادات الكبرى (يطلق عليها الاختلالات العالمية) في مطلع الألفينيات، عادت

## ما هو الاقتصاد الكينزي؟



المبدأ الرئيسي لهذه المدرسة الفكرية هو أن التدخل الحكومي يمكن أن يحقق الاستقرار الاقتصادي

ثروت جهان، وأحمد صابر محمود، وكريس باباجورجيو

### خلال

الكساد الكبير الذي حدث في ثلاثينات القرن العشرين، كانت النظرية الاقتصادية القائمة غير قادرة على تفسير أسباب الانهيار الاقتصادي الحاد الذي شهده العالم أو تقديم حل ملائم من خلال السياسات العامة لإنعاش الإنتاج والتوظيف.

وقاد الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز ثورة في الفكر الاقتصادي أحدثت انقلابا في الفكرة التي كانت سائدة آنذاك وهي أن الأسواق الحرة توفر تلقائيا التوظيف الكامل - أي أن كل فرد يرغب في وظيفة سيحصل عليها طالما تمتع العاملون بالمرونة في مطالبهم الخاصة بالأجور (راجع الإطار). والمبدأ الرئيسي الذي تقوم عليه نظرية كينز، التي جاءت تحمل اسمه، هو التأكيد على أن الطلب الكلي - مقيسا بمجموع نفقات الأسر، والشركات، والحكومة - هو أهم قوة دافعة للاقتصاد. وأكد كينز أيضا على أن الأسواق الحرة لا تتوافر لها آليات التوازن الذاتي التي تؤدي إلى التوظيف الكامل. ويبرر خبراء الاقتصاد الكينزي التدخل الحكومي من خلال السياسات العامة التي تهدف إلى تحقيق التوظيف الكامل واستقرار الأسعار.

### الفكرة الثورية

قال كينز إن عدم كفاية الطلب الكلي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة لفترات طويلة. فالنتائج الاقتصادية من السلع والخدمات هو مجموع أربعة عناصر، هي: الاستهلاك، والاستثمار، والمشتريات الحكومية، وصافي الصادرات (الفرق بين ما تبيعه بلد ما لبلدان أجنبية وما تشتريه منها). وأي زيادة في الطلب يجب أن تأتي من أحد هذه العناصر الأربعة. ولكن خلال فترة الركود، تؤدي بعض القوى القوية غالبا إلى الحد من الطلب كلما انخفضت النفقات. فعلى سبيل المثال، يؤدي عدم اليقين خلال فترات الهبوط الاقتصادي إلى تآكل ثقة المستهلكين غالبا، مما يدفعهم إلى تخفيض نفقاتهم، ولا سيما على المشتريات الاختيارية كالمنازل أو السيارات. ويمكن أن يؤدي هذا الانخفاض في نفقات المستهلكين إلى انخفاض النفقات الاستثمارية من جانب الشركات، وذلك كرد فعل من هذه الشركات على ضعف الطلب على منتجاتها. ويضع ذلك مهمة زيادة الناتج على عاتق الحكومة. ووفقا للاقتصاد الكينزي، يعد تدخل الدولة ضروريا للحد من دورة الانعاش والكساد في النشاط الاقتصادي، والتي تعرف كذلك باسم الدورة الاقتصادية.

وهناك ثلاثة مبادئ رئيسية يقوم عليها وصف النظرية الكينزية لكيفية عمل الاقتصاد:

• يتأثر الطلب الكلي بالعديد من القرارات الاقتصادية - العامة والخاصة. فقد تؤدي قرارات القطاع الخاص أحيانا إلى نتائج سلبية على الاقتصاد الكلي، مثل انخفاض الإنفاق الاستهلاكي خلال الركود. وفي بعض الأحيان تستلزم حالات إخفاق السوق هذه تنفيذ الحكومة لسياسات فعالة، مثل اتخاذ تدابير تنشيطية مستمدة من المالية العامة (موضحة أدناه). وبالتالي، يدعم الاقتصاد الكينزي فكرة الاقتصاد المختلط الذي يوجهه أساسا القطاع الخاص ولكن تعمل الحكومة على إدارته جزئيا.

• تستجيب الأسعار، ولا سيما الأجور، ببطء للمتغيرات في العرض والطلب، مما يؤدي إلى حدوث عجز وفائض دوري، لا سيما في العمالة.

### كينز المعلم

يأتي علم الاقتصاد الكينزي باسمه ونظرياته ومبادئه من الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز (١٨٨٣ - ١٩٤٦)، الذي يعد مؤسس علم الاقتصاد الكلي الحديث. وتم نشر أشهر أعماله، *The General Theory of Employment, Interest and Money*، في عام ١٩٣٦. غير أن كتابه السابق، *A Treatise on Money*، الذي صدر عام ١٩٣٠، غالبا ما يعتبر أكثر أهمية للفكر الاقتصادي. وحتى ذلك الحين، لم يحل علم الاقتصاد سوى الأوضاع الساكنة - أي أنه كان يقوم في الأساس على إجراء تحليلات تفصيلية لجانب واحد للعملية الاقتصادية متسارعة التغيير. وقد وضع كينز، في كتاب *A Treatise on Money*، منهجا ديناميكيا حول علم الاقتصاد إلى دراسة تدفق الدخل والنفقات. وفتح كينز آفاقا جديدة للتحليل الاقتصادي. وفي كتابه بعنوان النتائج الاقتصادية للسلام الذي صدر عام ١٩١٩، توقع كينز أن الشروط المحجفة التي فرضتها معاهدة فرساي للسلام على ألمانيا لإنهاء الحرب العالمية الأولى ستؤدي إلى حرب أوروبية أخرى.

وهو يتذكر الدروس المستخلصة من معاهدة فرساي ومن الكساد الكبير، عندما قاد الوفد البريطاني في مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤ - الذي وضع قواعد تضمن استقرار النظام المالي العالمي وسهل إعادة بناء الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية. وإلى جانب مسؤول الخزانة الأمريكي هاري ديكستر وايت، يعتبر كينز المؤسس الفكري لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين تم إنشاؤهما في بريتون وودز.

من خلال سياسة المالية العامة وأشاروا إلى أن الاستخدام الحصري للسياسة النقدية (وخاصة التحكم في عرض النقود للتأثير على أسعار الفائدة) قد يخفف من حدة الأزمة (راجع "ما هي المدرسة النقدية" في عدد مارس ٢٠١٤ من مجلة التمويل والتنمية). وقد أكد أعضاء المدرسة النقدية كذلك أن النقود يمكن أن تؤثر على الناتج في

## سيطر الاقتصاد الكينزي على النظريات والسياسات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى سبعينات القرن العشرين.

الأجل القصير لكنهم اعتقدوا أن السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي في الأجل الطويل إلا إلى التضخم. وقد عمل خبراء الاقتصاد الكينزي بجزء كبير من هذه الانتقادات، وذلك عن طريق دمج منظوري الأجل القصير والأجل الطويل بشكل أفضل في النظرية الأصلية ومراعاة مفهوم حياض النقود في الأجل الطويل - أي فكرة أن التغيير في الرصيد النقدي يؤثر فقط على المتغيرات الاسمية في الاقتصاد، مثل الأسعار والأجور، ولا يؤثر على المتغيرات الحقيقية، مثل التوظيف والناتج. وقد بات خبراء الاقتصاد النقدي الكينزي والنقدي تحت المجهر مع صعود المدرسة الكلاسيكية الجديدة خلال منتصف السبعينات من القرن العشرين. وأكدت المدرسة الكلاسيكية الجديدة عدم فعالية صناعات السياسات لأن الأفراد المشاركين في السوق يمكنهم التنبؤ بتغيرات السياسات ويعملون على مواجهتها سلفاً. وقد أشار جيل جديد من خبراء الاقتصاد الكينزي ظهر في سبعينات وثمانينات القرن العشرين إلى أنه رغم قدرة الأفراد على التنبؤ بشكل صحيح، فإن الأسواق المجمعدة قد لا تتوازن على الفور، وبالتالي، يمكن أن تظل سياسة المالية العامة فعالة في المدى القصير.

وقد تسببت الأزمة المالية العالمية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ في إحياء الفكر الكينزي. وكان هذا الفكر هو الأساس النظري للسياسات الاقتصادية التي استخدمتها حكومات عديدة في مواجهة الأزمة، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ومع انتشار الركود العالمي في أواخر عام ٢٠٠٨، كتب غريغوري مانكيو، الأستاذ في جامعة هارفارد، في صحيفة نيويورك تايمز: "إذا كنت ستلجأ إلى اقتصادي واحد فقط لفهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد، لا يوجد أدنى شك في أن هذا الاقتصادي سيكون جون مينارد كينز. فرغم وفاة كينز منذ أكثر من نصف قرن، لا يزال تشخيصه للركود والكساد أساس الاقتصاد الكلي الحديث. وقد كتب كينز، الرجال العمليون، الذين يعتقدون أنهم بعيدون تماماً عن أي تأثير فكري، عادة ما يكونون عبيداً لأحد الاقتصاديين الراحلين. وفي عام ٢٠٠٨، لا يوجد من الاقتصاديين الراحلين من هو أشهر من كينز نفسه." لكن أزمة عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بينت كذلك أنه كان ينبغي على نظرية كينز أن تشمل دور النظام المالي. ويعمل خبراء الاقتصاد الكينزي على معالجة هذا السهو من خلال دمج القطاعين الحقيقي والمالي في الاقتصاد. ■

ثروت جهان اقتصادي وكريس باباجورجيو نائب رئيس قسم في إدارة مراجعة الاستراتيجيات والسياسات بصندوق النقد الدولي وأحمد صابر محمود مدير معاون في برنامج الاقتصاد التطبيقي بجامعة جونز هوبكينز.

• يكون للتغيرات في الطلب الكلي، سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة، أكبر الأثر في المدى القصير على الناتج الحقيقي والتوظيف، وليس على الأسعار. ويرى خبراء الاقتصاد الكينزي أنه نظراً لجمود الأسعار إلى حد ما، فإن التقلبات في أي عنصر من عناصر الإنفاق - الاستهلاك أو الاستثمار أو النفقات الحكومية - تؤدي إلى تغيير الناتج. فسوف يزداد الناتج إذا زاد الإنفاق الحكومي، مثلاً، وظلت جميع عناصر الإنفاق الأخرى ثابتة. كذلك تتضمن النماذج الكينزية للنشاط الاقتصادي أثراً مضاعفاً: أي تغيير الناتج بنحو مضاعف من الزيادة أو الانخفاض في الإنفاق التي أدت إلى تغيير الناتج. فإذا كان المضاعف المالي أكبر من واحد، فمن شأن زيادة دولار واحد في الإنفاق الحكومي أن يؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار يتجاوز الدولار.

## تحقيق الاستقرار الاقتصادي

لا تنشأ وصفات السياسات عن هذه المبادئ الثلاثة وحدها. فما يميز خبراء الاقتصاد الكينزي عن غيرهم من الاقتصاديين هو إيمانهم بفعالية السياسات في تقليص مدى الدورة الاقتصادية، والتي يصفونها ضمن أهم المشكلات الاقتصادية.

وبدلاً من النظر إلى عدم توازن الموازنات الحكومية باعتباره خطأً، أيد كينز ما يطلق عليه سياسات المالية العامة المضادة للاتجاهات الدورية التي تعمل ضد اتجاه الدورة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يؤيد خبراء الاقتصاد الكينزي الإنفاق بالعجز على مشاريع البنية التحتية كثيفة العمالة لتحفيز التوظيف وتحقيق الاستقرار في الأجور خلال فترات الهبوط الاقتصادي. ويتم رفع الضرائب لتهدئة الاقتصاد وكبح التضخم عندما يكون هناك نمو كبير في جانب الطلب. ويمكن أيضاً استخدام السياسة النقدية لتحفيز الاقتصاد - عن طريق خفض أسعار الفائدة، مثلاً، لتشجيع الاستثمار. ويحدث الاستثناء خلال مصيدة السيولة، عندما لا تؤدي الزيادة في الرصيد النقدي إلى خفض أسعار الفائدة ولا تؤدي، بالتالي، إلى زيادة الناتج والتوظيف.

وقال كينز إن الحكومات ينبغي أن تحل المشكلات على المدى القصير بدلاً من انتظار حلها عن طريق قوى السوق على المدى الطويل، لأنه، كما كتب، "على المدى الطويل، سنكون جميعاً في عداد الأموات". ولا يعني ذلك أن خبراء الاقتصاد الكينزي يؤيدون تعديل السياسات كل بضعة شهور لإبقاء الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل. ففي واقع الأمر هم يعتقدون أن الحكومات لا يمكن أن يكون لديها المعرفة الكافية لإجراء التعديل بنجاح.

## تطور الكينزية

رغم أن أفكار كينز قد حظيت بقبول واسع النطاق عندما كان على قيد الحياة، فقد أصبحت موضع تمحيص وتشكيك من جانب العديد من المفكرين المعاصرين. ومما يجدر ذكره بوجه خاص خلافاته مع المدرسة النمساوية للاقتصاد التي اعتقد مؤيدوها أن حالات الركود والانتعاش هي جزء من النظام الطبيعي وأن تدخل الحكومة لا يؤدي إلا إلى إضعاف عملية التعافي.

وقد سيطر الاقتصاد الكينزي على النظريات والسياسات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى سبعينات القرن العشرين، عندما عانى العديد من الاقتصادات المتقدمة من التضخم وتباطؤ النمو، وهي حالة يطلق عليها اسم "الركود التضخمي". وقد تراجعت شعبية النظرية الكينزية آنذاك حيث لم توفر استجابة ملائمة على صعوبات السياسات إزاء الركود التضخمي. وقد شكك خبراء الاقتصاد النقدي في قدرة الحكومات على تنظيم الدورة الاقتصادية



## ملحمة بريتون وودز



إد كونواي  
Ed Conway

المؤتمر  
The Summit

أكبر معركة في الحرب العالمية الثانية -  
جرت خلف الأبواب المغلقة

The Biggest Battle of the Second World  
War-Fought Behind Closed Doors  
Little, Brown, London, 2014, 863 pp. \$29.95(Cloth)

رائعة، ومزيج ثري من قصة الشخصيات في فندق منعزل في جبال نيوهامبشير. وطقس صيفي رائع، وتترف من النوع الذي لم يره كثير من الحاضرين خلال الحرب التي قاربت خمس سنوات، وكم وفير من المشروبات الكحولية. ويقوم بالدورين الرئيسيين البريطاني جون مينارد كينز - وهو شخصية رائعة، ولكنه غريب الأطوار، ويعاني من المرض، ويقوم بدور محدود في القصة، وترعاه زوجته، راقصة الباليه الأولى المتميزة ليديا لوبوكوفا - وهاري ديكستر وايت، المسؤول بوزارة الخزانة الأمريكية - وهو شخص عنيد، وعصامي، ونشيط، وكان قبل وقوع أحداث القصة على اتصال بالمخابرات السوفيتية. وقد كان التحدي الذي يواجهه هو التوصل إلى اتفاق بشأن نظام نقدي دولي يقضي على المعاناة الناجمة عن عدم الاستقرار والبطالة الجماعية. ورغم تعقد الموضوع والفوضى التي عمت جلسات الصياغة، فقد تم التوصل إلى اتفاق ظل يُضرب به المثل في التعاون الدولي. وإذا كان كينز قد شعر بخيبة أمل إزاء نتيجة الاتفاق، وبدأ وايت يتشكك في بعض معالمه الرئيسية، إلا أنه أسفر عن إنشاء وتمويل مؤسستين شكلتا صميم التعاون الاقتصادي الدولي لمدة ٧٠ عاما.

النقد الدولي المرنة التي يحتاجها للتكيف مع احتياجات الاقتصاد العالمي المتغيرة وتليبيتها.

وكان الغرض من قواعد نظام بريتون وودز أن تكون غامضة. واعترف واضعو القواعد الأكثر فطنة بأن الأرجح ألا يتم الالتزام بالقواعد إلا إذا كانت البلدان الأخرى مستعدة لمعاقبة البلدان المخالفة - وهو الوضع الذي يندر حدوثه عندما يكون البلد المخالف بلدا قويا لديه فائض. وكان يمكن أن تنهار الاتفاقية عند أول طعن إذا كانت القواعد أكثر تحديدا. ولم يكن الإنفاذ قويا، كما كان، وظهرت طرق للتحايل على القواعد غير الملائمة.

والنظام النقدي الذي تم وضعه في بريتون وودز لم يبدأ في العمل حتى أواخر الخمسينات من القرن العشرين، وتم تفكيكه إلى حد كبير في الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٧٣، رغم أنها كانت واحدة من أكثر الفترات ازدهارا واستقرارا في التاريخ الاقتصادي الدولي. ومن الصعب معرفة مقدار الفضل الذي يُنسب إلى القواعد التي تمت الموافقة عليها في بريتون وودز والذي يُنسب إلى عوامل أخرى، مثل التعافي بعد الحرب أو دفعات تنشيط الطلب من الولايات المتحدة واستعدادها لتوفير السيولة اللازمة. ورغم انهيار النظام تحت ضغوط عجز الحساب الجاري الأمريكي والنمو السريع للأسواق المالية، يواصل الراغبون في إصلاح النظام النقدي الدولي دعوتهم إلى عقد اتفاقية بريتون وودز جديدة.

وعلى ذلك، ما الإنجاز الرئيسي الذي تم تحقيقه خلال تلك الأسابيع في جبال نيوهامبشير إذا كانت قواعد النظام النقدي الدولي لم تستمر سوى فترة قصيرة جدا؟ لقد تمثل الإنجاز في إنشاء وتمويل مؤسستين تتمتعان بصلاحيات تعزيز التعاون المالي والتنمية الاقتصادية على المستوى الدولي. وقد كانت فعاليتها في تعزيز الهدف المشترك مبررا للرؤية والعزيمة التي أظهرها كينز ووايت وزملائهما في بريتون وودز منذ ٧٠ عاما.

مارك ألن

الممثل المقيم الأول في منطقة وسط وشرق أوروبا سابقا  
مدير إدارة تطوير ومراجعة السياسات  
بصندوق النقد الدولي سابقا

قصة رائعة يرويها بحماس بالغ إد كونواي، المحرر الاقتصادي لمحطة سكاي نيوز. وهو يعتمد على مذكرات المشاركين ويستخرج معلومات قيمة من دور المحفوظات حول العالم. ورغم أن التركيز ينصب على الدراما الإنسانية في المؤتمر، فإن القارئ يتعرف أيضا على تاريخ القضايا المطروحة وما كانت تعنيه للمشاركين وشرح لكيفية اتفاهم في وقت لاحق.

ويسلط كونواي الضوء على الضغوط التي مورست على المفاوضين من سياسيين محليين لديهم غايات خاصة وفهم غير كامل للقضايا المطروحة، وكذلك من قطاع مالي يحرص على الاحتفاظ بسبل عديدة لكسب المال. ويبدو التصديق اللاحق على اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أكثر إعجازا بالنظر إلى مصير اتفاقيات أخرى، كاتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية.

والقضايا الرئيسية للتعاون الدولي في المجالين الاقتصادي والنقدي التي ناقشها المؤتمر لا تزال في مقدمة القضايا التي تتناولها صناعة السياسات اليوم. هل ينبغي على البلدان التي لديها فائض وتلك التي لديها عجز أن تتقاسم عبء التصحيح؟ وما هي أفضل طريقة لضمان استقرار أسعار الصرف دون جعل النظام شديد الجمود وفرض أعباء تصحيح لا تُطاق؟ وما درجة الاستقلالية التي ينبغي أن تتمتع بها السياسة الاقتصادية المحلية وما درجة الحرية التي ينبغي أن تنتقل بها رؤوس الأموال؟ وكيف يمكن لبلد ما إدارة دين كبير لا يمكن الاستمرار في تحمله؟ وما يقدمه كونواي من شرح واف لكيفية التعامل مع هذه الموضوعات من جانب المشاركين في المؤتمر المنعقد في ذلك الفندق في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير يمثل نظرة متعمقة لقضايا الجولة الحالية من الأزمات.

وقد تم استخدام لغة معقدة وغامضة في صياغة صلاحيات صندوق النقد الدولي في مواد الاتفاقية التي خضعت للتفاوض في بريتون وودز. وهذا ليس من المستغرب، نظرا للارتباك الذي ساد المفاوضات. وقد احتج كينز على مسودة الاتفاقية التي أعدتها الولايات المتحدة والتي بدت مكتوبة بلغة الشيروكي، بينما سعى وايت والوفد المرافق له إلى إبقائها على هذا النحو. فقد كانت لديهم خبرة أكبر في الأعراف القانونية التي تفسر نصوصها الأساسية بما يجعلها تنطبق في ظروف بعيدة عن أذهان واضعي صيغة الاتفاقية. لكن النتيجة أعطت صندوق

## نظرة داخل الصندوق

لياقات أحمد

Liaquat Ahamed

المال والحب القاسي

Money and Tough Love

جولة مع صندوق النقد الدولي

On Tour with the IMF

Visual Editions, London, 2014, 208 pp.,

\$40.00 (paper)



الكتاب مناسباً، فبعدما تضاعف الاهتمام بالصندوق في عام ٢٠٠٧ باعتبار دوره غير مجد تقريبا من جانب من ظنوا أننا شهدنا نهاية الأزمات المالية، عاد مجدداً إلى مركز الصدارة العالمية بعد انهيار بنك ليمان براذرز في عام ٢٠٠٨. ومنذ ذلك الحين، تصدر عناوين الصحف بشكل يومي تقريبا في الذكرى السبعين لإنشائه.

ولم تكن زيادة الانكشاف للمخاطر مصحوبة بفهم أكبر لعمل صندوق النقد الدولي. ويساعد كتاب أحمد على معالجة هذه الفجوة.

ويدور الكتاب حول أربعة جوانب لأنشطة صندوق النقد الدولي: الحياة اليومية في مقر الصندوق بواشنطن؛ والعاصفة التي شهدتها الاجتماعات السنوية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي عقدت في أكتوبر ٢٠١٢ في طوكيو؛ و"بعثة" - أو زيارة - خبراء الصندوق في أكتوبر ٢٠١٢ لأيرلندا، أحد الاقتصادات "المتقدمة" القليلة التي اقترضت من الصندوق في السنوات الأخيرة؛ وبعثة نوفمبر ٢٠١٢ إلى موزمبيق، أحد البلدان الفقيرة التي تقترض بانتظام من الصندوق وتعتمد بكثافة على المساعدات.

ويتيح هذا المزيج لأحمد فرصة مناقشة مجموعة واسعة من أنشطة موظفي الصندوق

ولدى قيام أحمد بكشف الستار عن طبيعة الحياة في شارع ١٩، حيث يقع مقر الصندوق، فإنه ينأى عن الإشارة إلى الحكايات السرية المثيرة حول الأزمة المالية واللمحات المبالغ فيها عن حياة أعضاء الإدارة العليا. ونظراً لأنه من خارج هذه المؤسسة، فهو يتجنب لحسن الحظ الإشارة لما يدور فيها من محادثات مصطنعة ومختلفة وتقارير زائفة تدعي معرفة بواطن الأمور. فكتابه أبعد في موضوعاته عن كتاب *Stress Test* وأقرب إلى كتاب *Coming of Age in Samoa* الذي يتناول قضايا الاقتصاد الكلي.

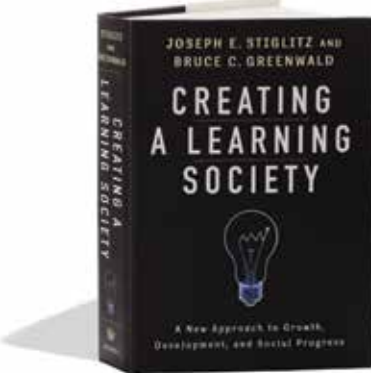
وقد اعتمد أحمد في تأليف كتابه على زيارته لمقر الصندوق وسفره مع خبراء الصندوق في أواخر عام ٢٠١٢، وجاءت توقيت

كتاب المال والحب القاسي، يصف لياقات أحمد الحياة المهنية للخبراء الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي وأقرانهم على المستوى الدولي، كما يقدم نبذة تاريخية عن تأسيسه وتطوره، وهي مهمة صعبة لأن حساسية عمل الصندوق تجعل هذه المؤسسة أكثر ميلاً نحو التكتّم.

وكتاب المال والحب القاسي يسمح بفهم واستيعاب طبيعة الصندوق وعمله من خلال عرض لمحة عن أنشطته اليومية المعتادة وثقافة جنوده المخلصين. وبدلاً من الاستفاضة في وصف الأحداث الأساسية في حياة خبراء السياسات المجتهدين الذين يتسلحون باللوحات الجدولية، يوضح أحمد كيف يسهم موظفو الصندوق بهدوء في صنع سلعة عامة عالمية في غاية الأهمية.

في

المال). ويطرح المؤلفان فكرة أن معظم الشركات متمسكة بحد إمكانية الإنتاج؛ بينما يتيح التعلّم لها الاقتراب من هذا الحد وتجاوزه، رغم أن البعض قد يعترض بأن هذا الحد قد يكون هو نفسه مبهماً في عالم تنمو فيه الشركات والاقتصادات عن طريق التعلّم. وربما يكون الأهم من ذلك أن الكتاب يقدم منظورا جديداً لدور الحكومة في تحفيز النمو والرفاهية. فالمعرفة سلعة عامة ولولا التدخل الحكومي لن تتوفر لها الموارد الكافية في اقتصاد السوق التنافسي. لكن درجة التدخل الحكومي التي تؤدي إلى أكبر قدر من التعلّم غير واضحة. ويقول جوزيف ستيجليتز وبروس غرينولد إن وجهة نظر جوزيف شومبيتر القائلة بأن الابتكارات ينشأ عنها ابتكارات ليست صحيحة دائماً، لكن التسليم بوجهة النظر المعارضة - القائلة بأن المنافسة توفر مزيداً من الحوافز اللازمة للابتكار - قد لا يكون صحيحاً كذلك. فالشركات في ظل المنافسة تكون أصغر وبالتالي تكون أقل قدرة على تحمل تكاليف الابتكار الثابتة. ويطرح الكتاب حجة قوية للسياسة الصناعية التي تحفز الشركات المحلية على الابتكار والتعلّم، والاحتفاظ بهذا التعلّم داخل الوطن. لكن نوع السياسة



ويقول المؤلفان إن ما يميز الاقتصادات الناجحة عن الاقتصادات الأقل نجاحاً هو عملية التعلّم التي تتيح للشركات والقطاعات، وفي نهاية الأمر الاقتصاد ككل، تحقيق إمكاناتها الحقيقية.

وفكرة أن التعلّم يحدد مدى النجاح الاقتصادي تربط بين مختلف فروع الدراسات المتخصصة وتدعو الآخرين إلى الشك في مدى صحتها. فقد تم التوسع في مفهوم "الميزة النسبية الديناميكية" ذي التعريف المبهم بإثارة الشكوك حول ما إذا كان المفهوم القياسي للميزة النسبية، استناداً إلى عوامل الإنتاج، لا يزال له معنى (في عالم يتسم بحرية حركة رأس

## تعلّم النمو

جوزيف ستيجليتز وبروس غرينولد

Joseph E. Stiglitz and Bruce C.

Greenwald

إقامة مجتمع التعلّم

Creating a Learning Society

منهج جديد للنمو، والتنمية، والتقدم

الاجتماعي

A New Approach to Growth,

Development, and Social Progress

Columbia University Press, New York, 2014, 680 pp., \$34.95 (cloth)

هذا الكتاب المهم - الذي تم تصوره في البداية على أنه عرض لمجموعة محاضرات تكريماً لكيث أرو (وبوب سولو بالطبع) - بين الدراسة التقليدية التي أعدها أرو حول التعلّم بالممارسة ونموذج النمو الذي وضعه سولو. ويطرح الكتاب فكرة أن التغيير الفني هو عملية تعلّم وأن الشركات تنمو والبلدان تتطور لأنها تتعلم بثلاث طرق - الاختراع، والابتكار (تكيف الاختراعات على عمليات الإنتاج)، و"تعلّم كيفية التعلّم".

يجمع

وعلاقتها بالاقتصاد العالمي ويعمل أحمد على الموازنة بين الاعتراف بوجود جوانب روتينية في عمل الصندوق - حتى عندما يعترف بأنها أصابته بالملل - ورصد الشعور بالهدف الواضح الذي يتمتع بميزته معظم موظفي الصندوق. ويذكر أحمد في كتابه أن خبراء الصندوق يجرون دراسات تفصيلية مضية عن الاقتصاد العالمي كي لا نرهق أنفسنا بعمل هذه المهمة.

## أحمد يقدم وجهة نظر طرف داخلي

واستطاع أحمد، على أي حال، تصوير موظفي الصندوق بشكل مختلف قليلا عن صورة الزبي شبه الموحد من البلدات وربطات العنق السوداء. وقد كنت أتوق لرؤية مزيد من القصص والشخصيات التي تجعل صندوق النقد الدولي مكانا للعمل شديد التنوع: الصرافة المنتمية إلى ساندينيستا والتي تعمل في كافييتريا الصندوق وتقدم المشورة بشأن الأسواق، ورئيس البعثة الفنلندي الذي استطاع أن يحمل مشروبه الكحولي بشكل أفضل من أي وزير مالية في الاتحاد السوفيتي السابق، والمدير التنفيذي الإيراني الذي ساهم في الدفاع عن تقديم مزايا

الزواج للأزواج من نفس الجنس قبل معظم البلدان الأعضاء في الصندوق بسنوات. ويشير أحمد في كتابه إلى وجود ١٥٠ جنسية ممثلة في موظفي الصندوق لكن يبدو أن وجهة نظره عن التنوع في الموارد البشرية لا تتعدى جوازات السفر. فالتطور المستمر في خبرات الموظفين من الأقليات المختلفة يعكس التطور الذي تشهده المؤسسة نفسها ولم يكن ليقدّم سوى رؤية محدودة عن ثقافة الصندوق بالإضافة إلى بعض القصص ذات الطابع التراجمي الكوميدي بين الحين والآخر.

وفي الوقت نفسه، يقول أحمد إن موظفي الصندوق يجسدون شعار "واحد من بين الجميع" على نطاق عالمي: فهم فريق منضبط يحمل أفكارا متجانسة. لكنه لا يفسر السبب: فقد درسوا في نفس كليات الدراسات العليا، ومع نفس الأساتذة، وكتبوا رسائل علمية عن نفس الموضوعات. وهذا لا يعني أنهم جميعا يفكرون بنفس الطريقة، بل يعني أنهم يتحدثون نفس اللغة المهنية ويمكنهم الانخراط بعمق في مشكلات معقدة.

وينشأ عن هذا التشابه حوارا ساخنا، وإن كان دبلوماسيا، على نحو يصعب تصديقه خلف الأبواب الزجاجية القاتمة

في الصندوق. والمراجعة الداخلية المعتادة تأخذ غالبا شكل "شظيرة الصندوق": يشير الكتاب إلى ورقة بحثية تمت صياغتها بأسلوب منمق؛ ثم دحضت جميع النقاط الموضوعية التي تناولتها؛ وانتهت بالثناء على أسلوب الاقتصاد القياسي المستخدم. ويختلف صندوق النقد الدولي عن المؤسسات الأخرى، مثل البنك الدولي، في أن الخلافات الحادة التي تدور حول السياسات تظل داخل مبنى الصندوق: فبمجرد تسوية الخلاف، يظهر الموظفون كجبهة موحدة أمام العالم. ويعني هذا الانضباط أنه، من بين العديد من البنوك، توجد مؤسسة مالية واحدة أصبحت أساسية للاقتصاد العالمي لدرجة أنها تعرف ببساطة باسم "الصندوق". وفي كتاب المال والحب القاسي، يقدم أحمد وجهة نظر طرف داخلي حول كيفية عمل الموظفين لجعل الصندوق أكثر من مجرد مجموع أجزائه البشرية البالغ عددها ٢٥٠٠.

### بريت هاوس

زميل أول بمركز ابتكار الحكم الدولي  
وكاتب بمؤسسة

Jeanne Sauvé Foundation

جامعة ماكغيل

وموظف سابق بصندوق النقد الدولي

غير أن هذا هو السؤال الذي يطرحه صناعات السياسات، لا سيما الذين عانوا من مشورة السياسات حسنة النية وإن كانت ضارة في نهاية الأمر. وهذا أيضا هو التحدي الذي يطرحه فيليب أغيون في تعليقاته على المحاضرة الأصلية، والتي يتساءل فيها عما إذا كانت الحجج المؤيدة للسياسة الصناعية "أقوى من الحجج المقنعة المضادة للاقتصاد السياسي" ويختتم تعليقاته بالنصيحة المنطقية: "عند القيام بتجربة، ينبغي التأكد من القدرة على إيقاف التدخل إذا تبين عدم كفاءته".

ويتسم هذا الكتاب بأنه شديد التأثير وتم إعداده بصورة جيدة إلى حد أن الإحباط الناجم عن قسم السياسات لا يثير الانتقاد. بالعكس، فهو يشجع على تأليف مجلد لاحق يتناول تساؤلات مباشرة عن تصميم وتنفيذ سياسات مجتمع التعلّم، فضلا عن الحوافز السياسية اللازمة لذلك المجتمع.

### شانتيانان ديفاراجان

كبير الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في البنك الدولي

القابل للاستمرار. والحماس الذي يبديه ستيفيلتز وغرينولد تجاه هذا الموضوع ينتقل بالعدوى.

غير أن القسم الثالث الذي يحمل عنوان "سياسات مجتمع التعلّم" يبدو محبطا نوعا ما، وهو ما يرجع جزئيا إلى أنه يفترق إلى الدقة والبديهة اللذين يقوم عليهما القسمان الأول والثاني. ويبدأ هذا القسم بنقد طويل بل وممل لقضيتي "توافق واشنطن" والتحرير الكامل للتجارة. وسواء كان هذا النقد نوعا من المغالطة المنطقية أم لا، فإنه لا يؤدي إلى إيضاح آثار نظرية مجتمع التعلّم التي يتناولها المؤلفان على السياسات. وي طرح القسمان الأول والثاني من الكتاب حجة قوية لتدخل الحكومة بغرض تشجيع التعلّم. ويتمثل التحدي هنا في كيفية تصميم هذه التدخلات على نحو لا ينشأ عنه فشل حكومي من النوع الذي صاحب محاولات التدخل السابقة (كالسياسات الصناعية الخاطئة المتبعة في إفريقيا قبل تسعينات القرن العشرين). ويلمح ستيفيلتز وغرينولد إلى هذا التحدي في القسم الموجز حول الاقتصاد السياسي. لكنهما لا يقدمان أي إرشاد (باستثناء العبارة العامة: "يتوقف ذلك على الظروف القطرية").

الصناعية التي يطرحها يختلف تماما عن ممارسة "اختيار الفائزين" التي تم إحيائها مؤخرا، لا سيما الفائزين على أساس الميزة النسبية.

ويتم عرض هذه الأفكار وغيرها من أفكار معقدة نوعا ما بطريقة بديهية ومنهجية. وفي بعض الأحيان، يتم تقديم نماذج بسيطة (في مذهب أرو - سولو) لزيادة سرعة البديهة وتوضيح النتائج. فالقسمان الأول والثاني يتناولان نموذج لكيفية عرض أفكار جديدة على شخص ملم بالاقتصاد، دون أن يكون بالضرورة متخصص. ويبدأ القسم الأول بإيضاح أهمية التعلّم، ثم ينتقل إلى وصف كيفية تعلّم الشركات، ويتناول قضية هيكل السوق، ثم ينتهي بالفراهية والاعتبارات الواجب مراعاتها على مستوى الاقتصاد. ويتناول القسم الثاني قضايا أكثر تعقيدا، مثل التعلّم في اقتصاد مغلق وديناميكية طويلة الأجل، ولكنه يظل قائما على البديهة والنماذج البسيطة. ويمثل القسمان الأول والثاني برنامجا تعليميا في كيفية التفكير على غرار الاقتصاديين - أي باستخدام أدوات المهنة في حل المشكلة الأكثر إلحاحا في عصرنا، وهي كيفية مساعدة المجتمعات على تحقيق النمو

# التمويل والتنمية

## شرح الاقتصاد العالمي على مدار ٥٠ عاما

قدمت لنا مجلة التمويل والتنمية منذ عام ١٩٦٤ تحليلات متعمقة للنظام المالي الدولي والسياسة النقدية والتطورات الاقتصادية. وبينما يواصل العالم التغير فإن مجلة التمويل والتنمية ستظل على أهبة الاستعداد للمساعدة في شرح هذا التغير.

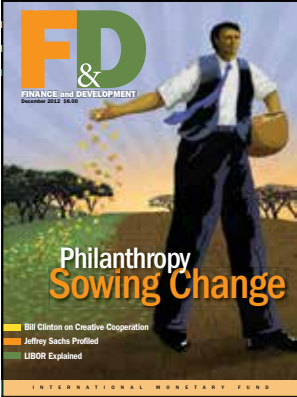
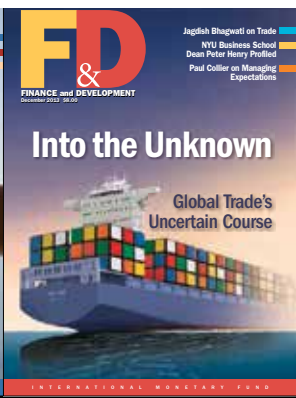


• للاطلاع على أرشيف مجلة التمويل والتنمية راجع

[elibrary.imf.org/fd50](http://elibrary.imf.org/fd50)

• للاطلاع على أحدث إصدارات مجلة التمويل والتنمية راجع

[www.imf.org/FandD](http://www.imf.org/FandD)



Finance & Development, September 2014 \$8.00



MFIAA2014003